Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

14 Juin 2010
14 يونيو 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أبرز عناوين الصحافة الوطنية
الاثنين 14 يونيو 2010

اهتمت الصحف الصادرة اليوم الاثنين 14 يونيو 2010، بعدد من المواضيع المتصلة بمجال حقوق الإنسان. وفي ما يلي أبرز العناوين :

المساء	• **مجلس حرزني يخص فكيك والرشيدية بأكبر عدد من مشاريع جبر الضرر الجماعي (ص: 8)** إطلاق المجموعة الثانية من المشاريع الخاصة بجبر الضرر الجماعي بوزاي: إذا فشلت اللجان الإقليمية يجب إعادة الملفات إلى اللجان المركزية المانوزي: مشاريع جبر الضرر الجماعي لا يمكن إن تفضي إلى تنمية مستديمة • **شحتان يغادر أسوار السجن بعفو ملكي (ص: 1)** • **عميد كلية الشريعة بفاس يتهم موظفا بسرقة أرشيف من عمادة الكلية (ص: 1)** • **حكايتي مع شرطة تطوان (ص: 1)** • **وزارة العدل تتوصل 133 شكاية ضد قضاة و122 ضد محامين خلال خمسة أشهر (ص: 4)**
LE SOIR	• **Travail des enfants (P :2)**
AL BAYANE	• **Entretien avec Nouzha Skalli : « Volonté politique pour la promotion des droits de l'enfant » (P :2)** • **Un projet de loi toujours à l'étude (P :2)** • **Interview avec Najat M'jid « Nécessité crucial d'une politique d'accompagnement » (P :2)**
أخبار اليوم المغربية	• **الملك يعفو عن شحتان يوم ميلاد ابنه (ص: 1)** • **جمع مليون توقيع لإنقاذ 66 ألف طفلة من العمل كخادمات بالبيوت (ص: 4)**
Libération	• **La revue marocaine des politiques publiques dresse son deuxième rapport (P :1)**
الشرق الأوسط	• **اتحاد عمالي مغربي ينظم مسيرات احتجاج متحديا منعها (ص: 9)**

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي www.alittihad.press.ma	• النيابة العامة بأكادير تعتقل 7 طلاب بتهمة العصيان المسلح (ص: 1) • الأطفال قي وضعية صعبة: أبعاد الإشكالية وبرامج الإدماج (ص: 2) • النقابة الوطنية للصحافة المغربية تهنئ الزميل ادريس شحتان (ص: 2) • في انتظار إصدار قانون تجريم تشغيل الأطفال ... (ص: 5)
بيان اليوم	• مكافحة تشغيل الأطفال مسؤولية الجميع المغرب يسجل تراجعا مهما للظاهرة لكن الأرقام ماتزال تنبيء عن وضع مختل في توفير الحماية الضرورية لأجيال الغد (ص: 1) • الهوية بين الخطاب السياسي والتاريخ (ص: 7)
LE MATiN.ma	• Une marocaine faite membre du prestigieux ordre de l'empire britannique (P :2)
الأحداث المغربية	• "قافلة السلام" لدعم الحكم الذاتي تصل إلى برشلونة (ص: 2) • الأمنيستي تدرب المحامين على قضايا اللاجئين (ص: 2) • ضحايا بريد المغرب بمراكش ينقلون احتجاجهم إلى الرباط(ص: 1) • قلق حقوقي بخصوص الوضع الأمني بمدينة غفساي (ص: 6) • ظاهرة تشغيل الأطفال بين الزجر والتحسيس (ص: 8)
التجديد	• 60 ألف طفلة دون 15 سنة خادمات في البيوت (ص: 1) • الإعلان توظيف 1265 من الأطر العليا المعطلة (ص: 1) • منتدى الزهراء يدعو إلى جبهة وطنية لمناهضة الاستغلال الجنسي للقاصرات (ص: 2) • أي سياسة لغوية للمغرب؟ (ص: 3) • تدخل أمني يخلف عشرات الجرحى والمعتقلين (ص: 4) • الدعوة إلى الدارجة في الإعلام زائفة ولا مستقبل لها (ص: 9)
النهار المغربية	• عفو ملكي على ادريس شحتان (ص: 1) • حركة انتقالية واسعة في السجون (ص: 1) • فرق متنقلة لمراقبة رجال الأمن (ص: 2) • ورشة حول حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء (ص: 3) • الدعوة إلى قانون تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين (ص: 6)
القلم	• حول المؤتمر الوطني التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان (ص: 1) • إضراب مفتوح لتجار القصب (ص: 7) • النقابة الوطنية للصحافة المغربية تثمن العفو الملكي على الصحافي ادريس شحتان (ص: 9) • في اليوم الدراسي لهيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع التكوين عنصر أساسي في تقدم الممارسة الصحافية (ص9)
المغربية	• اللجنة الدولية لحقوق الإنسان تكشف الانتهاكات الجسيمة بمخيمات تندوف (ص: 2) • حركة انتقالية وسط مدراء السجون (ص: 3)
Courrier International	• Brésil : Petite victoire citoyenne contre la corruption (p :24) • Soudan : les enfants perdus ont trouvé leur voie (p :32)

Revue de Presse ... droits de l'homme

• **Le CSCA réduit de 5 à 4 ans la durée de la licence de l'opérateur « Hit Radio » (P :15)**	Aujourd'hui Le Maroc
• **خيمة بالرباط لحظر تشغيل االطفلات (ص: 2)** • **المشاركة السياسية لمغاربة الخارج (ص: 6)** • **الحكومة تتردد بشأن حق الجالية في المشاركة السياسية (ص: 7)**	الصباح يومية مغربية شاملة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

المساء
ALMASSAE

المعنيون يرفضون ما وصفوه بالحلول الترقيعية

بوزاري: إذا فشلت اللجان الإقليمية يجب إعادة الملفات إلى اللجان المركزية

خديجة عليموسى

تناقش حاليا العديد من اللجان على مستوى العمالات والأقاليم تحت إشراف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ملفات جبر الضرر الفردي الخاصة بضحايا سنوات الرصاص، إذ يتم عقد لقاءات مع الضحايا من أجل تداول المقترحات الصادرة بشأنها، ومن بين هؤلاء المجموعة التي كانت مضربة عن الطعام ونفذت العديد من الإضرابات أمام المجلس.

وأكد مصطفى بوزاري، منسق مجموعة المعتقلين السياسيين المعتصمين والمضربين عن الطعام سابقا، أن ملفات الضحايا المتعلقة بجبر الضرر الفردي في شقه المتعلق بتسوية الأوضاع الإدارية والمالية والإدماج الاجتماعي ما زالت قيد الدرس وفي مرحلة اللقاءات بين الضحايا واللجان الإقليمية، موضحا أن بعض اللجان عقدت في حين مازالت أخرى لم تعقد لأسباب غير معلومة.

وأشار إلى أنه لحد الآن لا يزال الموضوع في مرحلة البحث عن الحلول الممكنة والاقتراحات خلال الحوار بين الطرفين، مشيرا إلى أن المجموعة تلقت وعودا بتنفيذ مطالبها خلال الأيام القليلة المقبلة دون تحديد زمن لذلك.

وطالب بوزاري، في تصريح لـ«المساء» بتسريع دراسة هذه الملفات خاصة أن المطالب تهم القوت اليومي للضحايا ، مشيرا إلى أنه في حالة عدم وجود توافق بين الضحايا واللجان الإقليمية، فإن الأمر يتطلب إعادة الملفات إلى اللجنة المركزية من أجل النظر في حلول ممكنة تضمن للضحايا كرامتهم. ولعل من بين الأمور الذي قد تعترض عمل اللجان تشبث بعض الضحايا بالوظيفة العمومية رغم تجاوزهم السن القانوني، وهو ما يحتاج إلى قرارات استثنائية، إضافة إلى أن حل التشغيل الذاتي قد يكون من الملفات المعرقلة، إذ سبق للمجموعة المضربة أن عبرت عن رفضها لكل الحلول الترقيعية أو المهينة أو التي لا تضمن الحد الضروري للحياة الكريمة (أكشاك - كريمات - أو ما شابه)، معتبرين ذلك يدخل ضمن اقتصاد الريع.

كما أنهم يطالبون بأن يؤخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص المفوتة بما هي جزء جوهري في أي جبر حقيقي للضرر ويدخل في ذلك مطلبا التقاعد والأقدمية منذ تاريخ الانتهاك واستكمال الإدماج الاجتماعي الذي تم بناء على قرارات إدارية سابقة على الهيئة، وطالبوا كذلك بالتغطية الصحية الشاملة والمجانية (100%) وتوفير الدعم اللازم للضحايا وأبنائهم ومن يوجدون تحت كفالتهم في كل ما يتعلق بالتعليم في كل مستوياته.

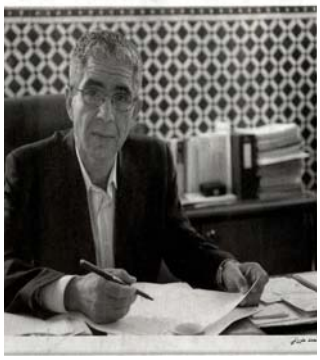

وبلغ عدد الملفات التي تم تدارسها من طرف هيئات الإنصاف والمصالحة، فيما يخص جبر الضرر الفردي من طرف لجنة المتابعة، 18 ألفا و457 ملفا موزعة بين التعويض المادي وعددها 8441 وعدم الاختصاص والبالغ عددها 4361 أما ملفات الرفض فبلغ عددها 1079، وفيما يتعلق بملفات إعادة النظر في المقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض فقد بلغت 3188 ملفا، وفق التقرير الصادر في دجنبر 2009 عن المجلس والذي يهم متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأما الملفات التي ما زالت عالقة فتهم جبر الضرر فيما يخص تسوية الأوضاع الإدارية والمالية، حيث تضمنت مقررات تحكيمية صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة عدة توصيات منها الخاصة بتسوية أوضاع إدارية ومالية تهم 514 حالة، أرسلت إلى الوزارة الأولى والقطاعات المعنية سويت منها 152 حالة، ثم توصيات خاصة بالإدماج الاجتماعي وتهم 1119 حالة تمت مواصلة دراستها من اجل إيجاد حلول لها تراعي كرامة وسن ومؤهلات الضحايا والقرب منهم، إلى جانب توصيات تتعلق باسترداد ممتلكات عقارية وتهم 18 حالة، وتوصيات أخرى وعددها 54 وتتعلق بتسليم جواز السفر أو تسليم شهادة الوفاة أو إخبار ذوي الحقوق بنتائج التحريات أو حفظ الحق في التعويض.

وحسب المجلس فإنه تم تدقيق جميع الملفات المتعلقة بجميع الحالات التي أصدرت بشأنها هيئة الإنصاف والمصالحة توصيات خاصة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية، وعرض لوائحها على الوزارة الأولى.

وفيما يتعلق بمجموع الملفات الصادر بشأنها مقررات تحكيمية قاضية بالتعويض المالي، فبلغ مجموعها 8847 ملفا ومقررات نهائية بخصوص 406 منها، نظرا لعدم توفرها على وثائق أساسية لتحديد التعويض المستحق للضحية ولذوي حقوقه.

وقد عقدت اجتماعات خلال سنة 2009 بين ممثلين عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية بتسوية الوضعية الإدارية والمالية، تم فيه عرض النتائج التي تم التوصل إليها في إطار اللجان الثنائية مع كافة القطاعات المعنية والتأكيد على استمرار عمل اللجان الثنائية بين المجلس والقطاعات المعنية بتلك الملفات.

المساء
ALMASSAE

أكد مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أن برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي أعطى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يوم الخميس الماضي، انطلاقة الشطر الثاني من مشاريعه، ليس بنيويا، لكونه لا ينفذ في إطار رؤية تنموية استراتيجية تنسجم مع السياسة العامة للدولة، وقال إن التركيز على المناطق الشرقية رسالة إلى الخارج ردا على الاحتجاجات التي عرفتها هذه المنطقة في الأونة الأخيرة، وفي الآن ذاته، رسالة إلى السكان المحليين لاحتواء الاحتقان الذي يشهده الشريط الحدودي.

رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف اعتبر التركيز على المناطق الشرقية رسالة إلى الخارج

المانوزي: مشاريع جبر الضرر الجماعي لا يمكن أن تفضي إلى تنمية مستديمة

الرباط
محمد بوهريد

– كيف تقيمون في المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف الشطر الثاني من جبر الضرر الجماعي؟

● أؤكد أن الشطر الثاني لن يكون مختلفا عن الشطر الأول من هذا البرنامج، بالنظر إلى قيامهما على نفس المساطر وتشابههما على مستوى المحتوى. كما أن هذا البرنامج، ينسجم مع التصور العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ويفتقر لعمق التنمية المستديمة، مما يعني أن هذين الشطرين، برامج تنموية مرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل، التي لا تفضي أفاقها إلى تنمية مستديمة، حيث عادة ما تستهلك تمويلات هذه المشاريع قبل إنجازها. والمشاريع التي يتم إنجازها في إطار هذا البرنامج ليست بنيوية وهيكلية، ولا تنفذ في إطار استراتيجي متلائم مع السياسة العامة للدولة، كما أن انتقاءها، لا يتم عبر طلب عروض، مما يمس بمبدأ تكافؤ الفرص.

– ولكن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سبق أن دعا الجمعيات المحلية إلى تقديم مقترحات مشاريع لتستفيد من التمويل في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي؟

● نعم، قام بذلك، ولكن في إطار مغلق بسبب الانتقائية، التي طبعت عملية اختيار هذه المشاريع، خصوصا وأن أعضاء اللجن التي تبت في هذه المشاريع، يتم انتقاؤهم أيضا، الشيء الذي يؤدي إلى إقصاء العديد من الجمعيات الحقوقية والتنموية من الاستفادة من هذه المشاريع، من قبيل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

– وهل سبق للمنتدى أن نبه إلى هذه الانتقائية في وقت سابق؟

● أشرنا إلى ذلك في أكثر من مناسبة، كالبيان العام للمؤتمر الأخير للمنتدى الذي أعلن فيه عن مقاطعة التنسيقيات الإقليمية، التي شكلها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتتبع تنفيذ برنامج جبر الضرر على الصعيد المحلي، لأن أعضاء من المنتدى كانوا يحضرون فيها بصفتهم الشخصية، قبل أن تعطى لهم أوامر بالانسحاب من هذه التنسيقيات، بالنظر إلى حضورهم في الأجهزة التقريرية للمنتدى، بسبب الانتقائية.

– وأين تتجلى هذه الانتقائية؟

● رغم القول بالمقاربة التشاركية، فإن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، على سبيل المثال، غير مستفيد من مشاريع جبر الضرر الجماعي.

– ولكن، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يقول إن هذه المشاريع موجهة بالأساس إلى الجمعيات المحلية، والمنتدى جمعية تشتغل على الصعيد الوطني؟

● غير أن المنتدى يتوفر على فروع محلية، ومن حق هذه الفروع أن تستفيد من هذه المشاريع.

– هل صحيح أن هناك جمعيات أقصيت لأسباب سياسية؟

● يرتبط ذلك باختيارات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فرغم أننا في المنتدى، قررنا، بصعوبة، أن نستمر في العمل مع المجلس، فإنه لا يتعامل معنا، ولا يشركنا في أي شيء باستثناء لقاء شهري ينظمه لمناقشة بعض الحالات المستعجلة لجبر الضرر الفردي. كما أنه لا يعتبرنا شريكا حقيقيا، وإنما مجرد شاهد على التاريخ، وعلى مبادرات المجلس، في ندوات صحافية ولقاءات لا علاقة لها بصناعة القرار في الشأن الحقوقي.

– كيف تفسرون تركيز الشطر الثاني من برنامج جبر الضرر الجماعي على المناطق الشرقية، حيث حل إقليما الرشيدية وفكيك في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والميزانية المرصودة لإنجازها في إطار الشطر الثاني من هذا البرنامج؟

● ربما لأسباب سياسية لها علاقة بالخارج، وإن كنا نعتبر أنه ليس جبرا للضرر بمعناه الدولي المتعارف عليه، كما أنه رسالة إلى الخارج ردا على الاحتجاجات التي عرفتها هذه المناطق في الأونة الأخيرة، وربما أيضا رسائل إلى السكان المحليين من أجل احتواء الاحتقان الذي يعرفه هذا الشريط الحدودي. فرغم أن هذه المناطق تتضمن عددا مهما من الأشخاص ذوي علاقة بمنظمة 3 مارس، فإن هناك مناطق من قبيل بوعزة ودمنات وتادلة وازيلال عانت أيضا في السابق وفي حاجة ماسة إلى جبر ضررها.

– ولم لم تستفد قبائل أيت عبدي التي تعاني في الوقت الراهن؟

● كيف يمكن أن تستفيد قبائل أيت عبدي، مثلا، إذا كان برنامج جبر الضرر الجماعي يتعلق بالحالات التي درستها هيئة الإنصاف والمصالحة؟

ولكن لا ينبغي أن يبقى هذا البرنامج مرتبطا فقط بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإنما يجب ربطه بالذاكرة الجماعية، والهدف الأكثر أهمية، يتمثل في ضمان عدم تكرار أحداث الماضي. كيف يمكن جبر ضرر منطقة في الوقت الذي تنتهك فيه حقوق منطقة أخرى؟ ينبغي أيضا ألا يفصل هذا البرنامج عن السياسات العمومية، حتى لا يتولد لدى البعض انطباع بوجود تمييز بين المناطق أو ضرب لتكافؤ الفرص.

– بخصوص آليات تتبع إنجاز المشاريع، قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث تنسيقيات إقليمية تتابع إنجاز هذا البرنامج على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى عقد لقاء وطني كل 6 أشهر، مع استدعاء خبراء، مغاربة وأجانب، كل سنتين لإنجاز تقييم إجمالي عن المشاريع المنجزة، هل هذا الأمر كاف لضمان تنفيذ المشاريع بالشكل المطلوب؟

● لا تتم متابعة مدى إنجاز مشاريع جبر الضرر الجماعي بمعنى الافتحاص الدقيق لما تم صرفه من أموال، بل يتم ذلك بالتصفيق.

– يتصدر الاتحاد الأوربي ممولي هذا البرنامج، كيف تنظرون إلى لجوء الدولة إلى جبر ضرر ضحاياها بأموال أجنبية؟

● لا مشكلة في ذلك إذا لم تكن المساعدات ذات طابع ابتزازي أو أنها أعطيت للمغرب بخلفيات سياسية، مثلما يحدث في إطار الوضع المتقدم. يجب أن يحصل المغرب على هذه الأموال في إطار مخالف للذي حصل به على أموال من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يضعان شروطا أمام كل دولة راغبة في الحصول على أموال منهما. ينبغي أن تتم مراقبة عملية صرف الأموال على نحو يضمن تكافؤ الفرص، ويستحسن أن تقوم مؤسسات أخرى، كالبرلمان على سبيل المثال، بتتبع عملية إنجاز هذه المشاريع، وإن كانت تتعلق بأنشطة محلية.

– وكيف يمكن أن يقوم البرلمان بمراقبة تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي؟

● عن طريق برلمانيي الأقاليم المستفيدة من برنامج جبر الضرر الجماعي، الذين يجب أن يعدوا تقارير عن هذه المشاريع وهو المؤسسة التشريعية، التي يحق لها أن تحدث لجنة للتقصي في حالة وقوع خروقات في صرف أموال البرنامج.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

بيان اليوم

الهوية بين الخطاب السياسي والتاريخ

سعود الأطلسي: استشراف المستقبل في أفق تأسيس الدولة الديمقراطية المنشودة

أحمد عصيد: لا مجال للفصل بين الهوية والثقافة

حسن حافظي علوي: الأمازيغية مكون رئيسي من مكونات الهوية المغربية

محمد حجيوي

اعتبر طالع سعود الأطلسي أن الاحتقان المرتبط بسؤال الهوية والتاريخ، والذي يتسارع في الحياة المغربية من مصادر ومشارب فكرية وسياسية وثقافية مختلفة فيه محاولة لـ «تجيير» تاريخ المغرب لصالح هذا التوجه أو ذاك.

وقال سعود الأطلسي الذي كان يتحدث في ندوة علمية حول «الهوية بين الخطاب السياسي والتاريخ» نظمها مركز طارق بن زياد الخميس الماضي بالرباط «أن هذا الوضع نتاج لما يعرفه المغرب من حركية ديمقراطية كبيرة والتي أتاحت نقاشا واسعا وسمحت لنا بأن نتصالح مع ذواتنا ومع هوياتنا» وأضاف الأطلسي أن هناك شعورا عاما يوحي «بأننا في زمن حرية ثقافية وفكرية سمحت بأن يعبر الجميع حتى الغلاة منا، في مختلف التوجهات، عن أنفسهم»

وربط طالع سعود الأطلسي التطور الديمقراطي الذي يعرفه المغرب بالانتقال الديمقراطي الذي يتأسس على قاعدة التوافق الديمقراطي والوطني الذي يعتبر، بحسبه، مفتاح لقراءة الواقع المغربي وأن أي تحليل يستبعد هذا المفتاح لا يمكن أن يقرأ الواقع المغربي بالشكل الصحيح.

وذكر الأطلسي أن من أهداف التوافق الوطني «تمتين الهوية الوطنية بالمضمون الديمقراطي الذي أسهمت فيه الحركة الوطنية من أجل استرجاع الصحراء والذي أعطى ما نسميه بالمسلسل الديمقراطي بكل أبعاده الآن والذي بدأ سياسيا ويتجه الآن نحو التقعيد في واقعنا ثقافيا». معتبرا أن من بين المهام التي لم يستكملها هذا المسلسل بعد، مهمة ترسيخ الهوية الوطنية عبر ترسيخ البنيات الديمقراطية ، ليس فقط على مستوى القوانين والأحزاب السياسية وإنما على مستوى الوعي العام والممارسة لكل مكونات الشعب المغربي، وأوضح المحاضر، أن المغرب يوجد في خضم التحديات الكبرى المعروفة والمرتبطة أساسا بالتنمية في أبعادها المختلفة، وهو ما يفرض، في نظره، تمتين الوحدة الوطنية لربح رهان المستقبل.

وشدد الأطلسي على أن المنطق الهوياتي الإثني منطق ارتدادي انكماشي في حين أن المنطق الهوياتي المرتبط بالدولة منطق عابر للقوميات وهو منطق كوني، مشيرا إلى ضرورة استشراف المستقبل في أفق تأسيس الدولة الديمقراطية التي ينشدها الجميع.

ومن جانبه، وقف الأستاذ أحمد عصيد في عرضه على مفاهيم الهوية والتاريخ والسياسة، حيث أبرز بأن ارتباط هذه المفاهيم يحيل على إشكاليات دقيقة ومتشعبة، تنفتح على مجالات التاريخ والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا واللسانيات وغيرها، وقد حدد المحاضر معنى الهوية في معناها المنطقي كأحد مبادئ العقل البشري، ليتنقل إلى تحديدها في مجال المجتمع الإنساني كخصائص ثقافية وحضارية وكشعور بالانتماء الذي يخضع لتراتبية على مستويات عدة، كالانتماء إلى القبيلة، والانتماء إلى الجهة أو إلى الوطن أو العقيدة أو القارة إلخ.. غير أن عصيد اعتبر رغم ذلك، أن مفهوم الهوية معقد

تحليل سياسي

Revue de Presse

بيان اليوم

أحمد عصيد، حسن حافظي علوي، وطالع سعود الأطلسي في منصة

ومنفلت وليس قابلا للقياس أو التحديد المطلق، على اعتبار أن «الهوية عندما نربطها بالتاريخ تصبح صيرورة للتجربة الإنسانية المتغيرة، حيث لا مجال للفصل بين الهوية والثقافة، فعلاقة الهوية بالتاريخ تبرز أن الهوية صيرورة يعاد بناؤها في زمن عبر النشاط الإنساني والتفاعل والتبادل».

وقد أوضح عصيد في هذا السياق بأنّ التاريخ لا يفيد في فهم الماضي بل الحاضر أيضا حيث أن النظرة إلى التاريخ هي تعبير عن توترات الحاضر. مما يفسر حاجة الإنسان الدائمة إلى إعادة قراءة التاريخ وتفسيره وتأويله، حسب المحاضر، مضيفا أن نصوص التاريخ المكتوب إذا لم تكن تتغير فإنّ قراءاته من منطلق حاجات الحاضر تتغير وتختلف حسب السياق، مؤكدا على أن «إعادة قراءة التاريخ تعبر عن درجة نضج الحاضر ورغبة أهله في التجاوز والتجديد والتطوير والمضي نحو المستقبل». وأشار عصيد إلى أن ما يميز المغرب حاليا على غرار العديد من المجتمعات الإسلامية في موضوع التاريخ، هو ثقل الماضي على الحاضر حيث تسود فكرة أسطورية عن ازدهار الماضي في مقابل تخلف الحاضر، مما خلق، حسب عصيد، نوعا من «البلوكاج» النفسي والذهني نتج عنه نوع من تقديس الرواية التاريخية والخوف من الاكتشاف والمعرفة والبحث التاريخي، على اعتبار أن الشرعية السياسية في نظره، تستند إلى رواية معينة للتاريخ، مما يجعل هذه الرواية محروسة ومراقبة، وهو ما جعل علاقة التاريخ بالسياسة علاقة متوترة.

ودعا عصيد، في معرض مداخلته، إلى ضرورة إعادة قراءة تاريخ المغرب وتصحيحه في المقررات الدراسية وخاصة في إطار سياسة الجهوية الموسعة التي تم طرحها مؤخرا، معتبرا أن ذلك سيمكن من العودة إلى التاريخ الاجتماعي المحلي عوض التاريخ الرسمي الذي كان عبارة عن عملية انتقاء لعناصر هوياتية ولرموز ثقافية تلبية لحاجات الدولة الوطنية المركزية.

من جهته، وقف المؤرخ حسن حافظي علوي على محددات الهوية الجماعية المغربية في ضوء التاريخ، مشيرا إلى أن الهوية المغربية لم تقم على مرتكز اللغة، بل قامت في المقام الأول على مرتكز الدين، ثم مرتكز الانتماء الإثني الذي هو العصبية حتى داخل الحواضر، ثم مرتكز الدولة بالمعنى الواسع، وأضاف حافظي علوي أن هذا الحكم ينسحب على المغرب من القرن الأول الهجري والسابع الميلادي إلى القرن الخامس الهجري والخامس عشر الميلادي، أي من تاريخ الدخول الإسلامي، الذي هو زمن تغير الهوية، إلى تاريخ الاحتلال البرتغالي لسبتة والذي هو زمن تراجع الصمود وتوقف المبادرات المغربية في البر والبحر.

وأوضح حسن حافظي علوي مفهوم الدولة كمحدد من محددات الهوية المغربية، من منظور المؤرخ محمد القبلي الذي خلص إلى أن تطور الدولة المغربية قام على ثنائيتين، ذلك أن هذه الدولة وبعدما كانت تقوم على مرتكزي الدين والعصبية في العصر الوسيط، سارت تقوم على مرتكزي الولاية والشرف في العصر الحديث، مشيرا إلى أن هذه الدولة تختلف عن نظيرتها في المشرق على اعتبار دولة

ة الندوة (بيان اليوم)

الإسلام بالمغرب قد لبست لبوسا مغربيا أو مغاربيا وأخذت على عاتقها الجهر بالانفصال عن دار الخلافة بالمشرق منذ عهد الولاة، وتكفلت بحماية الإسلام بالأندلس منذ أن صارت هذه الدولة دولة مركزية مع المرابطين، كما احتضنت الشرف والأشراف وهو الاحتضان الذي تجسده الرغبة في الانفصال.

وبخصوص المحدد المجالي في الهوية والذي له ارتباط وثيق بمحدد الدولة، فقد ذكر حسن حافظي علوي أن الدولة المركزية لم تظهر بمعناها الحقيقي المتمثل في مركزة المجال بمختلف مكوناته بالمغرب الأقصى إلا في منتصف القرن السادس الهجري والثاني عشر الميلادي، أي مع قيام الدولة المرابطية، حيث أصبح المغاربة يستعملون تسمية المغرب الأقصى للتعبير عن مجالهم. وتطرق بعد ذلك المحاضر إلى المرتكز اللغوي والمرتكز المذهبي مشيرا غلى أن الأمازيغية عرفت الاهتمام بها كلغة وكثقافة باعتبارها مكونا رئيسيا من مكونات الهوية المغربية، وأن هذا الاهتمام ازداد بشكل كبير في الزمن الراهن بفضل العمل الذي يقوم به بعض الفاعلين الأمازيغيين وبفضل الأدبيات التي صدرت في هذا الموضوع والتي غذت الوعي بالأمازيغية كثقافة وكلغة وطنية.

وأورد حافظي علوي بخصوص المرتكز المذهبي أن المغرب مر من مرحلة التعدد والتطاحن المذهبي قبل الوحدة المذهبية، مشيرا إلى أن تاريخ المغرب العقائدي غني ومتنوع في الفترة الفاصلة ما بين بدايات الإسلام في بلاد المغرب وفترة انتصار التيار السني وسيادة المذهب المالكي على المستوى الرسمي.

LE MATiN.ma

UNE MAROCAINE FAITE MEMBRE DU PRESTIGIEUX ORDRE DE L'EMPIRE BRITANNIQUE

Mme Souad Talsi, membre du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), a été faite membre du prestigieux Ordre de l'Empire britannique (MBE), dont la liste a été publiée samedi dans le bulletin officiel britannique. Cette distinction vient récompenser les services rendus par la militante en faveur de la communauté marocaine à Londres, lit-on dans le bulletin. Les personnes désignées recevront leurs décorations lors d'une cérémonie qui aura lieu dans les six mois qui viennent au palais de Saint James à Londres. Le MBE est une reconnaissance des réalisations ou des services rendus à la communauté par les personnes choisies et dont l'action sert de modèle. «Etre reconnue par sa Majesté la Reine est à la fois un grand honneur et un privilège», a confié à la MAP Mme Talsi, soulignant que la distinction royale est avant tout une reconnaissance des efforts et de la lutte de la communauté marocaine en Grande-Bretagne durant les 50 dernières années. «Il s'agit d'un moment historique», a dit l'activiste qui s'est dite fière de son héritage culturel et social marocain tout en étant Britannique.

Revue de Presse du Conseil cons

Libération

Le représentant du PNUD relance la polémique autour de l'IDH

Ahmed Lahlimi monte au créneau

Un nouveau clash, un de plus mais cette fois en plus serré, s'annonce entre le Maroc et le PNUD sur fond de classement des pays en matière de développement humain. Et c'est le nouveau représentant du PNUD au Maroc, à peine installé dans son bureau à Rabat, qui ouvre le tir. Bruno Pouëzat, puisque c'est de lui qu'il s'agit, a déclaré vendredi, lors d'une conférence de presse à Rabat, que le PNUD ne changerait pas de méthode de classement malgré les critiques du Maroc. Cette déclaration jugée abrupte, de surcroît « très peu diplomatique », n'a pas laissé indifférents les responsables marocains. Contacté hier par « Libé », le responsable du Haut commissariat au Plan (HCP), s'est dit fort « étonné » que cette déclaration vienne du représentant délégué du PNUD au Maroc. Pointilleux et autrement précis, le Haut commissaire au Plan, Ahmed Lahlimi a contesté point par point les propos du nouveau représentant du PNUD rapportés par l'AFP. « On travaille avec un indice pertinent et il reste pertinent », semble vouloir rassurer ce dernier, en réponse à l'appel du Maroc pour une révision de fond en comble de cet indice controversé, retenu il y a bien vingt ans, devenu largement dépassé, clairement sélectif et certainement insuffisant pour mesurer, de manière objective, les avancées réalisées en matière de développement humain. « En ce qui concerne la pertinence, cela ne me semble pas être l'avis de la communauté statistique internationale légitimement représentée par la Commission statistique des Nations unies », commente Ahmed Lahlimi, en réponse à l'allégation de Bruno Pouëzat sur la pertinence présumée de l'actuel indice.

M'HAMED HAMROUCH

Suite page 3

Revue de Pre

Libération

Ahmed Lahlimi monte au créneau

Ahmed Lahlimi.

Suite de la première page

Cette allégation « m'étonne d'autant plus qu'elle est attribuée à un représentant délégué du PNUD », lance-t-il. « La réponse du PNUD à la commission statistique des Nations unies, lors de sa réunion sur cette question, avait reconnu et continue à reconnaître les limites de l'IDH (Indice du développement humain). Le PNUD s'est engagé à le modifier dès qu'il pourrait le faire », rappelle le Haut commissaire au Plan. « Le PNUD justifie sa position par l'absence de statistiques suffisantes pour permettre un indice de développement humain plus pertinent. Nous savons, du reste, que plus d'une soixantaine d'Etats contestent l'absence de statistiques fiables ou de statistiques tout court. Monsieur le représentant du PNUD au Maroc ne peut pas ne pas convenir que, dans ces conditions, il est pour le moins aberrant de procéder à des classements des pays en fonction de leurs performances évaluées sur cette base ». Dans le cas qui nous concerne, c'est-à-dire le Maroc, classé injustement 130ème sur 182 pays, malgré ses efforts titanesques en matière de développement humain, « le représentant du PNUD serait mieux inspiré de débattre avec les Marocains sur les objectifs du Millénaire comme l'appelle à le faire la Commission statistique des Nations unies et au sujet de laquelle le secrétaire général des Nations unies appelle à un sommet des chefs d'Etat en septembre 2010 », estime Ahmed Lahlimi. « C'est sur les réalisations des pays que doivent être jugées les performances », ajoute le Haut commissaire au Plan, rappelant à cet égard que « c'est sur cette base que se sont engagés les chefs d'Etat au niveau de la communauté internationale ».

Mais passons, car ce n'est pas tout. « Le PNUD ne fabrique pas les données », renchérit le nouveau représentant du PNUD au Maroc. « En qui concerne ces données, le PNUD n'invente certes pas les données des pays qui ont la capacité d'en fournir sur des bases scientifiques, c'est le cas du Maroc », rétorque M. Lahlimi. « Le PNUD utilise des statistiques nationales et notamment du Haut commissariat au Plan. Du reste, nous ne les avons jamais contestées. Mais le PNUD n'en estime pas pour autant beaucoup de données lorsqu'elles ne sont pas disponibles dans plusieurs cas et dans plusieurs pays », relève le Haut commissaire au Plan. « Les représentants du PNUD dans notre pays nous ont habitués à entretenir les débats les plus fructueux sans nous départir les uns et les autres d'un minimum de retenue et de respect mutuel », conclut Ahmed Lahlimi, d'un ton diplomatique. Diplomatique, enfin pas tout à fait. La bataille de nouveau ouverte par le non moins nouveau représentant du PNUD annonce bien des empoignades.

M'HAMED HAMROUCH

Revue de Press

Libération

La revue marocaine des politiques publiques dresse son deuxième rapport

Le Maroc social, de nouveau sous la loupe

Le deuxième rapport de la revue marocaine des politiques publiques (REMAPP) sur la situation sociale au Maroc en 2009/2010 vient de paraître. Il s'agit d'une synthèse générale de 142 pages qui présente les actions entreprises par les différents intervenants impliqués dans le champ social. Il passe en revue, chiffres à l'appui, les efforts déployés, les avancées et les lacunes que connaît le secteur.

Pour la rédaction, ce nouveau numéro s'inscrit dans le cadre d'une démarche citoyenne qui vise à consolider une culture d'évaluation des politiques publiques et l'initiation d'un débat public autour de ce sujet. Il ambitionne la construction d'un discours objectif affranchi des enjeux politiques et idéologiques autour de la question sociale, en partant d'une analyse neutre des données et des faits sociaux.

Dans un premier chapitre, intitulé « Acteurs », le rapport s'arrête sur les efforts amorcés par l'institution monarchique dans le domaine social. Il recense les diverses actions et programmes à caractère social initiés par le Souverain. Le document souligne la présence quasi absolue du Roi, à travers la lutte contre la pauvreté et la marginalisation, et l'intérêt constant affiché à l'égard de certains groupes sociaux. Dans cette première partie, il a été aussi question d'examiner l'activité d'autres acteurs, en l'occurrence l'organe législatif, les syndicats et la société civile. Concernant le volet syndical, il était question de mettre sous lumière le dialogue social, les projets de loi sur les syndicats, la grève et la perte d'emploi, ainsi que les élections professionnelles et les mouvements de contestation des diplômés chômeurs.

HASSAN BENTALEB

Suite page 3

Revue de Presse du Conseil

Libération

Le Maroc social, de nouveau sous la loupe

Suite de la première page

Dans un deuxième chapitre consacré aux politiques publiques dans le domaine social, le rapport a passé au crible les politiques engagées dans les secteurs de l'enseignement, de la santé, des médicaments, de l'INDH, de la précarité, de la famille, de la situation de la femme et de la jeunesse.

En ce qui concerne les politiques de l'emploi, le rapport a indiqué que malgré l'évolution relative de ce marché, le rythme de création d'emplois reste insuffisant pour absorber les diplômés chômeurs. Il estime par ailleurs que le dialogue social entre les syndicats et le gouvernement, est un vrai échec et continue à être entravé parce que l'offre gouvernementale n'est pas à la hauteur des aspirations des travailleurs.

Evoquant le secteur de la santé, le rapport s'est focalisé sur l'échec de la mise en application du système d'assistance médicale pour les personnes à revenu limité et note que les engagements du gouvernement se sont évaporés à plusieurs reprises. Le rapport a tiré la sonnette d'alarme en indiquant que la non-application du régime d'assistance médicale aux personnes à faible revenu et les nécessiteux dans les meilleurs délais participera à l'augmentation des inégalités sociales et l'aggravation des problèmes de santé.

Quant à la question de l'enseignement, le rapport a noté la recrudescence de la violence dans l'école marocaine et l'entrée en force des drogues hallucinogènes ou irritantes. Le système éducatif constitue une problématique à plusieurs niveaux et se trouve confronté à des difficultés structurelles. Le rapport a mis à l'index le faible niveau des étudiants, la frustration des professeurs chercheurs désœuvrés et peu motivés et les dérives du système en termes de gouvernance et de gestion. Dans un autre registre, le rapport évoque la position du Maroc dans les rapports internationaux. Il considère que le Maroc est un pays dont les indicateurs de développement sont les plus faibles au niveau international en raison de l'insuffisance des indicateurs de santé et de certaines manifestations à caractère social, économique et environnemental.

HASSAN BENTALEB

Revue de Presse du Conseil consultatif des dr

المساء
ALMASSAE

أساتذة يطالبون بالتدخل لإجراء افتحاص مالي وإداري بمؤسستهم وتقديم المتورطين إلى العدالة

عميد كلية الشريعة بفاس يتهم موظفا بسرقة أرشيف من عمادة الكلية

فاس
لحسن التيعام

أخبر عميد كلية الشريعة بفاس وزير التربية الوطنية ورئاسة جامعة القرويين التي تتبع لها هذه الكلية بتفاصيل إحباطه لمحاولة سرقة أرشيف من عمادة الكلية يتضمن وثائق إدارية وشهادات جامعية صباح يوم الثلاثاء الماضي. واتهم العميد، الذي استعان بشهادة سكرتيرة وشهادة عون بالكلية، أحد الموظفين الملحقين بهذه المؤسسة منذ حوالي سنتين بتنفيذ هذه العملية لأغراض لا تزال مجهولة إلى حد الآن. ودعا عميد الكلية، حسن الزاهر، رئاسة جامعة القرويين إلى فتح تحقيق في الموضوع للوقوف على دوافع اقتحام عمادة الكلية ومحاولة سرقة وثائق منها.

وهدد، في رسالة توصلت بها رئاسة الجامعة، مباشرة بعد الحادث، باتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية. وأحيطت بعض الجهات الأمنية علما بحيثيات الحادث، لكن دون أن يتم تحريك أي مسطرة متابعة في حق المتهم.

وبالرغم من أن عمادة الكلية تفادت الإشارة بأصبع الاتهام إلى أي جهة بـ«تحريض» الموظف على تنفيذ هذه المحاولة، فإن نقابة التعليم العالي بهذه المؤسسة لم تتردد في توجيه الاتهام المباشر إلى العميد السابق للكلية والرئيس الحالي للجامعة، معتبرة، في بيان لها، أن هذه المحاولة ترمي إلى إحكام ما أسمته بـ«الحصار على الكلية، وخنق كل مشاريع التأهيل والتطوير والتنمية للمؤسسة واغتيال الإرادة الوزارية في إحداث التغيير بالكلية». وتمخضت وقفات احتجاجية نظمها أساتذة كلية الشريعة بفاس، نظمت أمام مقر قطاع التعليم العالي بالرباط وشارك في إحداها وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، أحمد اخشيشن، في مارس الماضي، عن إعفاء عميد المؤسسة وتعيين عميد جديد من ضمنهم كلّف بالتدبير المؤقت لشؤونها. كما تمخضت عن إعفاء نائب العميد السابق وكذا الكاتب العام السابق للمؤسسة. ودفعت هذه القرارات أساتذة الكلية وطلبتها إلى وضع حد لمقاطعة التدريس والدراسة بها، وعادت الأجواء الطبيعية إلى المؤسسة التي عاشت ما يقرب من سنة ونصف من التوتر، كاد يحول الموسم الجامعي الحالي إلى سنة بيضاء. واجتاز الطلبة، بعد 22 مارس، امتحانات الدورة الخريفية بالتدريج ووقف برنامج مشترك صاغته الإدارة والأساتذة. لكن محاولة سرقة وثائق من عمادة الكلية زاد من الأزمة التي لا تزال مفتوحة بين عمادة الكلية وأساتذتها وبين رئيس جامعة القرويين بالنيابة، فقد طالب الأساتذة وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، في بيانهم الذي أصدروه يوم الخميس الماضي، بإيفاد لجنة للتحقيق إلى كليتهم من أجل افتحاص مالي وإداري للفترة التي سبقت تسلمهم لزمام الأمور بهذه المؤسسة. كما طالبوا، في الآن ذاته، المجلس الأعلى للحسابات ووزارة المالية، بـ«فتح تحقيق دقيق لافتحاص مالية وميزانية الكلية لسنوات ما قبل 22 مارس»، مؤكدين عزمهم على تقديم «كل المتورطين في المآسي والكوارث البيداغوجية والإدارية والمالية والنفسية التي عاشتها المؤسسة بكل مكوناتها إلى العدالة».

تتمة (ص03)

Revue de Presse du Conseil consultatif de la Jeunesse

المساء
ALMASSAE

أساتذة يطالبون بالتدخل لإجراء افتحاص مالي وإداري بمؤسستهم وتقديم المتورطين إلى العدالة

عميد كلية الشريعة بفاس يتهم موظفا بسرقة أرشيف من عمادة الكلية

فاس
لحسن والتيعام
تتمة (ص 01)

وتعاني الكلية من عجز مالي حاد. ويتهم الأساتذة رئاسة الجامعة بفرض حصار مالي على مؤسستهم، وقال بيان هؤلاء الأساتذة إن تكاليف عشرات التظاهرات واللقاءات العلمية والثقافية والتكوينية والبيئية والإشعاعية التي شهدتها الكلية، في مرحلة ما بعد 22 مارس- كانت على نفقتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العميد الجديد للكلية لم يُمكّن بعد من التفويض المالي، مما يهدد الكلية، حسب الكاتب العام لنقابة أساتذة التعليم العالي بها، محمد بنجبور، بسكتة قلبية.

كما أن الكلية وجدت صعوبات بالغة في تمكين طلابها من شهادة الماستر وشهادة الدكتوراه بسبب رفض رئيس الجامعة التوقيع على هذه الشهادات إلى جانب توقيع عميد الكلية الجديد الذي لم يعين بعد نائبه بسبب رفض رئاسة الجامعة الموافقة على قراره قبل إحالته على قطاع التعليم العالي بالرباط للتأشير عليه.

وأغضبت هذه الأوضاع المتأزمة نقابة الأساتذة التي تحدثت عن إخلال الإدارة المركزية في الرباط بالتزاماتها بمقتضى الحوار الذي دشن بينها وبين الأساتذة المحتجين في 22 مارس. وتحدث بيان النقابة عن عدم تفعيلها لمقتضيات قانونية تخول لها التدخل المباشر لـ«تدبير حالة الاستثناء» بالكلية، خاصة مع توتر العلاقة بين عمادة الكلية وبين رئاسة جامعة القرويين.

وقام العميد الجديد، منذ تسلمه لزمام الأمور بهذه الكلية، برفع تقرير «مستعجل» إلى الإدارة المركزية بالرباط يتحدث فيه، بتفصيل، عن خطر الانهيار الذي يواجه مدرجات وأقساما في هذه الكلية، مطالبا بالتدخل العاجل لإعادة بنائها من جديد تفاديا لوقوع كارثة إنسانية بها. وأوفدت الوزارة لجنة وقفت على خطورة الوضع بها، وتقرر هدمها وإعادة بنائها على مراحل، وفق تهيئة جديدة. لكن الأمور وقفت عند هذا الحد، واستمر التدريس بهذه الأقسام والمدرجات. ودعا أساتذة الكلية، في بيان لهم، الوزارة الوصية إلى «التعجيل بإعادة هيكلة بنايات الكلية بالتخلص نهائيا من البناء الصفيحي من خلال مقاربة تشاركية وفق رؤية مندمجة وتصور جامعي مؤسساتي يرقى إلى مستوى شروط الأبنية والهياكل الأكاديمية، ويستجيب لمعايير الجودة لكسب الرهانات المطروحة على منظومة التربية والتكوين بالكلية»، متهمين، في الوقت ذاته، رئيس جامعة القرويين، بـ«اعتقال الميزانية المخصصة للكلية في إطار المخطط الاستعجالي وعرقلة مشاريع البناء والاستمرار في إقفال بعض البنايات والقاعات والمكاتب الإدارية وممارسة سياسة وصفوها بـ«الممنهجة لمحاصرة الكلية».

Revue de ... de l'Homme

التجديد

مع الحدث

أي سياسة لغوية للمغرب؟

كشف النقاش الذي شهده مؤتمر مؤسسة زاكورة للتعليم حول ''اللغة... اللغات'' عمق الأزمة اللغوية القائمة مع التعدد المسجل في الأجوبة المطروحة لتجاوز الأزمة اللغوية في المغرب، والتي تصل درجة التناقض الحاد، وهو ما يعني أن الاعتراف بوجود مشكل لغوي بالمغرب يقابله التباين الملحوظ في الخيارات المستقبلية لمعالجة هذا المشكل الحاد، والتي برزت في الندوة المشار إليها، وكشفتها نتائج إحدى ورشاتها الأخيرة.

لقد انطلقت الندوة بحسب أرضيتها من اعتبار المغرب في دائرة البلدان التي توجد في وضعية عدم الحسم في سياسة لغوية واضحة، كما ارتكزت على وجود مشكل لغوي مرتبط بالتفاوت المسجل بين ''العربية الشفوية'' و''العربية المكتوبة'' بحسب مفردات أرضية الندوة، وأن هذا المشكل يطرح ثلاث أسئلة للحسم، هل سيتم الاستمرار في وضعية التمايز القائم؟ أم سيتم تصفية إحداهما لصالح الأخرى؟ أم سيتم تجسير الهوة بينهما؟، وهي الأسئلة التي سارت الندوة نحو تفضيل الخيار الثالث، بعد أن كان العرض الافتتاحي لـ''كلود هجج'' قد اتجه نحو القول بأن المستقبل اللغوي للمغرب هو في الدارجة.

إن الموضوع اللغوي موضوع حاسم لمستقبل الهوية المغربية، وأي معالجة متسرعة وغير علمية ستكون لها آثار كارثية على المستقبل المغربي ككل، فضلا عن أن المشكل اللغوي لا ينحصر في ضعف التمكن من اللغة العربية؛ بل يمتد لما يهم الأمازيغية من جهة، ووضعية اللغات الأجنبية في ظل هيمنة الفرنكفونية من جهة أخرى، والتخوف المطروح هو اختزال المشكل في ثنائية الدارجة والعربية وإغفال الأبعاد الأخرى للإشكالية اللغوية للمغرب، وما يحمل معه من مخاطر إنتاج أجوبة مشوهة قاصرة على تأهيل المغرب لكسب تحديات الهوية والتنمية والانفتاح، فضلا عن الانزلاق نحو افتعال مشكلة الصرع الوهمي بين الدارجة والعربية رغم أن لكل منهما وظائف، وأن المشكل الحقيقي هو في غياب سياسات لغوية للتقريب والتفصيح والتبسيط.

مصطفى الخلفي

البقية ص: 3

Revue de ... oits de l'Homme

التجديد

أي سياسة لغوية للمغرب؟

تتمة ص 1

ولهذا فإن ما قدمته العروض الغنية للتجارب الأربع السينغالية والعبرية والتركية واليونانية كاف للتدليل على محورية وجود قرار سياسي ناظم ومؤطر برؤية حضارية واستراتيجية لحل الإشكالات، فحالة اللغة العبرية التي كانت لغة عالمة وفي وضعية أسوأ من وضعية اللغة العربية، وتحولت إلى أن تصبح اللغة الأم حالة دالة، وحالة تصفية لغة حية هي اللغة التركية لبداية القرن الماضي وإحلال لغة جديدة من حيث المفردات بسياسة تطهير تعتبر اللغة موضوعا هوياتيا حالة فريدة تقدم الدليل على أن القرار السياسي قد ينجح وإن بدرجة ما في قتل لغة وإحياء أخرى وذلك بحسب الاعتبارات الإديولوجية الحاكمة لصاحب الاختيار، بما يضعنا أمام مسؤولية تاريخية ونحن نعالج المشكل اللغوي ببلادنا والذي يريد البعض نفي البعد الهوياتي عنه، رغم أن التجارب العالمية صريحة في وجود خطري الانغلاق اللغوي على لغة ميتة مثل حالة التركية الأتاتوركية قبل أن تعالج بانفتاح واسع على الإنجليزية، أو خطر الذوبان اللغوي في لغة أجنبية مثل حالة السينغال، وهو ما يجعل الحسم مرتبطا بالاختيار الهوياتي للبلد، كما تقدم ردا على من يحاول الاختفاء بوجود عجز وهمي في اللغة العربية لتبرير اعتماد سياسات لتصفيتها بحسب ما نجده في بعض الكتابات في الخارج، حيث أن وجود قرار سياسي داعم لها وفاعل في تنميتها والنهوض بها كفيل بحلها، لاسيما وأن المغرب يتوفر على أكاديمية للغة العربية لكنها معطلة منذ حوالي تسع سنوات. إن المغرب في حاجة إلى حوار علمي حول القضية اللغوية بدون إقصاء أو فرض الاختيارات بشكل فوقي ولا ديموقراطي، كما عليه أن يعتمد سياسة واضحة للنهوض باللغات الوطنية العربية والأمازيغية وتعميق التمكن منها والانفتاح على اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية، مع استثمار أكبر في الأخيرة لأهميتها في البحث العلمي والانفتاح على العالم.

Revue

التجديد

الإعلان توظيف 1265 من الأطر العليا المعطلة

أعلن استنادا إلى قرار للوزير الأول عباس الفاسي عن إدماج 1265 من الأطر العليا المعطلة، ينتمون إلى عشر مجموعات، بعضها كان يعتصم أمام البرلمان، في خمس قطاعات وزارية هي العدل والداخلية والصحة والتعليم، إضافة إلى مديرية السجون.

وقال مصدر مطلع إن عملية الإدماج باتت مؤكدة، بعد تأخير أكثر من مرة، مبرزا أن القطاعات الحكومية المذكورة تعمل على وضع آخر الترتيبات من أجل الإدماج، وقال المصدر إن وزارة الداخلية هي التي بدأت عملية الانتقاء من اللوائح التي سلمت من قبل لمستشار الوزير الأول عبد السلام البكاري المكلف بملف المعطلين.

وتتعلق عملية الإدماج بعشر مجموعات حسب الاتفاق الذي تم بين البكاري ومسؤولين المجموعات المعطلة مساء يوم الأربعاء الماضي، غير أن ذلك لقي تحفظا من قبل مجموعات أخرى، على اعتبار أن المجموعات المعروفة التي تم إدماج مناضليها هي أربعة فقط، وهم: ''الشعلة''، و''الفتية'' و''التجمع'' و''تنسيقية المحاضر''، فيما تجهل هوية باقي المجموعات، وعدد أطرها. وقال مصدر مطلع إن هذا الإجراء فتح الباب أمام التكهن بعدم وجود الشفافية المطلوبة، منوها في الوقت نفسه بالمقاربة التي اعتمدت من لدن الحكومة لإدماج المعطلين.

ولم يُرض الإدماج بعض المجموعات التي انقسمت فيما بينها، إذ لم يتمكن مسؤولوها من إدماج جميع أفرادها، مثل ''الشعلة'' التي استثني 21 منهم، ويرجع السبب إلى إصرار الحكومة على عدم إدماج المعطلين الحاصلين على الدبلوم في سنة 2009, بل وصل الأمر إلى عدم إدماج مجموعة كاملة مثل ''مجموعة الحق''، مما أدى بأحدهم إلى محاولة إحراق ذاته في شارع محمد الخامس بالرباط، وقال مصدر مقرب إن مستشار الوزير الأول المكلف بالملف، عبد السلام البكاري، كان قد وعدهم بعد محاولة إحراق الذات بعملية إدماج جديدة في أكتوبر المقبل.

Revue de Presse

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

ONG
منظمات غير حكومية

القلم

حول المؤتمر الوطني التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ما كل هذه المغالطات؟

● سال حبر كثير حد الإسهال حول ما أدلى به الوزير الأول عباس الفاسي في عرضه أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الحادي عشر لمنظمة الشبيبة الاستقلالية مساء يوم الجمعة 4 يونيو الماضي حول ما أقدمت عليه الجمعية المغربية لحقوق الانسان فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية والعلمانية، وزادت كثير من الكتابات كمية كبيرة جدا من الملح على ما اعتقدت أنه جرح سيزداد غورا وتحققت بعض الأهداف الصغيرة من وراء ذلك، ولم تفوت بعض الأقلام الفرصة لتكثيف مقالاتها بكثير من المغالطات والادعاءات وحرصت على تجنب الدقة والموضوعية، وهذا على كل حال سلوك اشتهرت به هذه الأقلام.

إن كلمة الوزير الأول لم تتحدث أبدا عن تلاوة رسالة من خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بل أشارت إلى رسالة التهنئة التي بعث بها الذراع الحقوقي الدعائي لجبهة البوليساريو الانفصالية إلى المكتب المركزي للجمعية إثر ماسماه نجاح هذا المؤتمر، وهي رسالة موجودة وتتوفر على نسخة منها موقعة من طرف المكتب التنفذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان المعروفة اختصارا ب (CODESA) ومؤرخة في 25 ماي 2010 وتشيد الرسالة المذكورة بمواقف المؤتمر فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية.

كما انبرت وكالة الأنباء الصحراوية وهي أحد الذروع الإعلامية الرسمية لجبهة البوليساريو الانفصالية في قصاصة خبرية لها مؤرخة في 25 ماي 2010، للتنويه بموقف الجمعية المذكورة من قضية وحدتنا الترابية وقالت في هذا الصدد: «وكانت القضية الصحراوية وواقع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، قد طغت على أشغال المؤتمر الذي عرف مشاركة وفد حقوقي صحراوي ضم كل من إكليد حمودي، نصر بالعالم، مراد العتيق، سعيد البيلال، البغدادي، الهيبة المح، الخميني محمد الشيخ، الناظ مصطفى، أبيدار محمد، أميلفتين السويح ، النكبة بوخرص، امنتو أميدان، الساعدي فطمتو، زكرار محجوبة، عبد الدايم كريمة.

وخلال النقاش أشاد الوفد الصحراوي بالموقف الثابت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان حيال القضية الصحراوية والذي عبرت عنه في أكثر من مناسبة، مبرزا أهمية الاحتكام للحل الديمقراطي المتمثل في تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

وندد الوفد الصحراوي باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان المغربية المرتكبة ضد المواطنين الصحراويين في الأراضي المحتلة، داعين الى وقفها.

وقد أجرى الوفد الصحراوي سلسلة من اللقاءات مع الوفود المشاركة في المؤتمر،

تمحورت حول أخر تطورات القضية الصحراوية والوضع في الأراضي المحتلة».

والوزير الأول الأمين العام لحزب الاستقلال توقف عند التذكير بهذه الوقائع دون زيادة أو نقصان معبرا عن استغرابه من كل هذا الذي يحدث.

ومن حيث الموضوع فلا أحد ينكر معرفته الثابتة والمعروفة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من قضية وحدتنا الترابية ولا حاجة إلى التذكير بها، فقد نذكر أن مؤتمر أهم مكون سياسي لهذه الجمعية كان قد عرف تلاوة رسالة من قيادة الجبهة الانفصالية ووصلت وقاحة هذا المكون حد إعلانه استعداده للقيام بوساطة بين المغاربة والجبهة الانفصالية، ومن المؤكد فإن الموقف من هذه القضية ومن العلمانية ومن هيمنة هذا المكون على الجمعية كانت الأسباب الرئيسية التي دفعت مكونات حزب الطليعة واليسار للانسحاب من المؤتم ر الوطني التاسع.

ومثير حقا أن ينبري البعض من الذين يدعون تشبعهم بحقوق الإنسان في بعدها الكوني لتحريم وحتى تجريم الاختلاف مع هذه الجمعية وتصنيفها ضمن مقدسات جديدة، وهو سلوك لا يستقيم على كل حال مع المواقف التي تقول الجمعية نفسها إنها من المدافعين عنها.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

فرق متنقلة لمراقبة رجال الأمن

المدير العام ربط بين تحسين وضعية عناصر الشرطة وتخليق العمل الأمني

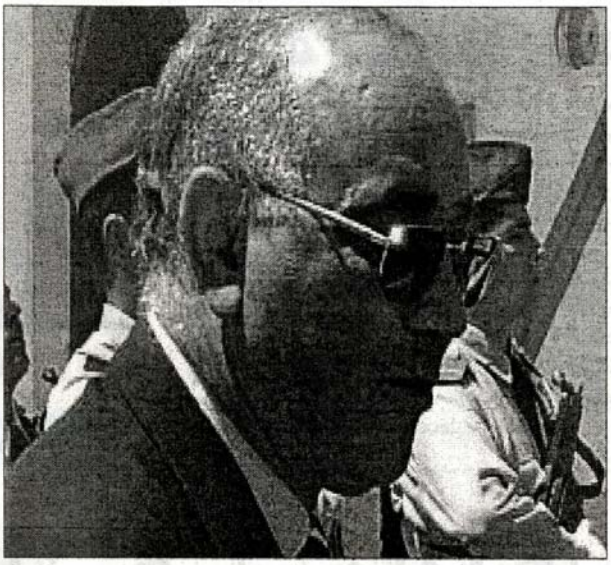

تقوم فرق متنقلة من الادارة العامة للأمن الوطني بجولات عبر مختلف ولايات الأمن وبشكل دوري بمراقبة عمل عناصر الشرطة بمختلف رتبهم، من حارس الأمن الى الوالي، وتتحرك بصفة تلقائية أو بناء على شكايات يتوصل بها المدير العام للأمن الوطني، وقد تمكنت الفرق المذكورة بضبط مجموعة من الحالات المخالفة لضوابط العمل الأمني، كسوء التصرف أثناء التعامل مع المواطنين أو الحصول على رشاوى أو الشطط في استعمال السلطة، وتتراوح العقوبات بين التنبيه والتوبيخ والتوقيف.

ويدخل عمل الفرق الأمنية المذكورة في اطار مشروع متكامل يهدف الى تأهيل العمل الأمني ومحو الصورة السلبية لدى المواطنين حتى يعود مرفقا عموميا كباقي المرافق يقوم بواجب حماية أمن المواطنين، ويرتبط مشروع تخليق العمل الأمني بتوفير ظروف عمل أحسن انطلقت من اصدار المرسوم بمثابة القانون الأساسي لموظفي الأمن والذي مكن من تحسين الوضعية المادية والمالية لعناصر الشرطة بمختلف رتبهم مرورا بمناقشة لجنة الداخلية بمجلس النواب لمشروع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن.

يذكر أن حجم الزيادات الشهرية لرجال الشرطة التي بدأ العمل بها ابتداء من مارس الماضي تماشيا مع النظام الأساسي الجديد التي خرج إلى حيز الوجود في شكل ظهير شريف تتراوح ما بين 1740 درهما و1758 درهما،حسب بعض المواصفات التي تعتمدها إدارة الأمن الوطني داخليا،والتي تصنف هذه الفئة إلى 10 مجموعات علما أن "الزيادة الخام" تصل إلى 2156 درهما. وبالنسبة لرقيب شرطة فإن نسبة الزيادة الشهرية الصافية تتراوح ما بين 1879 درهما و1849 درهما،حسب المعايير، ويصل مبلغ الزيادة الخام بالنسبة لهذه الفئة،حسب نفس المصدر، إلى 2328 درهما. وفيما يتعلق بفئة رقيب ممتاز فإن نسبة الزيادة الصافية تتراوح،حسب بيانات وصفها مصدر مطلع، بأنها غير نهائية ما بين 1953 درهما و2017 درهما،ويصل مبلغ الزيادة الخام بالنسبة لهذه الفئة إلى 2495 درهما. أما بالنسبة لضباط الشرطة المرتبون في السلم 8 فإن النظام الأساسي الجديد خصص لهم زيادة صافية تتراوح مابين 2301 درهم و 2406 درهم ،وذلك كحصيلة نهائية لما يتم استخلاصه من الزيادة الخام التي تصل إلى 3157 درهما. وستتقاضى فئة ضباط الشرطة الممتازين المصنفين في السلم 9 زيادة صافية شهرية تتراوح ما بين 2483 درهما و2589 درهما كنتيجة لزيادة خام قدرها 3499 درهما.

Revue de Pre

الأحداث المغربية

قلق حقوقي بخصوص الوضع الأمني بمدينة غفساي

تاونات: سعيد بقلول

عبر الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بمدينة غفساي عن قلقه الشديد، بخصوص الوضع الأمني الذي باتت المدينة تعرفه، وذلك نتيجة ارتفاع وتيرة الجريمة و عجز المسؤولين الأمنيين .من الحد منها، وحدر بذلك الفرع في بيان حصلت «الأحداث المغربية» على نسخة منه، من تبعات تطور الأشكال الدفاعية للسكان من أجل مواجهة والتصدي لمختلف الأضرار الناجمة عن انتشار الجريمة، وطالب المسؤولين الأمنيين بتحمل مسؤولياتهم القانونية في حماية المواطنين و المواطنات بدائرة غفساي...

وممتلكاتهم من السرقة و العمل على ضمان سلامتهم.وأشار بيان مكتب الفرع، إلى أن محدودية تدخلات السلطات ألأمنية التي وصفها بـ«المتواضعة»، نتيجة ضعف إمكانياتها اللوجيستيكية والبشرية التي لا ترقى إلى مستوى الحد أو التقليل من الجريمة بالدائرة، تساهم بشكل كبير في ارتفاع وتيرة الجريمة بشكل خطير بالمنطقة، ويتجلى ذلك في الشكايات المتعددة التي يتوصل بها الفرع من طرف المواطنين الذين يتعرضون للإعتداءات بالتهديد بالسلاح الابيض والضرب والسرقة، أومن أصحاب الدكاكين وتجار الأسواق الأسبوعية.وقد ربط فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بغفساي تدهور الوضع الأمني بالمنطقة، انطلاقا من التحريات الميدانية التي يقوم بها، بعاملين أساسيين لخصهما في الصعوبات الاقتصادية و الإجتماعية التي تعرفها المنطقة،والنشاط الزراعي المحظور (القنب الهندي) الذي ينشط في فترات متعددة من السنة، ومختلف أشكال اقتصاد الليل و الهجرة من المدينة إلى البادية. وأوضح في بيانه أن المنطقة «تتحول خلال شهور(مابين مارس وغشت)من كل سنة إلى ملجأ لذوي السوابق من كل أنحاء المغرب و تجار المخدرات، مستغلين في ذلك اليأس والتشاؤم و التذمر الأكثر انتشارا في وسط الشباب واليافعين ضحايا السياسة التعليمية الفاشلة و الطاقة البشرية الأوسع حضورا بالنسبة لباقي الأعمار بالمنطقة، في تدعيم أنشطتهم الإجرامية المتعددة». الشئ الذي يجعل ساكنة المنطقة تعيش في جو من القلق، والتي تضطر في غالب الأحيان إلى مواجهة مصيرها بالاكتفاء بمعالجة مشاكلها محليا، عبر القبض على الجناة وإصدار أحكام في حقهم (قد تصل إلى القتل) دون إخبار السلطات المحلية ، مما يطرح المسألة الأمنية للمناقشة، يضيف بيان فرع الجمعية الحقوقية.

Justice
العدالة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

وزارة العدل تتوصل 133 شكاية ضد قضاة و122 ضد محامين خلال خمسة أشهر

الرباط
خديجة عليموسى

بلغ عدد الشكايات الموجّهة ضد قاض 133 شكاية، خلال خمسة أشهر الأولى من السنة الجارية، من بيّن 3239 شكاية توصل بها مركز تتبع وتحليل الشكايات في وزارة العدل.

أما عدد التظلمات ضد محامين فوصل إلى 122 شكاية. بينما بلغ عدد الشكايات الموجّهة ضد الموظفين في المحاكم 38 تظلما، أما ضد الخبراء فبلغت 18 شكاية، وغيرها من التظلمات التي تهم العديد من الأشخاص، من قبيل عون قضائي أو موثق، وفق معطيات حصلت عليها «المساء».

وتأتي عدد الشكايات التي تهم الملفات الرائجة في المحاكم في المرتبة الأولى، حسب مواضيع الشكايات، إذ يبلغ عددها 725، وهو ما يمثل أزيد من 22 في المائة، تليها مواضيع مختلفة بنسبة 14 في المائة (455 شكاية)، في حين احتلت المرتبة الثالثة تظلم من حكم 437 شكاية، وبعدها تظلم من عدم تنفيذ (224 شكاية)

وتتصدر استئنافية الدار البيضاء لائحة الشكايات المحالة على مركز تتبع وتحليل الشكايات في وزارة العدل، حيث بلغ 492 شكاية أي ما يمثل أزيد من نسبة 15 في المائة تليها استئنافية الرباط، إذ بلغ عدد الشكايات 353 شكاية، بينما بغت عدد الشكايات التي تهم استئنافية القنيطرة ما مجموعه 197 بلغ ثم استئنافية مراكش، التي بلغ عدد الشكايات التي تهم دائرتها 195 شكاية، واستئنافية وجدة (173 شكاية) واستئنافية مكناس (152 شكاية).

وتوصل ديوان وزير العدل، خلال خمسة أشهر الأولى من السنة الجارية، بـ1175 شكاية من أصل 3239 شكاية توصل بها مركز تتبع وتحليل الشكايات في وزارة العدل، ما بين فتح يناير و25 من شهر ماي الماضي.

كما توصل المركز بـ443 شكاية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبـ394 شكاية من المشتكي مباشرة وبـ245 عن طريق الأنترنت و216 شكاية من قبل المفتشية العامة.

أما التظلمات التي حوّلتها مؤسسة أنحس أنثاني للجالية المقيمة بالخارج، فوصلت إلى 206 شكايات، ثم بعدها ديوان المظالم الذي أحال على المركز 177 شكاية، في حين بعث الديوان الملكي، بـ155 شكاية إلى وزارة العدل، وعن طريق الصحافة، تابع المركز 118 تظلما.

وبعد تحليل الشكايات، تمت إحالة ما يقارب 30 في المائة منها على مديرية الشؤون الجنائية والعفو (946 شكاية) وحوالي 22 في المائة من الشكايات على مديرية الشؤون المدنية (730 شكاية).

وبلغ عدد الشكايات المحالة على مديرية الموارد البشرية 36 شكاية، وتنوعت إحالة باقي الشكايات على بعض المصالح، في حين حُفظ عدد منها، سواء لنقص المعلومات أو لعدم عرضها على القضاء أو لتضارب البيانات أو الضم إلى شكاية سابقة.

Revue de Presse
Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

■ سميسي

أصدرت المحكمة الابتدائية بخريبكة، أخيرا، حكما يقضي بسجن 13 نقابيا من عمال سميسي ريجي ومواطنين اثنين لمدة أربعة أشهر مع غرامة مالية حددت في 500 درهم لكل واحد. وأوضحت مصادر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن المحاكمة مرت في ظروف استثنائية، «إذ طوقت القوات العمومية والأجهزة البوليسية المحكمة، ومنع غالبية أفراد عائلات المعتقلين والنقابيين من تتبعها، فيما فضح المعتقلون أثناء استجوابهم ما مورس عليهم من تعذيب من طرف الدرك».

Revue de Presse du Conseil consultatif des d

Droits de l'Enfant
حقوق الطفل

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بيان اليوم

مكافحة تشغيل الأطفال مسؤولية الجميع

المغرب يسجل تراجعا مهما للظاهرة لكن الأرقام ما تزال تنبيء عن وضع مختل في توفير الحماية الضرورية لأجيال الغد

قطاع الفلاحة وخدمة البيوت يشكلان بؤرة لظاهرة تتطلب مقاربة اجتماعية وشمولية

«السعي نحو هدف إنهاء تشغيل الأطفال» هو الشعار الذي رفعته المندوبية السامية للتخطيط إحياء لليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال الذي يصادف 12 يونيو من كل سنة. وأفادت المندوبية بالمناسبة أن ظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب سجلت تراجعا كبيرا منذ سنة 1999.

وأوضح بلاغ للمندوبية في الموضوع، أن المغرب سجل تقدما في مجال مكافحة تشغيل الأطفال بفضل ما تحقق في ميدان تعميم الولوج إلى التمدرس، مبرزا أن تخليد اليوم العالمي لمكافحة تشغيل أطفال الذي شرعت منظمة العمل الدولية في الاحتفاء به منذ 2002 يروم إثارة الانتباه إلى حجم ظاهرة تشغيل الأطفال بالعالم والجهود التي يجب بذلها للتصدي لهذه الظاهرة.

وذكرت المندوبية السامية بمناسبة تخليد هذا اليوم بمعطيات البحث الوطني الدائم حول التشغيل، الذي يشمل سنويا عينة تتكون من 60 ألف أسرة تمثل مجموع التراب الوطني والفئات الاجتماعية مما يسمح بتتبع تطور وخصائص تشغيل الأطفال.

ويستنشف من معطيات هذا البحث، أن تشغيل الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 7 و أقل من 15 سنة، بلغ سنة 2009 ما مجموعه 170 ألف طفل، أي بنسبة 3.4% من مجموع الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية.

وتابعت المندوبية، أن عدد الأطفال المشتغلين بالوسط الحضري بلغ سنة 2009 ما مجموعه 19 ألف طفل مما يمثل 0.7% ، مقابل 2.5% سنة 1999، من الأطفال الحضريين البالغين من العمر ما بين 7 و أقل من 15 سنة.

وأضاف البلاغ، أن هذا العدد بلغ بالوسط القروي 151 ألف طفل مما يمثل 6.4% مقابل 16.2% سنة 1999.

ويستنتج من هذه المعطيات، أن تسعة أطفال مشتغلين من بين كل عشرة (89%) يقطنون بالوسط القروي وهو ما يبين أن تشغيل الأطفال بالمغرب ظاهرة قروية بامتياز.

وأشار البلاغ إلى أنه وعلى المستوى السوسيوديمغرافي، فإن 6 من أصل 10 أطفال مشتغلين هم من الذكور مبرزا أن هذه النسبة تنتقل من 55.9% بالوسط القروي إلى 83.6% بالوسط الحضري.

ومن جهة أخرى فإن 16.6% من الأطفال يشتغلون موازاة مع تمدرسهم، و56.1% غادروا المدرسة بينما لم يسبق ل 27.3% منهم التمدرس.

ويتمركز تشغيل الأطفال في قطاعات اقتصادية محددة، حيث يشغل قطاع الفلاحة والغابة والصيد مثلا قرابة 93.6% من الأطفال المشتغلين بالوسط القروي، فيما يشغل قطاع الخدمات 43.9 % من الأطفال، وقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية 36.4% من الأطفال بالوسط الحضري.

وبحسب الحالة في المهنة، كشفت المندوبية أن كل 9 أطفال مشتغلين بالوسط القروي من 10 هم مساعدون عائليون. أما بالوسط الحضري، فإذا كان حوالي نصف عدد الأطفال يعملون كمتعلمين (48.3%) ونسبة المساعدين العائليين تقارب الربع (23.2%) فإن طفلا من كل أربعة أطفال يعمل كاجير (24.6%).

وقفة للتأمل

ويشكل اليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال، مناسبة لتسليط الضوء مجددا على مجمل الإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة بمختلف بقاع العالم، وحث الأسر والمشغلين على القيام بواجبهم التربوي والقانوني تجاه الأطفال، باعتبارهم سواعد المستقبل، لا سيما وأن هذه الظاهرة ما فتئت تستفحل في العديد من البلدان لأسباب اقتصادية واجتماعية، تتعدد وتختلف من بلد إلى آخر.

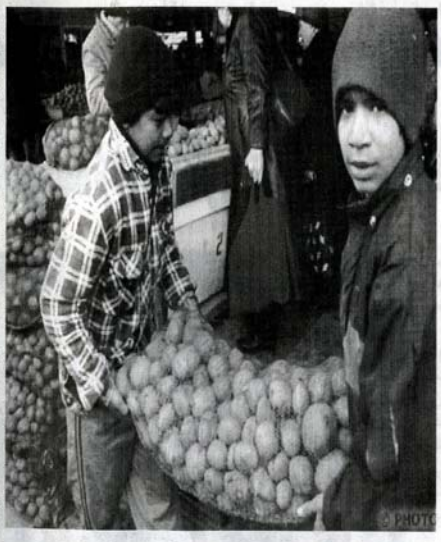

كما يمثل هذا اليوم فرصة سانحة لمختلف الفاعلين المعنيين بموضوع الطفولة، للوقوف عند الأسباب التي تجعل الأطفال يغادرون مقاعد الدراسة ليتوجهوا إلى سوق الشغل في سن مبكرة، وانعكاس هذه الظاهرة على تطور المجتمع ونموه.

وتبين الدراسات أن انتشار هذه الظاهرة يعزى إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، منها على الخصوص دفع بعض الآباء أبناءهم للعمل، نظرا لأن إيراداتهم الاقتصادية لا ترقى لمستوى يساعدهم على تلبية متطلبات الحياة، فضلا عن عامل الفشل المدرسي، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق أو غيره، إضافة إلى تفضيل أصحاب بعض النشاطات الاقتصادية والتجارية لليد العاملة الصغيرة والرخيصة.

وللحيلولة دون تشغيل الأطفال وحمايتهم على المستوى القانوني، تم التنصيص في المادة 32 لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل على أن «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا، أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي أو الاجتماعي».

وعلى المستوى الوطني، نصت مدونة الشغل على منع تشغيل الأحداث وعدم قبولهم في المقاولات أو لدى المشغلين قبل بلوغهم سن 15 سنة كاملة.

وفي هذا الإطار، أكد المغرب خلال اشغال المؤتمر الدولي حول تشغيل الأطفال الذي انعقد مؤخرا بلاهاي، التزامه التام بتحقيق أهداف خريطة الطريق التي توجت أشغال هذا المؤتمر الدولي، وذلك من أجل عالم عادل ومنصف ومتضامن، حيث يتمتع جميع أطفال العالم بحقهم في الصحة والتعليم والحماية.

وأكد جمال أغماني وزير التشغيل بالمناسبة أن المغرب التزم باتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق أهداف خريطة طريق المؤتمر، منها تبني قانون خاص بالأشغال المنزلية يمنع تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، معلنا أيضا التزام المملكة بمراجعة لائحة الأشغال الخطيرة الممنوعة على كل من تقل أعمارهم عن 18 سنة، وذلك في أفق توسيعها من 10 إلى 30 صنفا.

كما جدد المغرب، من خلال مشاركته في أشغال في الدورة الـ99 للمؤتمر الدولي للشغل، المنعقدة حاليا بجنيف، التأكيد على عزم الحكومة القضاء نهائيا على ظاهرة تشغيل الأطفال وتفعيل الاتفاقية الدولية للشغل رقم 182 حول أسوء أشكال عمل الأطفال.

الطفلات الخادمات، الظاهرة المقلقة

ورغم استفحال ظاهرة تشغيل الأطفال في بعض الأوساط القروية والحضرية، فإن العديد من المهتمين يؤكدون على أن الأرضية المؤهلة لمحاربة هذه الظاهرة، بدأت في الاتساع، خاصة مع بروز جمعيات مدنية تعمل في إطار التحسيس والتوعية بمخاطر تشغيل الأطفال، إضافة إلى المجهود الكبير الذي تقوم به الدولة على مستويات مباشرة وغير مباشرة مؤثرة، وبالخصوص من خلال اعتماد استراتيجيات تقوم على الرفع من وتيرة التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي والتنمية في العالم القروي، ومحاربة ظاهرة تشغيل الطفلات كخادمات.

وتفيد تقارير الجمعيات أن الأطفال الذين يعملون في المدن المغربية معظمهم من الفتيات اللواتي يعملن «خادمات في المنازل».

ولوضع حد لهذا الوضع أعدت الحكومة مشروع قانون يحظر هذه الممارسة. وتؤكد وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، نزهة الصقلي، أن مشروع القانون في طريقه إلى المصادقة وأنه ينص على أحكام بالسجن نافذة وغرامات قاسية بحق كل من يشغل أطفالا تقل أعمارهم عن 15 سنة كخدم.

وفي إطار إحياء اليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال دائما، نظم «الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت» أول أمس السبت بالرباط، حملة لجمع التوقيعات لمناهضة تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت.

وأوضحت منسقة «الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت» مريم كمال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن هذه المبادرة التي تشهد إقبالا كبيرا واستجابة واسعة من طرف جميع فئات المجتمع، هي مناسبة لتحسيس هذه الفئات ولاسيما الفاعلين في مجال الطفولة، بضرورة انتشال حوالي 60 ألف طفلة دون 15 سنة من «مافيا المتاجرة بالأطفال» والعمل على حمايتهن وضمان احترام حقوقهن في التعليم والصحة والأسرة.

وتوقعت كمال أن يصل عدد الموقعين ضد استغلال الطفلات كخادمات في البيوت إلى حوالي ثلاثة آلاف توقيع وذلك طيلة اليوم.

LE MATiN.ma

PETITES MAINS

Forte régression du phénomène du travail des enfants au Maroc

500.000 enfants travaillaient en 1999, ils ne sont plus que 170.000 en 2009. Le topo.

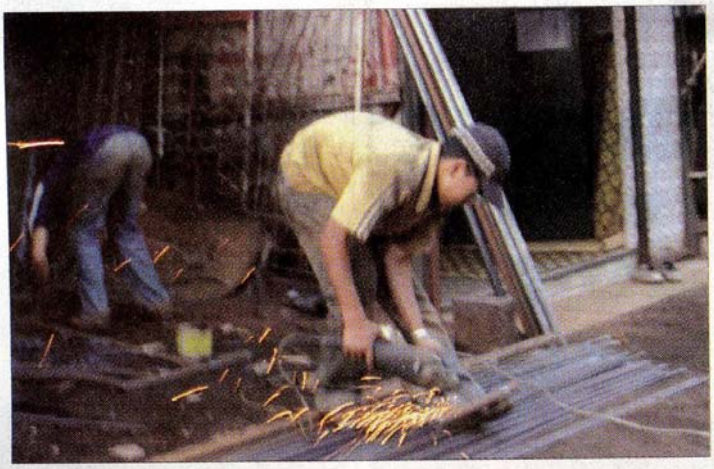

Le phénomène du travail des enfants au Maroc a connu une forte régression depuis 1999, a indiqué vendredi le Haut commissariat au plan (HCP). Le Maroc réalise des progrès dans la lutte contre ce fléau grâce en particulier à l'élargissement de l'accès à la scolarisation, a précisé le HCP dans un communiqué rendu public à l'occasion de la journée mondiale contre le travail des enfants. Cette journée, instituée par l'Organisation internationale du travail en 2002, est célébrée le 12 juin chaque année pour attirer l'attention sur le travail des enfants à l'échelle internationale et sur les actions nécessaires pour endiguer ce phénomène. Le HCP rappelle, à cette occasion, des données de l'enquête permanente sur l'emploi, qui touche annuellement un échantillon de 60.000 ménages représentant l'ensemble du territoire national et des couches sociales, permettant un suivi de l'évolution et des caractéristiques du travail des enfants. Il ressort des données de cette enquête que le travail des enfants, âgés de 7 à moins de 15 ans, concerne 170.000 personnes en 2009, soit 3,4 % de l'ensemble des enfants de cette tranche d'âge. Ce phénomène a connu une forte régression depuis 1999, date à laquelle ils étaient au nombre de 517.000 et représentaient 9,7 % de l'ensemble des enfants de moins de 15 ans. En milieu urbain, le nombre d'enfants qui travaillent s'élève à 19.000 en 2009, soit 0,7 %, contre 2,5 % en 1999, des enfants citadins de 7 à moins de 15 ans. En milieu rural, ce nombre s'élève à 151.000, ce qui représente 6,4 %, contre 16,2 % en 1999. Il résulte que neuf enfants actifs occupés sur dix (89 %) résident en milieu rural, ainsi que le travail des enfants au Maroc est en définitive un phénomène rural. Sur le plan sociodémographique, 6 enfants sur 10 sont de sexe masculin. Cette proportion varie de 55,0 % en milieu rural à 83,3 % en milieu urbain. Par ailleurs, 16,6 % des enfants travaillent parallèlement à leur scolarité, 56,1 % ont quitté l'école et 27,3 % n'ont jamais fréquenté l'école. Le travail des enfants reste concentré dans certains secteurs économiques. Ainsi, en milieu rural, ils sont 93,5 % à travailler dans l'agriculture, forêt et pêche. En zones urbaines, les «services», avec 43,9 %, et l'industrie y compris l'artisanat», avec 36,4 %, sont les principaux secteurs employeurs des enfants. Selon le statut dans l'emploi, 9 enfants actifs occupés sur 10 en milieu rural travaillent en tant qu'aides familiales. En milieu urbain, si près de la moitié des enfants sont des apprentis (48,3 %) et un peu moins du quart, des «aides familiales» (23,2 %). Il convient de noter qu'un enfant sur quatre travaille en tant que salarié (24,6 %). ■ MAP

AL BAYANE

Entretien avec Nouzha Skalli

«Volonté politique pour la promotion des droits de l'enfant»

Pour la ministre du développement social, de la famille et de la solidarité, la baisse du nombre des enfants exploités dans le monde du travail est dûe en premier lieu à une forte volonté politique.Et de souligner que la valeur ajoutée du projet de loi déposé au secrétariat général du gouvernement en avril 2009, consiste à imposer des sanctions financières à l'encontre des coupables, et aussi des mesures privatives de liberté.

Propos recueillis par Khalid Darfaf

Al-Bayane : Les chiffres présentés par le HCP indiquent qu'il y a une baisse drastique de l'exploitation des enfants dans le monde du travail; selon vous, cela est dû à quoi ?

Nouzha Skalli : Plusieurs actions ont été menées dans ce sens pour éradiquer un tel phénomène. D'abord, il y a l'effet de la scolarisation. L'opération de la distribution d'un million de cartables que ce soit dans le monde rural ou urbain a eu un impact qui ne peut être que positif. Grâce à cette action, plusieurs familles défavorisées ont pu envoyer leurs enfants à l'école. A cela s'ajoute le programme « Tayssir ». Ainsi, les ménages nécessiteux ont bénéficié d'une aide financière dans le dessein de les encourager à scolariser leurs enfants. Il faut aussi souligner l'importance de la construction à travers plusieurs régions du royaume de Dar Talib et Dar Taliba.
Ce programme innovant a pour objectif d'offrir une stabilité, voire un épanouissement scolaire, personnel et social aux élèves. Toutefois, il ne faut pas omettre les efforts louables déployés par le ministère de l'emploi. Notamment, la formation des inspecteurs du travail en matière de la lutte contre le travail des enfants. Evidemment, il y a une forte volonté politique pour la promotion des droits des enfants au Maroc, reflétée par les orientations de SM le Roi Mohamed VI, et la sollicitude de SAR Lalla Meriem.

Que sont devenus les enfants retirés du monde du travail ?

Notre priorité, c'est la réintégration de ces enfants dans le milieu scolaire. D'où la mise en place du SAMU social par le ministère du développement social, de la famille et de la solidarité.
Le processus d'intégration s'étale sur trois étapes. En premier lieu, on veille à leur intégration dans leur milieu familial. En deuxième étape, et afin de sensibiliser ces enfants à l'importance du savoir, ils reçoivent des cours s'inscrivant dans le programme de l'éducation informelle en vue d'une réinsertion scolaire.

Qu'en est-il de l'arsenal juridique ?

Le 12 juin est la journée mondiale de lutte contre le travail des enfants. Je souligne que le ministère du développement social avec l'observatoire national des droits de l'enfant, présidé par SAR la princesse Lalla Meriem, ont procédé déjà au lancement des campagnes de lutte contre le travail domestique des petites filles. Actuellement, il y a deux projets de loi au Secrétariat général du gouvernement. L'un du ministère de l'emploi, portant sur l'organisation du travail domestique des personnels de maison, l'autre projet, déposé en avril 2009, par le ministère de développement de la famille et de la solidarité sociale visant l'interdiction du travail domestique des petites filles en perspective d'une interdiction finale.
La valeur ajoutée de ce projet de loi consiste à imposer des sanctions financières à l'encontre des coupables, et aussi des mesures privatives de liberté. En général, le texte prévoit des sanctions contre la famille d'accueil, celle d'origine, et les intermédiaires. En effet, le texte prévoit l'implication de la société toute entière pour lutter contre ce phénomène, car il fait obligation aux tiers de témoigner lorsqu'il y aurait des cas d'exploitation des filles. Ainsi, une enquête serait immédiatement déclenchée. Grosso modo, le projet constitue une nouvelle approche qui ambitionne de rompre une fois pour toute avec les comportements du passé.

Revue de presse

AL BAYANE

Le Haut commissariat au plan (HCP) est optimiste quant au travail des enfants. En effet, dans un communiqué, l'instance estime que ce phénomène social est en forte régression. Selon Najat M'jid présidente et membre active de l'association «Bayti», qui oeuvre dans le domaine de la réintégration familiale, la réinsertion scolaire et socio- professionnelle des enfants en situation précaire, aucune loi ne peut éradiquer complètement le travail des enfants, sans l'élaboration de projets d'avenir pour les enfants concernés.

Entretien réalisé par Mohcine Lourhzal

Al Bayane : A l'occasion de la journée mondiale contre le travail des enfants, le Haut Commissariat au plan (HCP), a publié un communiqué où il indique que le nombre des enfants travailleurs a fortement régressé. Que pensez-vous du constat fait par cette instance ?

Najat M'jid : Je pense qu'il y'a une régression du travail des enfants, grâce notamment à l'engagement du secteur associatif. Néanmoins, un grand problème subsiste toujours, et qui est celui des petites bonnes. Dans notre association, nous accueillons quasi quotidiennement, des petites bonnes victimes de violences de la part de leurs employeuses. Il existe une réelle difficulté à vérifier ces faits sur place du fait de l'impossibilité pour les inspecteurs de travail et les éducatrices, de pénétrer à l'intérieur des foyers.

-Estimez-vous que le projet de loi interdisant le travail des enfants sera en mesure d'éradiquer ce fléau ?

Aucune loi ne peut éradiquer ce fléau, sans qu'une politique d'accompagnements des enfants travailleurs ne soit mise en place. Il faut lutter contre les sources du travail enfantin. A savoir l'exode rural et présenter des alternatives au travail. Il ne suffit pas d'empêcher un enfant de travailler et de le laisser livré à lui-même. Aussi, il faut former les juges dans ce domaine et leur expliquer que le travail des enfants doit être considéré comme une violence grave. Sensibiliser les parents à la nécessité de scolariser leurs enfants et spécialement les filles constitue un moyen efficace pour lutter contre le phénomène du travail des enfants au Maroc.

- En concret, qu'est-ce qu'on peut proposer comme solution de rechange pour les enfants arrachés au travail illégal ?

A mon sens, il faudrait œuvrer avec l'enfant dans l'élaboration d'un projet d'avenir qui soit adéquat avec son âge et ses capacités. Il faut aussi travailler avec les parents. Notre association participe dans l'élaboration de projets et perspectives d'avenir pour les enfants qui ne travaillent plus. C'est une nécessité !

- Selon vous, quelles sont les vraies raisons qui poussent un enfant à travailler ? Est-ce un choix personnel ou bien une obligation familiale ?

Cela dépend des cas. Il existe malheureusement des parents qui sacrifient l'avenir et la vie de leurs

enfants pour de l'argent supplémentaire. D'un autre côté, plusieurs enfants aident leurs parents mais durant leur temps libre, spécialement dans le travail concernant les champs. Il faut juste différencier entre l'aide apportée aux parents par amour et durant le temps libre, et le travail obligatoire dicté de force par les parents. L'Etat a aussi adapté les horaires d'école dans certaines régions afin de permettre à l'enfant de poursuivre ses études et aider ses parents dans le cadre familial sans obligation.

Revue de Pres

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الأطفال في وضعية صعبة :
أبعاد الإشكالية وبرامج الإدماج

في إطار التحضير للمناظرة المتوسطية تنظم سلسلة المعرفة للجميع بتعاون بين وزارة التربية الوطنية يوما دراسيا حول :»الأطفال في وضعية صعبة وأطفال الهجرة السرية» ، وذلك يوم السبت 19 يونيو 2010 (الساعة التاسعة و نصف صباحا) بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية
شارع محمد بن الحسن الوزاني ؟ التقدم ؟ الرباط
للاستفسار : 0674324351-0537690650

Revue de Presse du Cons

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

نبض المجتمع

محمد رامي
ramisimo@gmail.com

في انتظار إصدار قانون تجريم تشغيل الأطفال..

170 ألف من الأطفال المغاربة الذين تتراوح أعمارهم مابين سبع و15سنة كانوا يشتغلون خلال سنة 2009. ذلك ما أفاد به تحقيق قامت به المفوضية العليا للتخطيط وأن 151 ألفا ينحدرون من الأوساط الريفية.

وإن كان البعض يشكك في هذا الرقم لاعتبارات عديدة إلا أنه يبقى مع ذلك رقما كبيرا يحق الوقوف عنده وتحليل مضمونه وكل مايرتبط به حتى وإن اعتبرت الجهات الرسمية أن معدل اشتغال الأحداث تراجع بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة بعد أن كان يشمل 517 ألف طفل حينها.

يحق لنا أن نتساءل بدورنا إن كانت الجهة التي قامت بالتحقيق في هذا الموضوع قد أحصت عدد الأطفال الذين يشتغلون داخل البيوت وليس لديهم صلة بالعالم الخارجي، نتساءل إن تم إحصاء الأطفال المكدسين في ورشات صناعية سرية داخل التجمعات السكنية.

نتساءل هل تم إحصاء جميع «الموتشوات» -الموتشو مصطلح يطلق على الطفل العامل في الورشة- بمحلات النجارة، اللحامة، الحدادة؟ هل زاروا أوراش البناء لإحصاء عدد الرصاصين والعاملين في البناء (الزليج، الجبص..)؟

بعض المهتمين يقدر أن عدد الأطفال المشغلين في المغرب يتراوح ما بين 600 ألف والمليون، هي تقديرات أخصائيين فقط، شأنها كشأن خلاصة تحقيق المندوبية السامية للتخطيط وإن كانت هذه الأخيرة تعتمد على معطيات وتقنيات إحصائية تقل نسبة الوقوع في الخطأ بالنسبة لها.

محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال تقتضي محاربة مسبباتها، حماية الأطفال من الاستغلال تقتضي محاربة الظواهر المسببة لها...

هناك أسباب عديدة تتسبب في خروج الأطفال في سن مبكر للعمل، فهناك الفقر، وأيضا الجهل الذي يقود إلى تعدد الأطفال في الأسرة الواحدة والذي يقف حجر عثرة في تربية وتوفير ظروف تساعد على تمتيعهم بكافة حقوقهم وهناك أيضا فشل الطفل في الدراسة الأمر الذي يجعل الأسرة تدفعه إلى العمل مرغما.

وهناك أسباب أخرى أكثر مساهمة في هذه الظاهرة لعل أهمها تفكك الأسر، فكثير من الأطفال يجدون أنفسهم بلا مأوى ولا معيل بسبب الطلاق أو اختفاء أحد الأبوين أو وفاته مما يضطرهم إلى الاعتماد على أنفسهم وعمل أي شيء مقابل العيش.

وهناك عامل آخر يساعد على تفاقم هذه الظاهرة، وهو تفضيل اليد العاملة الصغيرة في بعض النشاطات، مثل الراعي في البوادي، و«المتعلم» الذي يساعد الخياط أو النجار أو البقال أو باقي الصناع التقليديين، حيث يشترط هنا في «المتعلم» أن يكون صغير السن ليتمكن من تعلم الحرفة بشكل معمق.

وفي انتظار خروج مشروع قانون تجريم تشغيل الأطفال والذي مازال قيد الدرس والذي ينص على أحكام بالسجن نافذة وغرامات قاسية بحق كل من يشغل أطفالا تقل أعمارهم عن 15 سنة كخدم فإن آلاف الأطفال سيجدون طريقهم كخدم إلى البيوت أو الورشات ...

Revue de Presse ... ts de l'Homme

الأحداث المغربية

ظاهرة تشغيل الأطفال بين الزجر والتحسيس

في اليوم العالمي للتشغيل، تنبعث صرخة الأطفال دون سن الخامسة عشر، ينتظرون من ينتشلهم من قهر التشغيل والاستغلال عبر التحسيس بخطورة الظاهرة. معاناة يومية يتجرع مرارتها أكثر من 500 ألف طفل تقل أعمارهم عن 15سنة منهم أزيد من 60ألف طفلة تشتغل في البيوت عرضة للاستغلال. أرقام من بين أخرى كشفت عنها المندوبية السامية للتخطيط التي تقر أن 78 في المائة من الأطفال المشغلين هم من العالم القروي وأن نسبة 16،6في المائة يجمعون بين العمل والدراسة و56 في المائة متسربين من التعليم بينما لم يسبق 28،3 منهم الذهاب إلى المدرسة ، كما وصل عددا لأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والسابعة 170ألف طفل عام 2009 ، صورة قاتمة لطفولة مغتصبة، تترقب تفعيل القوانين حتى ينعموا كبقية الأطفال بحقهم في التعليم ،الصحة والحماية.

Revue de Presse du Con

الأحداث المغربية

تشغيل الأطفال بين إكراهات الواقع وتفعيل القوانين

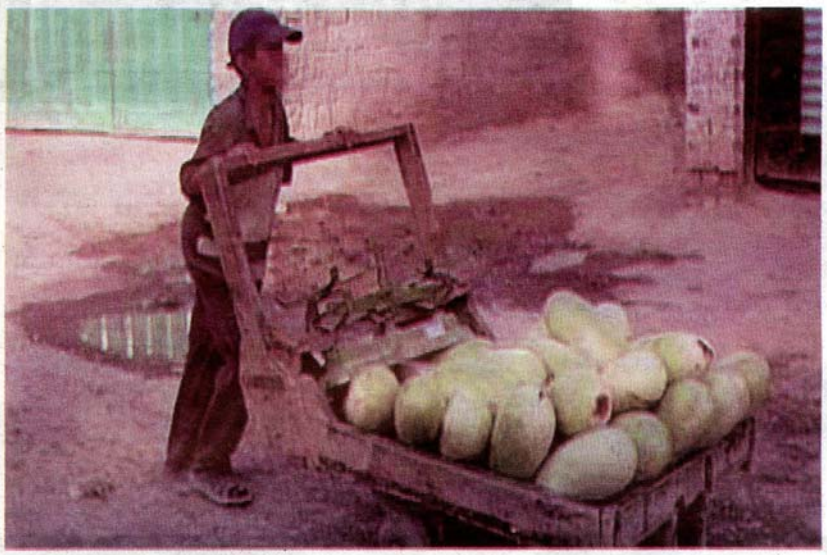

سلمى، فاطمة، محمد، المهدي أطفال سرق منهم الفقر طفولتهم وسلب منهم براءتهم ، تركوا مقاعد الدراسة وحملوا أعباء لا تقوى عليها أجسامهم الصغيرة ذاقوا مرارة التشغيل واقتحموا أعمالا تنتهك فيها كرامتهم.

هم أزيد من 500 ألف طفل تقل أعمارهم عن 15 سنة يتم تشغيلهم في ظروف تنتهك فيها حقوقهم، يتعرضون للتحرش الجنسي الذي يصل للاعتداء يجري تشغيلهم بشكل مخالف للقانون، حرموا من المدرسة واللهو واللعب، لم تسعفهم ظروفهم العائلية في توفير عالم تنمو فيه البراءة ويزدهر فيه الصبا،لا تلتفت المؤسسات والجهات الرسمية إلى معاناتهم إلا في المناسبات أو من خلال القوانين التي تحتاج إلى إجراءات زجرية ،تمنع تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشر وتحارب الهدر المدرسي.

سلمى واحدة من ضمن لائحة طويلة جدا من الطفلات الصغيرات الفقيرات اللواتي يجري تشغيلهن بصفة غير قانونية ، كلما خلد الأطفال إلى الراحة والاستجمام والتسلية ،إلا وانطلق مسلسل الشقاء والتعنيف، بحسرة وألم تنقل سلمى محنتها ومحنة الآلاف من الأطفال «كنت باغي نقرا ونولي أستاذة لكن لقيت راسي خدامة وأنا عندي تسع سنين كنعس وكنفيق على تمارة والعصا» هكذا عاشت سلمى طفولتها التي اغتصبت منذ مغادرتها المدرسة بعد وفاة والدها، لتبدأ رحلة الاشتغال بأحد البيوت البيضاوية في ظروف جد قاسية، مأساة تتقاسمها مع أكثر من 60 ألف طفلة تشتغلن في البيوت، تنتظر من ينتشلهن من قهر التشغيل والاستغلال.

أرقام رغم دلالتها لا تكشف حقيقة الوضع بسبب صعوبة حصر عدد الأطفال غير المصرح باشتغالهم والذي وصفهم تقرير «هيومن رايتس ووتش» « بأنهم أطفال داخل البيوت... خارج القانون». كل ما تطلبه سلمى، محمد، فاطمة، المهدي أن ينعموا كبقية أقرانهم بالحق في التعلم والصحة والحماية، و تفعل النصوص القانونية لتعاقب كل من سولت له نفسه تشغيلهم واستغلالهم، وأن توفر لذويهم الظروف المناسبة حتى ينهضوا بمهامهم ويتفرغوا لتربيتهم، ويعود إليهم الأمل في الحياة.

كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن 78 في المائة من الأطفال المشغلين هم من العالم القروي أغلبهم يشتغلون كرعاة في حين يعمل أطفال المدن في النسيج والتجارة والأعمال المنزلة وورشات إصلاح السيارات. كما أن نسبة 16،6 في المائة من الأطفال يجمعون بين العمل والدراسة و56 في المائة متسربين من التعليم، بينما لم يسبق 27،3 في المائة منهم الذهاب إلى المدرسة، و بلغ عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وسبع سنوات 170 ألف طفل سنة 2009 أي ما نسبته 3،4 في المائة من إجمالي عدد الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية.

في انتظار صدور قانون منع تشغيل الطفلات الصغيرات

انطلاقا من المكتسبات التي حققها المغرب في ميدان حقوق الطفل والتقدم الملموس في ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، فقد اعتمد المغرب بعد مسلسل من الحوار بين كل الشركاء والمهتمين، ووفق مقاربة تشاركية في الإعداد والتنفيذ في إقرار خطة العمل الوطنية للطفولة 2006 - 2015 «مغرب جدير بأطفاله» .

وخصصت هذه الخطة جانبا هاما لقضية محاربة تشغيل الأطفال، و ذلك بوضع مجموعة من التدابير واستكمال ورش تشغيل الأطفال، من خلال وضع مجموعة من التدابير تستهدف القضاء على هذه الظاهرة وفي هذا الإطار خصصت وزارة التشغيل جزء من فصول مدونة الشغل لمنع تشغيل الأطفال إلا أن المدونة استثنت في الفقرة الرابعة خادمات البيوت والصناعة التقليدية للظاهرة وتطبيقا لفصول المدونة أعطيت التعليمات لجهاز مفتشي الشغل والتنسيقيات 42 التابعة لمندوبيات التشغيل بمراقبة تطبيق المدونة وشروط تشغيل الأطفال وخاصة في البيوت والصناعة التقليدية وهي المجالات التي تعرف انتشارا للظاهرة بصفة خاصة، وفي هذا الإطار قامت وزارة التشغيل والتكوين المهني بإنجاز العديد من الأنشطة الهادفة إلى تحسين ظروف الأطفال في العمل، ومنع الأعمال الخطرة التي تتعرض لها هذه الشريحة من المجتمع، بالإضافة إلى انتشال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من أوراش العمل وهي الجهود التي نأمل مواصلتها وتطويرها.

وفي المجال التشريعي، مكنت إعادة النظر في مدونة الشغل من إدخال تجديدات مهمة في ميدان تشغيل الأطفال وذلك بتكريس حماية أوسع للطفل في العمل، بحيث منعت تشغيل الأحداث قبل بلوغهم سن 15 كاملة إلا أنها استثنت في المادة الرابعة خادمات البيوت والصناعة التقليدية.

كما أن من بين المستجدات الرئيسية التي جاءت بها مدونة الشغل، الرفع من مبلغ الغرامات في حالة خرق المقتضيات التي تحكم تشغيل الأطفال وكذا إصدار عقوبات تصل أحيانا إلى السجن كما هو الحال في استخدام الطفل دون الخامسة عشر.

وتفعيلا للمادة الرابعة من مدونة الشغل التي نصت على أنه يحدد قانون خاص لشروط التشغيل والشغل المتعلقة بخدم البيوت الذين تربطهم علاقة شغل بصاحب البيت، قامت وزارة التشغيل والتكوين المهني بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات والجمعيات المهتمة بإعداد مشروع قانون خاص يتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بخادمات البيوت وتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي والذي تنتشر فيه ظاهرة تشغيل الأطفال وهو المشروع الذي مازال ينتظر في ردهات الأمانة العامة للحكومة.

الأحداث المغربية

ثلاثة أسئلة لـ:

عبد الكبير طبيح (*)

يجب معاقبة مشغلي القاصرات جنائيا

■ ماهي العوائق التي تحول دون إصدار قوانين تجرم تشغيل الأطفال علما أن الأرقام تكشف أن أكثر من 500ألف طفل دون 15سنة يتم تشغيلهم وأزيد من 160ألف طفلة يتم تشغيلهن في البيوت؟

■■ يجب التعامل مع قضية تشغيل الأطفال بحذر شديد، لأنها ظاهرة معقدة يتداخل فيها الاقتصادي بالاجتماعي ، لذا كان المرصد الوطني لحقوق الطفل سباقا لإثارة موضوع تشغيل الخادمات ، حيث أثار الإعلان الإشهاري الخاص بمنع تشغيل الفتيات ردود فعل عنيفة خاصة لدى العائلات الكبيرة التي تشغل عددا متزايدا من الطفلات الخادمات ، ليتبين فيما بعد للمرصد أن تشغيل الفتاة في العالم القروي مترابط بحياتها اليومية،فهي تغادر المدرسة لتجلب الماء من مناطق بعيدة ، فانطلق التفكير في توفير الماء بمختلف الدواوير، حيث قامت الأميرة للا مريم بتدشين مجموعة من الآبار كي تستطيع الطفلات متابعة الدراسة.

■ بالموازاة مع اليوم العالمي لتشغيل الأطفال قام المرصد بحملة تحسيسية حول الظاهرة هل تعتقدون أن هذه العملية ستحد من انتشارها ؟

■■ لقد اكتشف المرصد أن تشغيل الطفلات الصغيرات كخادمات في البيوت لم يعد مقتصرا على العائلات الغنية ، بل انتشر لدى الفئات المتوسطة مما جعل التعامل مع هذه الظاهرة يأخذ بعدا اقتصاديا واجتماعيا ، فالأسر الفقيرة تشغل أطفالها مقابل دخل يؤمنون به قوتهم اليومي، لذا فتجريم الظاهرة ليس هو الحل الأمثل بل ضمان دخل قار للعائلات الفقيرة، يسمح لأبنائها بمتابعة الدراسة، وقد سبق لحكومة التناوب أن خصصت مبلغا شهريا كتحفيز للأسر كي تحرص على تمدرس أبنائها وفي حالة الرفض تفرض عليها غرامات وهي مبادرة تعمل على تشجيع تمدرس الفتيات خاصة في العالم القروي، إجراءات ساهمت في خفض عدد الأطفال العاملين حسب ماكشفت عنه أرقام المندوبية السامية للتخطيط ، وهي أرقام مشجعة على الدولة أن تساهم في ترسيخها بالتحفيز وليس بالعقاب.

■ ما جديد المرصد وماهي التدابير المتخذة من طرف المرصد للحد من الظاهرة؟

■■ المرصد كان سباقا بمعية المجتمع المدني إلى التحسيس بالظاهرة ،حيث قام المرصد بعمل جبار على مؤسسات الدولة والحكومة تدعيمه ماليا بدل الاقتصار على التحسيس الذي هو من اختصاص المجتمع المدني،وخلق مشاريع مذرة للدخل بالنسبة للعائلات الفقيرة والمعوزة

فعملنا اليوم يجب أن يتوجه إلى للوسطاء الذين يستغلون فقر الطفلات لتشغيلهن حيث يقومون بعمل تجاري غير مشروع، لذا يجب معاقبتهم جنائيا وبشكل قاس بدل التوجه إلى عائلات الطفلات التي هي في غالب الأحيان تعاني الفقر والعوز.

(*) محامي وعضو المرصد الوطني لحقوق الطفل

Revue des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

حملة تحسيسية ضد تشغيل الطفلات الصغيرات

بالموازة مع اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية منذ العام 2002 أطلق المرصد الوطني لحقوق الطفل، ابتداء من يوم السبت الماضي حملة وطنية تحسيسية وتعبوية لمناهضة تشغيل الأطفال وخاصة الطفلات الصغيرات، وهي الحملة التي تندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية لمبادرات الأميرة للأميرة رئيسية المرصد الوطني لحقوق الطفل في التصدي لظاهرة تشغيل الطفلات الصغيرات، وهو المنحى الذي أخذ به المغرب منذ التصديق على الاتفاقية الأممية حول الطفل لسنة 1989 وهي الاتفاقية التي أحدثت تحولات عميقة في موضوع العناية بالأطفال.

ويخوض المرصد الوطني الحملة الحالية اعتمادا على وصلات إشهارية تحسيسية ترصد الظاهرة وتفضح كل أشكال التشغيل للطفلات الصغيرات واضعا نصب عينيه في هذه الحملة الاتفاقية رقم138 حول الحد الأدنى لسن القبول في العمل، والاتفاقية رقم 182 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال وهما الاتفاقيتين اللتين صادق عليهما المغرب في 6 يناير 2000 و26 يناير 2001 والمغرب ومنذ التوقيع على الاتفاقيتين وبتعليمات من الأميرة للا مريم وهويضاعف جهوده للوفاء بالتزاماته ذات الصلة بمجال حماية الطفولة من كل أنواع الاستغلال وذلك بتمكينها من الحق في التمدرس وولوج الخدمات الصحية.

و حملة المرصد الوطني هذه الأيام هي ثاني حملة تحسيسية يقوم بها المرصد الوطني لحقوق الطفل وكانت الحملة الأولى منذ سنوات وهي الحملة التي أظهرت سيدة ميسورة تقوم بتقليم أظافرها في الوقت الذي كانت طفلة صغيرة خادمة تقوم بكنس البيت وهي الحملة التي أثارت حفيظة الكثير من الأسر الثرية التي تعتمد على تشغيل الخدم وخاصة من الطفلات الصغيرات كمظهر اجتماعي، إلا أن الحملة كان لها مفعول إيجابي في التحسيس بخطورة الظاهرة.

وتبقى الحملة الحالية مساهمة من قبل المرصد الوطني لحقوق الطفل وباقي مكونات المجتمع المدني للتصدي للظاهرة بغية مقاربتها، في حين أن العمل الأساسي هو إنجاز مشاريع مذرة للدخل في إطار السياسة العامة للدولة الرامية إلى تعزيز حماية الطفولة.

Revue de Presse du Conseil

الصباح
يومية مغربية شاملة

خيمة بالرباط لحظر تشغيل الطفلات

أزيد من 4 آلاف شخص طالبوا بمنع تشغيل خادمات دون 15 سنة

تمكن «الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات ببيوت» من جمع أزيد من 4 آلاف توقيع في حملة نظمت أول أمس (السبت) في قلب العاصمة الرباط.

وأكدت مصادر مقربة من جمعيات شاركت في تنظيم خيمة تضامنية لمكافحة تشغيل الطفلات، أن هدف الخطوة «الحد من ظاهرة تشغيل الطفلات وتحرير فتيات من قبضة العمالة المبكرة». وحج إلى الخيمة التضامنية التي أقيمت بتنظيم من طرف الائتلاف المذكور، الذي يضم في عضويته عشرات الجمعيات الحقوقية والتنموية والنسائية وغيرها، مئات المواطنين الذين لم يترددوا في المشاركة في التوقيع على العريضة التي كانت رهن إشارة الوافدين.

وتشكل الحضور من نساء ورجال من مختلف الفئات العمرية والمجتمعية، جاؤوا للتنديد بظاهرة تشغيل الأطفال. واستغل المنظمون الموقع الذي أقاموا فيه الخيمة، قرب ساحة باب الأحد، لتعليق ملصقات معبرة تستنكر تشغيل الطفلات.

واستنكر الائتلاف في البيانات التي علقها في الخيمة، المقامة على هامش الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال الذي يصادف 12 يونيو من كل عام، تشغيل طفلات دون سن الخامسة عشرة من العمر في ظروف قاسية وحرمانهن من التعليم والأسرة والصحة، إلى جانب أن هذه الفئة تكون أكثر عرضة للاعتداءات الجنسية والجسدية والنفسية.

ويرى الائتلاف أن مناهضة تشغيل الطفلات كخادمات ببيوت من التحديات الكبرى التي يجب رفعها في المرحلة الحالية بتنسيق الجهود والعمل الفعلي على أرض الواقع، إذ لا يعقل أن 60 ألف طفلة دون سن 15 يعشن خارج بيوت أسرهن، ويشتغلن خادمات، ضدا على الاعتبار الإنساني وأيضا ضد مقتضيات القوانين الجاري بها العمل. ومن بين المطالب التي الح عليها منظمو الخيمة التضامنية أن تعمل السلطات المعنية على «انتشال هؤلاء الفتيات من مافيا الإتجار بالأطفال وضمان حمايتهن واحترام كافة حقوقهن».

كما أوصى أصحاب الخيمة، من خلال العريضة، بإصدار وإعمال قانون خاص عادل وملائم للمبادئ الدولية والاتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها من طرف المغرب ضد كل أشكال الاستغلال».

كما يصر هؤلاء الجمعويون على تفعيل قانون يشير إلى إجبارية التعليم حتى سن 16 واتخاذ تدابير وسياسات من شأنها ضمان المساعدة للعائلات الفقيرة التي ترمي طفلاتها إلى عالم الشغل.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

حملة بالرباط لحظر تشغيل الطفلات (عبد المجيد بزيوات)

Revue de Presse

التحدي

Éditorial

Travail des enfants

Nouvelle semaine, nouvelles journées de célébration. Une journée mondiale chasse l'autre. Après celle consacrée à la lutte contre le travail des enfants, aujourd'hui est celle des donneurs de sang.

Le monde va vite dira-t-on et une information en chasse une autre.

Sans aller jusqu'à l'éloge de la lenteur, il faut savoir hiérarchiser les faits et prendre le temps de s'arrêter sur ce qui est plus important.

Le travail des enfants est un fléau, en particulier celui des petites bonnes (avec la signature d'une pétition disponible sur Internet jusqu'à la fin de l'année à l'adresse http://www.e-joussour.net/fr/node/add/petition).

La difficulté avec cette forme d'exploitation est son caractère dilué. Chacun de nous est acteur. Inutile de s'en prendre aux pouvoirs publics, au législateur ou à qui que ce soit. A chacun sa conscience.

Comment priver un enfant de cette période unique d'insouciance et de rêve en gardant la tête haute ? Pour certains, la situation dans laquelle survivent ces enfants vaut mieux que celle de leur entourage familial dénué de tout.

Même si cela était vrai, cela ne justifierait en rien ce hold-up caractérisé.

Comment peut-on pratiquer cet esclavagisme qui ne dit pas son nom, chez soi et aller ensuite prétendre à la justice ou à l'équité dans quelque domaine que ce soit ?

Parce qu'il s'agit là du degré zéro de l'infamie et de ces arrangements que l'on s'accorde avec sa conscience.

Pour Foucault, l'état des prisons est révélateur des fondements de toute société. Nous pourrions ajouter que le traitement que l'on inflige à un être humain sans défense, dans la sphère privée, est révélateur de l'ignominie de beaucoup et de l'idée qu'ils se font de la solidarité et de la justice.

Car il ne faut pas oublier que ces enfants sont les enfants d'un père et d'une mère, comme chacun d'entre nous et qu'ils sont les germes de notre futur. Qui sera à l'image de ce que nous faisons chaque jour. **Saâd A. Tazi**

الاتحاد

في المهرجان الختامي لقافلة "ما تقيش بنتي"

منتدى الزهراء يدعو إلى جبهة وطنية لمناهضة الاستغلال الجنسي للقاصرات

أطلق منتدى الزهراء للمرأة المغربية في مهرجانه الختامي لقافلة "ما تقيش بنتي" مساء الجمعة الماضي بالدار البيضاء نداء إلى كل القوى الوطنية الحية والغيورة من أجل تشكيل جبهة وطنية لمناهضة كل أشكال الاستغلال الجنسي للقاصرات. وأوصى المنتدى في المهرجان الذي احتضنه المركب الثقافي مولاي رشيد بالبيضاء وحضره جمع غفير من المواطنين، بتبني مقاربة شمولية تربوية ثقافية وتنموية اجتماعية وإعلامية وأمنية وقانونية، ترتكز على الأسباب والاختلالات الأساسية التي تفرز الظاهرة، وتساهم في التوعية بمخاطرها، وفي مقاومة كل أشكال التطبيع معها.

ويدعو المنتدى، حسب ما جاء في توصيات المهرجان الختامي، الحكومة المغربية إلى التوقيع على اتفاقية الاتجار بالبشر لسنة 2000 وتجميع النصوص القانونية المتعلقة بجرائم الاستغلال الجنسي في منظومة قانونية واحدة. كما دعت توصيات المهرجان إلى إحداث شرطة للسياحة تسهر على مدى احترام السياح لأعراض فتيات المغرب ونسائه وعدم جعل المغرب قبلة للسياحة الجنسية.

وأشارت بثينة قروري رئيسة منتدى الزهراء للمرأة المغربية في كلمتها انتباه الحضور إلى أن المهرجان الختامي لقافلة "ما تقيش بنتي" لا يعني الإعلان عن اختتام نضال المنتدى من أجل امرأة مركمة عزيزة طاهرة وأسرة متماسكة، بل إنه إعلان بداية النضال من أجل القول: "لا لاستغلال المرأة المغربية".

وناشدت قروري بأعلى صوت: "كفى من استغلال فتياتنا وامتهان أنوثتهن، ولا لتشييء المرأة واختزال أنوثتها في جسدها".

وأعلنت رئيسة المنتدى وسط تصفيقات الجمهور الحاضر أن رسالة المنتدى هي رسالة من أجل تصحيح صورة المرأة في الداخل والخارج، مضيفة أنه بقدر ما هي رسالة محبة للمرأة المغربية فهي أيضا رسالة غضب على مستوى التردي والاستخفاف بالقيمة الحقيقية للمرأة المغربية التي كرمها الله.

وأكدت قروري أن قافلة ما تقيش بنتي عرفت تنظيم أزيد من 30 نشاطا بمختلف ربوع المملكة تنوعت بين الندوات والمحاضرات والموائد المستديرة والخيمات التواصلية واللقاءات المفتوحة وغيرها لقيت تجاوبا كبيرا من قبل المستفيدات، وكشفت هذه الأنشطة عن واقع مرير كان يسمه الصمت الذي تبدد مع أول محطة من محطات محاربة الاستغلال الجنسي للقاصرات تليها مبادرات أخرى تفضح اللاعبين بأجساد الفتيات البريئات.

وحيت بثينة قروري بحرارة رجال التعليم الذين يعملون على فضح من يقومون بالاستغلال الجنسي للقاصرات ولو كانوا من صفوفهم، وقالت: "نحن نعتبر رجال التعليم شريكا أساسيا لنا في محاصرة ظاهرة الاستغلال الجنسي للقاصرات". وأشارت فاطمة أوكريس نائبة رئيسة الجمعية المغربية لتنمية الأسرة والطفل، وهي الجمعية المحتضنة للمهرجان، إلى أرقام انتحار العفة ما تزال في تصاعد، ومن تجلياتها 30 ألف طفل متخلى عنه، وارتفاع حالات الإجهاض يوميا.

وأكدت أوكريس أن على الحقوقيين أن يدرجوا العفة كساحة من ساحات النضال الحقوقي، متسائلة: أليس الحفاظ على العرض حقا من الحقوق العامة ومقصدا من مقاصد الشريعة؟ داعية الإعلام الوطني إلى دعم برامج النقاء والطهر، مشيرة في ختام كلمتها إلى أن المغرب لا يتسم فقط بسوداوية انتشار ظاهرة الاستغلال الجنسي بل إنه حافل أيضا بالعفيفات والطاهرين وبأصحاب العزائم الخيرية.

ودعت زكية البقالي رئيسة المجلس الإدار لمنتدى الزهراء في كلمتها لافتتاح المهرجان، إلى الإبداع في سبل الوقاية من ظاهرة الاستغلال الجنسي للقاصرات من خلال رد الاعتبار لحرية العفة وفن العفة وإعلام العفة وتربية العفة من أجل تحقيق أمان الأسر والأحياء والمدارس والمجتمع قاطبة.

وأكدت البقالي أن قافلة ما تقيش بنتي هي بمثابة مبادرة وطنية مدنية ضمن مشروع نضالي متعدد المسارات، انخرط فيه منتدى الزهراء للمرأة المغربية بمعية شبكته الجمعوية يبتغي منها الدفاع عن كرامة الفتاة والمرأة المغربية من أجل سمعة المغرب.

وتميزت مواد المهرجان الختامي بمسرحية مؤثرة أبكت من خلالها شخصية "حنان" أغلب الحاضرين وهي تجسد دور فتاة عمرها 15 سنة تعرضت للضياع بسبب "ساعة ما دات ما جابت" التي أقنعتها بها صديقتها حين دعتها إلى المشاركة في حفلة كانت بداية ضياعها على يد من أسمتهم بالكلاب السوداء الذين أخفوها عن أسرتها لمدة خمس سنوات ينهشون خلالها براءتها إرواء لرغباتهم الجنسية، وحينما عادت ليحتفل بها أبوها بعد أن ماتت أمها حزنا عليها اكتشفت أنها مصابة بداء السيدا وحينها أدركت أن شعار "ساعة ما دات ما جابت" شعار خادع تقع ضحيته كثير من الفتيات، بل إن تلك الساعة أخذت منها براءتها وعرضها وأمها وصحتها، ونالت المسرحية التي كتبت نصها زبيدة هرماس رضى الجمهور.

واجتهد سبعة أطفال في تجسيد مسرح الواقع من خلال مسرحية العودة التي جسدت كيفية اصطياد الطفلات إلى براثن الاستغلال الجنسي من خلال الإغراء بالحفلات التي يليها الاستغلال البشع للأجساد والرمي في أوكار الدعارة والضياع. وكان للكلمة الشعرية مكانها ضمن برنامج المهرجان الختامي لقافلة "ما تقيش بنتي" حيث ألقت فاطمة عفيف أبياتا شعرية تناولت موضوع العفة والوقاية من السقوط في وحل الاستغلال الجنسي للقاصرات، كما أعطيت الكلمة أيضا للأنشودة من خلال فقرات إنشادية أدتها فرقة الهدى التي أداها مجموعة من اليافعين. وبالموازاة مع مواد المهرجان تظم معرض للكتب ذات العلاقة بالتربية الأسرية والوسائط المتعلقة بالعفة إلى جانب الإصدارات المختلفي لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية. ويشار إلى أن المهرجان المنظم يأتي تتويجا لأنشطة قافلة "ما تقيش بنتي" التي استمرت أشغالها ما بين 17 و 31 ماي المنصرم وشاركت فيها جمعيات شبكة الزهراء بمختلف مناطق المغرب.

حبيبة أوغانيم

التجديد

60 ألف طفلة دون 15 سنة خادمات في البيوت

المندوبية تؤكد أن عدد الأطفال المشتغلين بلغ 170 ألفا وتقارير دولية تشير إلى 600 ألف

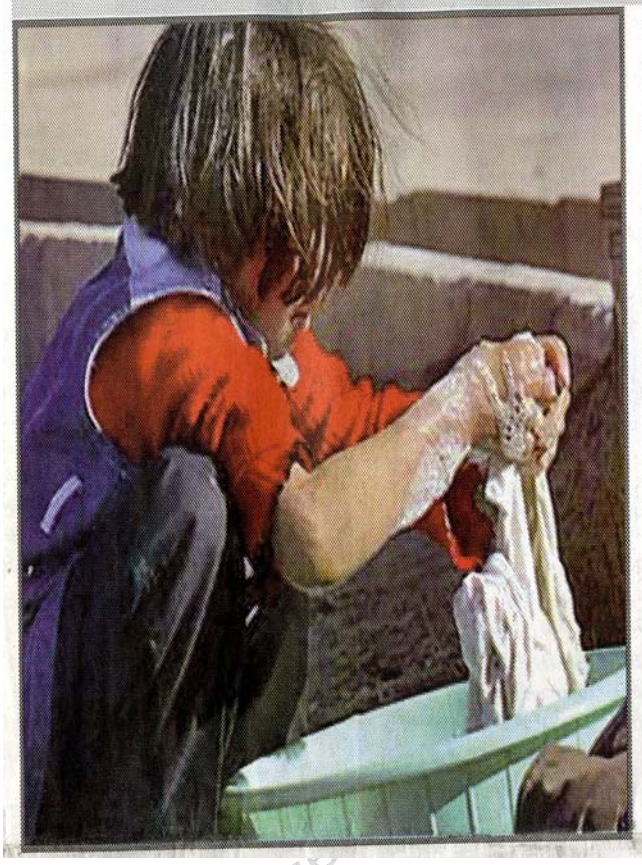

قالت مريم كمال، منسقة الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، "إن حملة جمع التوقيعات لمناهضة تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، التي تشهد إقبالا كبيرا واستجابة واسعة من قبل جميع فئات المجتمع، هي مناسبة لتحسيس هذه الفئات ولاسيما الفاعلين في مجال الطفولة بضرورة انتشال حوالي 60 ألف طفلة دون 15 سنة تعملن خادمات في البيوت، والعمل على حمايتهن وضمان احترام حقوقهن في التعليم والصحة والأسرة". وأضافت كمال أن الهدف من هذه المبادرة هو كسر الصمت عن ظاهرة تشغيل الطفلات الخادمات في البيوت والعمل على إقرار إطار قانوني يحمي الأطفال ضد التشغيل والاستغلال ويلائم التشريعات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب. وتأتي هذه المبادرة، التي انطلقت السبت الماضي بالرباط، والمنظمة تحت شعار "لنتجند اليوم لضمان مستقبل لهن غدا"، في إطار تخليد اليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال التي يصادف يوم 12 يونيو.

وأعدت الحكومة مشروع قانون حول خادمات البيوت. إلا أن هذا المشروع مايزال قيد الدرس. وينص المشروع على أحكام بالسجن نافذة وغرامات بحق كل من يشغل أطفالا تقل أعمارهم عن 15 سنة كخدم. من جهتها أكدت المندوبية السامية للتخطيط أن عدد الأطفال المشتغلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 15 سنة بلغ 170 ألف طفل خلال السنة الماضية. وقد عرفت هذه الظاهرة تراجعا كبيرا منذ 1999، إذ بلغ عددهم خلال هذه السنة 517 ألف طفل مشتغل. وأكد عبد الحميد، أمين من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن هذه الأرقام هي دون الواقع، وأن العدد الحقيقي سواء الأطفال المشتغلين أو الطفلات الخادمات قد يفوق هذه الأرقام. وأضاف أمين في تصريح لـ"التجديد" أن هذه الأرقام تنم عن عدم اهتمام السلطات بالظاهرة، فعلى المستوى القانوني ليس هناك عقوبات زجرية لتشغيل الأطفال، ويقتصر الأمر على غرامات، مؤكدا أن الجانب الأساسي مرتبط بالتنمية وإجبارية التدريس إلى حدود 15 سنة، وإيجاد شغل للجميع، حتى لا يضطر الآباء لتشجيع أبنائهم على الشغل.

وتبين دراسات أن انتشار هذه الظاهرة تعزى إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، منها على الخصوص دفع بعض الآباء أبنائهم للعمل، نظرا لأن إيراداتهم الاقتصادية لا ترقى إلى مستوى يساعدهم على تلبية متطلبات الحياة، فضلا عن عامل الفشل المدرسي، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق أو غيره، إضافة إلى تفضيل أصحاب بعض النشاطات الاقتصادية والتجارية لليد العاملة الصغيرة والرخيصة. وأضافت المندوبية أن تسعة أطفال مشتغلين من بين كل عشرة يقطنون بالوسط القروي. وفيما يخص الخصائص السوسيوديموغرافية للأطفال المشتغلين، فإن 6 من 10 أطفال مشتغلين هم ذكور. من جهة أخرى، فإن 16,6٪ من الأطفال يشتغلون موازاة مع تمدرسهم و 56,1٪ غادروا المدرسة بينما لم يسبق ل 27,3٪ منهم التمدرس. ويتركز تشغيل الأطفال في قطاعات اقتصادية محددة. وهكذا فإن قطاع "الفلاحة والغابة والصيد" يشغل قرابة 93,5٪ من الأطفال المشتغلين بالوسط القروي. أما بالوسط الحضري، فإن قطاعي "الخدمات" و"الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" يعتبران أهم القطاعات المشغلة للأطفال.

وسبق للمنظمة العالمية للشغل أن كشفت أن عدد الأطفال المستغلين في سوق الشغل بالمغرب يصل إلى حوالي 600 ألف.

خالد مجدوب

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

جمع مليون توقيع لإنقاذ 66 ألف طفلة من العمل كخادمات بالبيوت

■ الرباط: امحمد خيي ■

بعد أن دخل مشروعا قانونين حول تشغيل خادمات البيوت، الأول اقترحته وزارة التشغيل سنة 2006 والثاني تقدمت به وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن السنة المنفرطة، إلى الأمانة العامة للحكومة، ووسط صمت رسمي عن تخليد اليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال الذي يخلد في الـ12 يونيو من كل سنة، اختار ائتلاف لـ 29 جمعية مغربية النزول إلى الأماكن التي يرتادها عموم المواطنين، من أجل جمع مليون توقيع على عريضة تسعى إلى حظر تشغيل الطفلات الخادمات بالبيوت واللواتي يقدر عددهن حاليا داخل المغرب بـ66 ألف طفلة دون سن الـ15.

وإلى جانب تخصيص موقع على شبكة الأنترنيت من أجل التوقيع على العريضة من طرف رواد الشبكة العنكبوتية، دشن «الائتلاف المغربي من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت» أولى خطواته الميدانية بهذا الصدد من العاصمة الرباط، وتمثلت في إقامة خيمة حقوقية في مدخل السوق المركزي للعاصمة «باب الأحد»، وتوجت بتوقيع أكثر من ثلاثة آلاف شخص على العريضة.

وأعلنت مريم كمال، منسقة الائتلاف المغربي الذي تأسس في فبراير من سنة 2009، بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفرع المغرب لمنظمة العفو الدولية وجمعية إنصاف ومؤسسة شرق غرب، قبل أن تنضم إليه جمعيات من مختلف ربوع المغرب، في تصريحات لـ«أخبار اليوم»، أن الائتلاف يعتزم تعميم نفس التجربة بمختلف المدن المغربية، بهدف إشراك جميع الشرائح الاجتماعية في «تحرير حوالي 66 ألف طفلة من الجحيم الذي يعشن فيه»، حيث يتعرضن «ضدا عن كل الاعتبارات الإنسانية وضد القانون، لسوء المعاملة ومختلف أنواع الاستغلال المادي والمعنوي».

ووسط حديث المتتبعين لشؤون الطفولة بالمغرب عن محدودية الجهود التي تبذلها الجهات الرسمية بخصوص الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال في البيوت، خصوصا بعد أن أصبح مشروعا قانون لتنظيم هذا القطاع، تقدمت بالأول وزارة التشغيل سنة 2006، والثاني اقترحته وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن السنة الماضية، حبيس «مقبرة القوانين» بالأمانة العامة للحكومة، تطالب العريضة المذكورة، بـ«إصدار وإعمال فعلي لقانون خاص وعادل وملائم للمبادئ الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب من أجل حماية الأطفال من التشغيل والاستغلال».

ويطالب الائتلاف أيضا بـ«تفعيل قانون إجبارية التعليم حتى 16 سنة»، واتخاذ «التدابير والسياسات العامة التي من شأنها ضمان المساعدة والدعم للعائلات الفقيرة، لتمكينها من كافة حقوقها واحترام حقوق أطفالها»، ورعاية الدولة أيضا لـ«حملة وطنية من أجل التحسيس بحقوق الأطفال ووضع حد للجحيم الذي تعيش فيه 66 ألف طفلة دون سن الـ15 خادمات بالبيوت».

وبالرغم من كون المغرب شرع منذ سنة 1990 في اتخاذ مسلسل من الإجراءات التي تهم الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، والتي تتجسد في توقيعه يوم 26 يونيو 1990 على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل وحمايتهم من كل أشكال الإقصاء، وإنشاء المرصد الوطني لحقوق الطفل سنة 1995 بغاية تفعيل الاتفاقية السابقة، وأيضا إعداد المخطط الوطني للطفولة لفترة 2006–2015، ثم إعطاء انطلاقة إستراتيجية «إنقاذ»، للحد من تشغيل الطفلات خادمات في البيوت في يناير 2007، مازالت ظاهرة تشغيل الأطفال مستشرية بالمغرب، حيث يقدر عددهم بحوالي 200 ألف طفل، وهي الآفة التي تتسبب فيها مجموعة العوامل ومنها الفقر والتهميش والأمية والهدر المدرسي والانفصال الأسري.

Revue de Presse Homme

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Personnes aux besoins spécifiques

ذوي الاحتياجات الخاصة

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

سلا

الدعوة إلى قانون تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين

دعا فاعلون جمعويون في مجال الإعاقة على صعيد مدينة سلا خلال لقاء تواصلي نظم، الجمعة مع عدد من نواب ومستشاري المدينة بالبرلمان، إلى التعجيل بإخراج مشروع قانون تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حيز الوجود .

وأبرز المشاركون في هذا اللقاء، الذي نظمه فرع سلا للجمعية المغربية لتربية الشبيبة ونادي المعاق التابع لجمعية أبي رقراق باسم مجموعة عمل الإعاقة، على أهمية قانون تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين الذي جاء لملائمة القوانين المتعلقة بهذه الفئة وذلك لما يحمله من ضمانات في مجالات تهم على الخصوص الولوجيات والوقاية من الإعاقة وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتربية والتعليم والتكوين والتشغيل.

واستعرض المشاركون خلال هذا اللقاء ، الذي استهدف إطلاع نواب ومستشاري مدينة سلا على انتظارات فئة المعاقين بالمدينة على ضوء مصادقة المغرب، مؤخرا، على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق هذه الفئة، الوضعية الراهنة للإعاقة ووضعية المعاقين محليا ووطنيا .

ولاحظوا في هذا السياق، أن إلى الاهتمام بفئة المعاقين قد انتقل من مستوى اعتماد المقاربة المتعلقة بالتطبيب والعلاج والرعاية الاجتماعية إلى اعتماد المقاربة الحقوقية .

وأضافوا أن تحقيق التنمية الدامجة للأشخاص المعاقين رهين باعتماد المقاربات التنموية في معالجة قضايا الإعاقة وصياغة أساليب عمل حقوقية لتطوير مبادئ تكافؤ الفرص وضمان المشاركة الفعالة والفاعلة للأشخاص المعاقين في حركية المجتمع.

وقد تم خلال هذا اللقاء تقديم الخطوط العريضة لمذكرة تتعلق بقضية الإعاقة بمدينة سلا قبل تسليمها لنواب ومستشاري المدينة بالبرلمان.

وتتضمن هذه المذكرة عدة مقترحات تهم على الخصوص، التعجيل بإخراج قانون تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين إلى حز التنفيذ ، وإنشاء هيئة وطنية للإعاقة بالمغرب، وإحداث صندوق لدعم هذه الفئة.

كما تتضمن مراقبة تنفيذ القوانين ذات الصلة بالإعاقة، وإدماج المعاقين في ميزانيات القطاعات والميزانية العامة بالشكل الذي يسمح بتقوية القدرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة .

Revue de

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Presse et Média
صحافة وإعلام

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

عفو ملكي على إدريس شحتان

أصدر الملك محمد السادس، عفوه على ادريس شحتان .وفي ما يلي نص البلاغ، الذي أصدرته وزارة العدل بهذا الخصوص، "تفضل مولانا أمير المؤمنين ، أعزه الله ونصره، فأصدر أمره السامي بالعفو مما تبقى من العقوبة لفائدة السيد إدريس شحتان" .

Revue de Presse du Conseil consulta

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تهنئ الزميل ادريس شحتان

تلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، ببالغ الارتياح، خبر العفو الملكي عن مدير أسبوعية «المشعل»، السيد إدريس شحتان. و جاء في البلاغ أن «النقابة إذ تثمن هذه الالتفاتة السامية، فإنها تعتبرها استجابة لكل المناشدات والمساعي الحميدة التي بُذلت من أجل إطلاق سراح إدريس شحتان، وطي هذه الصفحة المؤلمة. وبهذه المناسبة، تهنئ النقابة السيد إدريس شحتان وزملاءه وكافة أقربائه وأصدقائه، وتؤكد أنها ستظل، باستمرار، وفية لعملها في إطار المجهود الشامل من أجل تحقيق مزيد من التطور والانفتاح لخدمة إعلام وطني راق وذي مصداقية، ويتوفر على مقومات الجودة وخدمة المصلحة العامة، وهي المبادئ التي عبر عنها جلالة الملك في عدد من خطبه وفي مناسبات مختلفة.» و أضاف بلاغ النقابة أن العفو الملكي عن مدير أسبوعية «المشعل» يأتي متزامنا مع الحوار الوطني حول «الإعلام والمجتمع»، مما يؤكد الإرادة السياسية القوية لتحقيق الأهداف الكبرى التي يسعى إليها كل المشاركين في هذه التظاهرة الإعلامية والفكرية والسياسية، والتي يُنتظر منها بلورة رؤية مستقبلية وخارطة طريق، تؤهل بلادنا لتكريس موقعها في مصاف الدول المتقدمة والديمقراطية.

Revue de Presse du Conseil consultatif des

المساء
ALMASSAE

شكر الملك وعبر عن امتنانه لمساعي «الفيدرالية المغربية للإعلام» من أجل إطلاق سراحه

شحتان يغادر أسوار السجن بعفو ملكي

شحتان يحتضن ابنته صابرينا أمام بوابة سجن عكاشة بعد الإفراج عنه (خاص)

المساء

غادر الصحافي إدريس شحتان، مدير نشر أسبوعية «المشعل»، يوم الجمعة المنصرم، أسوار سجن عكاشة بالدار البيضاء بعد أن استفاد من عفو ملكي على بعد 3 أشهر من انتهاء عقوبته الحبسية.

وقضى شحتان 8 أشهر في السجن بعد أن قضي في حقه بسنة حبسا نافذا وغرامة مالية قيمتها 10 آلاف درهم، في الـ15 من أكتوبر المنصرم، في قضية نشر خبر زائف حول صحة الملك.

وقال شحتان، في اتصال أجرته معه «المساء»، إنه «سعيد جدا بالإفراج عنه»، معتبرا «العفو الملكي الذي حصل عليه بشكل مفاجئ بمثابة صدمة جميلة كان في أمس الحاجة إليها»، «ذلك أن هذا العفو -يقول شحتان- تزامن مع ظروف نفسية عصيبة عشتها في الأسابيع الأخيرة، خاصة مع اقتراب دخول زوجتي إلى مصحة خاصة قصد إنجاب مولودنا الثاني». وأضاف شحتان قائلا: «إني أشكر جلالة الملك محمد السادس على هذه الالتفاتة الجميلة التي جاءت في الوقت المناسب». ولم يفت شحتان أن يشكر كل الذين ساندوه في محنته داخل السجن، وذكر في هذا السياق أنه ممتن لدخول الفيدرالية المغربية للإعلام على الخط في قضيته بعد أن راسل، مؤخرا، ثلاثة من مسؤوليها هم كمال لحلو، رئيس مجموعة «لاغازيت»، ورشيد نيني، رئيس مجموعة «المساء»، وعبد الله العمراني، مدير أسبوعية «لافيريتي»، الجهات المختصة قصد طلب العفو عنه. وتلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية الإفراج عن شحتان بارتياح كبير، وقالت في بلاغ لها بهذه المناسبة: «إنها تثمن هذه الالتفاتة السامية وتعتبرها استجابة لكل المناشدات والمساعي الحميدة التي بذلت من أجل إطلاق سراح إدريس شحتان وطي هذه الصفحة المؤلمة».

المساء
ALMASSAE

حكايتي مع شرطة تطوان

جمال وهبي

«هاذ الوكيل العام للملك واقيلا رجاوي».. بهذه العبارة الساخرة وصف والي أمن تطوان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتطوان، في إشارة إلى لون المذكرة التي وجهها الوكيل العام بهدف التحقيق معي، والذي كان أخضر. ينخرط الضباط الستة الحاضرون في مكتب التحقيق معي في ضحك أصفر، جراء عبارة والي الأمن، فيما يلتفت إلي الوالي وهو يداعب هاتفيه من الجيل الجديد، ويقول لي بنبرة استهزائية «ياكما نتا من الوداد البيضاوي»، ويعود الضباط إلى الضحك السخيف من تهكمات والي الأمن، فيما هو يضع رجلا على رجل منتشيا باستفزازي وبمجاراته من طرف ضباطه كأنه «مرشدهم الأعلى». إن الجو الذي طبع التحقيق معي من طرف الضابطة القضائية بتطوان، بحضور كل من رئيسها، نور الدين أقصبي، ونائبه ورئيس المجموعة الثانية للشرطة القضائية وضباط آخرين، كان مشوبا بالاستفزاز المكشوف، وطرح أسئلة لا علاقة لها بتعليمات الوكيل العام. فقد تركزت أسئلة المحققين تلك حول معرفة هوية كاتب خبر منشور في الجريدة ومصادر «المساء». وهو التحقيق الذي تزامن مع صدور تغطية في الجريدة يوم الخميس الماضي حول «النقط السوداء» بتطوان. تحولت أسئلة المحققين من التحري في شأن الخبر المنشور في الجريدة إلى ضرورة إدلاء الصحافي للمحققين بمعلومات حول من يمدون «المساء» بعدد من الأخبار وهوياتهم. كان يبدو على أحد الضباط بعض التوتر وهو يصر على معرفة انتمائي السياسي، مشددا على أن له الحق في معرفة ذلك ومعرفة مساري الدراسي والمهني في المجال الإعلامي. «أنا لا أعرف سبب كتاباتك القاسية حول الأمن في تطوان»، يخاطبني والي الأمن، حميد الشنوري، متسائلا: «كيف تكتب مقالا حول الانفلات الأمني بتطوان في خضم الزيارة الملكية للمدينة قبل أشهر؟». لو كنت استعملت مصطلح «تعدد السرقات» لكان الأمر مقبولا، عوض استعمال كلمة «الانفلات»، يقول بغضب. أدركت حينها أن والي الأمن يقوم بجرد كل المقالات السابقة وأنه يغير مجرى التحقيق لتأنيب «المساء» على مقالاتها بخصوص وضع المدينة، وعلى انفرادات متعددة كان لها السبق في نشرها. ينطلق والي الأمن مجددا في تأنيبي حول مقالات وشكايات كانت «المساء» قد نشرتها بخصوص وضعية رجال الأمن العاملين في مصلحة السير والجولان ومعاناتهم: «شوف هاذوك البوليس اللي تيجيو عندك راهم غير ولاد ال...». يقول بغضب شديد أمام الضباط الحاضرين، مضيفا أنه يعرف كل رجال الأمن العاملين معه من الذين درسوا معي، «حنا راه عارفين البوليس اللي قراو معاك»، أجبته باندهاش بأن من يقصدهم لم تعد تربطني بهم أية علاقة منذ سنوات التسعينيات، حيث جمعت حينها بيننا مقاعد الدراسة في الثانوية أو الجامعة، فيما فرقت بيننا درجات السلط، هم اختاروا السلطة الثالثة وأنا اخترت الرابعة كمسار مهني لحياتي. يرد والي الأمن بالقول: «وسير شوف هاذاك حميد فينا هو دابا»، أجبته بأنني لا أعرف أي عنصر أمن اسمه حميد. تجاهل ردي ولم يعلق عليه. أدركت حينها أن عددا من رجال الأمن ربما قد تتم معاقبتهم فقط لكونهم درسوا معي في سنوات الستعينيات من القرن الماضي. استطرد والي الأمن قائلا: «واش أنا واقف على قرعة ديال سيدي حرازم من فرقة المرور؟». وأردف: «بيني وبينك، أنا باغي نمشي من تطوان»، ثم ختم رغبته بعبارة فرنسية: «je veux vivre ma vie». لم أجبه تجنبا للدخول في نقاش فارغ لا علاقة له أساسا بتعليمات وكيل الملك ولا بموضوع التحقيق. كانت تبدو على والي الأمن علامات الغضب وكان يحاول كتمها بعباراته الساخرة وتعبيرات الاستقواء. أخذني بعدها هو (أي والي الأمن) ورئيس الضابطة القضائية إلى مكتب آخر ليطلعني على «منجزاتهم» في مكافحة المخدرات القوية. أراني على شاشة الحاسوب تصميما بالصور لعملية لضبط وتفكيك شبكة الاتجار في المخدرات القوية. «هاذا هو العرض اللي قدمناه في احتفال تخليد ذكرى يوم 16 ماي الماضي بمناسبة الذكرى الـ54 لتأسيس الأمن الوطني المغربي اللي قاطعتوه»، يقول والي الأمن. قلت له إن عددا من المعتقلين من الذين شمل العرض صورهم هم قاصرون»، فأجابني قائلا: «واش شفتي هاذاك الدري؟ لقد استدعيته إلى مكتبي وعرضت عليه مبلغ 400 درهم لكي يتعاون معنا لكنه رفض، وهو الآن يقضي عقوبته السجنية». لم أتمالك نفسي لدى سماعي هذا التصريح الخطير، وتساءلت مع نفسي: كيف يعترف وال للأمن أمام صحافي بمحاولته تجنيد طفل قاصر للعمل معه مقابل 400 درهم؟

Revue de Pre

Aujourd'hui Le Maroc
www

ÉDITORIAL

La libÉration de Driss Chahtane est une bonne nouvelle pour la presse marocaine. Il a bénéficié d'une grâce royale qui clôt un chapitre douloureux, une séquence un peu folle, dans laquelle notre secteur s'est enfermé. Cette surchauffe éditoriale a conduit à des dérapages déontologiques qui ont été durement sanctionnés par la justice. Driss Chahtane libre après qu'il ait demandé sa grâce dans une lettre assez courageuse et très rétrospective sur son œuvre et sur l'idée qu'il se faisait de l'exercice de son métier est une page qui doit être définitivement tournée. Aujourd'hui ce qui nous importe, c'est de trouver ensemble les moyens les plus légitimes et les plus professionnels pour que la déontologie soit plus ancrée dans nos pratiques professionnelles, chez nos journalistes et dans nos rédactions. Le temps est venu pour que les questions d'éthique soient prises en charge par les journalistes eux-mêmes dans le cadre d'instance qui puisse agir, en cas de problème avéré, en amont de l'acte judiciaire, avant les procès et surtout éviter l'encombrement des tribunaux avec des affaires de presse dont les solutions non contentieuses sont universellement connues. Il est faux de dire que la profession n'est pas arrivée aujourd'hui dans son ensemble à une sorte de maturité qui lui permet de rapatrier la question déontologique - de la retirer enfin à ceux qui l'utilisent contre elle - et de lui donner les extensions pratiques les plus pertinentes. En formation professionnelle, dans les rédactions, dans les chartes d'entreprises de presse, et finalement à travers une instance dédiée, la déontologie doit devenir notre pain quotidien pour que le cauchemar qu'a enduré le journaliste en prison, pour payer sa faute, ne se reproduise jamais. ■

Suite page 2

Khalil Hachimi Idrissi

Revue de Presse des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

ÉDITORIAL

Suite de la page Une

Les délits de presse, les dérapages, les erreurs ou les fautes sont aussi vieux que la presse elle-même. Ils doivent trouver des solutions adaptées à ce qu'ils sont souvent, c'est-à-dire des actes commis de bonne foi sans intention de nuire à autrui. Mais le plus grave c'est quand ces dérapages deviennent une ligne éditoriale en elle-même, ou un fonds de commerce en activité, qui a pour objet de booster la vente et les gains de ses promoteurs. Là ce n'est plus de la presse. Cela devient autre chose. La religion de la vente a aussi ses fausses divinités dont le veau d'or n'est pas le plus emblématique.

Khalil Hachimi Idrissi

Revue de
de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

HACA

Le CSCA réduit de 5 à 4 ans la durée de la licence de l'opérateur «Hit Radio»

Le Conseil supérieur de la communication audiovisuelle (CSCA) a décidé de réduire d'une année la durée de la licence accordée à l'opérateur «Hit Radio»

MAP

Le Conseil supérieur de la communication audiovisuelle (CSCA) a décidé de réduire de 5 à 4 ans la durée de la licence accordée à l'opérateur «Hit Radio», indique un communiqué de la Haute autorité de la communication audiovisuelle (HACA). Cette sanction, assortie d'une amende de 70.000 DH, a été prise à l'encontre de l'opérateur pour *«manquements aux obligations légales prévues par la loi relative à la communication audiovisuelle, le cahier des charges de l'opérateur et la charte déontologique»*, établie par l'opérateur et notifiée à la HACA.

L'opérateur a été sanctionné après que le CSCA ait relevé qu'un terme d'une *«très forte connotation immorale et impudique a été proféré, de manière récurrente et délibérée»*, lors des éditions des 18 et 27 mai dernier de l'émission «le Morning de Momo», *«heurtant gravement la sensibilité des auditeurs et portant ostensiblement atteinte aux bonnes mœurs»*.

Le CSCA a noté que l'opérateur «Hit Radio» se trouve en état de récidive eu

• Youness Boumehdi.

égard aux décisions rendues par le CSCA, en date du 14 novembre 2007 et du 24 septembre 2008. Après avoir réaffirmé le principe de la liberté de la communication audiovisuelle, le CSCA rappelle que *«cette liberté doit s'exercer dans le respect de la dignité de la personne humaine et de la moralité publique»* et que *«l'opérateur est tenu, par conséquent, d'assurer la maîtrise d'antenne en toute circonstance et d'assumer l'entière responsabilité des programmes qu'il met à la disposition du public à travers le service qu'il édite»*. ■

Aujourd'hui Le Maroc
WWW

POST-SCRIPTUM

Chaque lundi

Par Ahmed Ghayet
aghayet@aujourdhui.ma

Dérapage à la HACA ???

Toujours est-il que cela y ressemble fort et que cela inquiète dans le monde de la jeunesse, dans le milieu des cultures urbaines, de la musique, de la nouvelle scène, des radios, de la culture en général et de celle tournée vers les jeunes générations en particulier.

De quoi s'agit-il ?

La HACA vient de sanctionner lourdement Hit-Radio en lui infligeant une amende de 70.000 DH et la pénalisant d'un retrait d'une année sur sa licence qui en comporte cinq !! Quel méfait a donc bien pu commettre Hit-Radio pour que la HACA tape aussi fort ?

Suivez bien car peut-être aurez-vous – vous aussi – du mal à suivre les motivations d'une telle sanction : il n'est pas dans mon propos de contester aux membres de cette initiation, le rôle qui est le leur, mais plutôt de se demander si, en cette occasion, leur ouïe, leur bon sens n'ont pas été pris en défaut et quel excès de pudibonderie ou accès «d'esprit mal placé» les a saisis ? D'abord replaçons les choses dans leur contexte : Hit-Radio est un média pionnier en matière «d'encadrement de la jeunesse», et à bien des titres, exemplaire, par exemple lors de sa campagne d'incitation au vote lors des élections ou lors de la diffusion de messages incitant au civisme, en particulier avec l'association Afak. Son taux d'écoute chez les jeunes est phénoménal, et Hit-Radio a été la première à participer à l'émancipation des artistes de la nouvelle scène, avec pour compagnon de route «L'Boulevard» et - depuis sa création - un partenariat avec «Génération Mawazine»... Lors des «manques de maîtrise d'antenne» précédents, relevés par la HACA et qui avaient valu sanction, les dirigeants de Hit-Radio avait d'ailleurs réagi avec efficacité, allant jusqu'à retirer l'émission incriminée de l'antenne. Alors pourquoi une nouvelle «affaire» ? Eh bien, il s'agit cette fois-ci d'une parodie... déjà le terme «parodie» est significatif, en lui-même ! Connaissez-vous la chanson «Alors on danse» chantée par le jeune «Stromae», d'origine belge, et qui fait un malheur chez les jeunes... et bien Momo - animateur vedette de Hit-Radio – en a fait écouter une version en darija, à l'antenne, ce qui donne «Hez el bot». Expression utilisée de tous temps dans la chanson marocaine, il suffit d'écouter les chkikhates... et ce n'est pas aux membres de la HACA qui n'ont plus 20 ans que l'on va expliquer que les phrases sybillines, les sous-entendus, les clins d'œil égrillards ont toujours épicé nos chansons... sans que nulle censure ne s'impose ! Dans la version parodique «Hez el bot», la HACA dit avoir reconnu un «terme obscène», à très forte connotation impudique et immorale, désignant le sexe masculin» !!! Waouh... rien que ça ? N'est-ce pas voir du vice là où il n'y en a pas ? D'ailleurs pour vous faire votre propre opinion, allez sur la page Facebook de Hit-Radio et écoutez... sûrement qu'à l'instar des milliers d'auditeurs vous n'y entendrez pas ce que les sages de l'audiovisuel ont entendu... Faudrait-il pour la HACA, comme pour d'autres organismes, songer à y inclure un «quota jeunes» car là, le déphasage avec la société et notamment la jeunesse est patent ? Et puis enfin, supposons que ce fameux mot ait été prononcé cela justifierait-il un tel niveau de sanction... ? D'ailleurs, il faut remarquer que la lourdeur des peines est particulièrement forte lorsqu'il s'agit de «dérapages» touchant «aux mœurs», à la morale... ! La liberté de ton, la réactivité, l'innovation sont et font la jeunesse... Lisez les réactions de nos jeunes sur Facebook et vous verrez leur sentiment d'incompréhension et leur sentiment de «hogra» !

Revue de Presse du

التجديد

جهاد بلوط

(مدير التواصل والعلاقات العامة
في محطة "بي بي سي العربية") لـ«التجديد»:

الدعوة إلى الدارجة في الإعلام زائفة ولا مستقبل لها

■ عندما تدخل السياسة إلى الخط التحريري، عندها لا نعود إعلاميين محايدين

يؤكد جهاد بلوط أن الدعوة إلى الدارجة في الإعلام دعوة زائفة، مبرزا فشلها في لبنان، حيث برزت وترعرعت أول الأمر. وأضاف أن بلوط أن قناة "بي بي سي عربي" بصدد إعادة النظر في خريطتها البرامجية، كي تصبح أكثر تنوعا، حيث سيتم التركيز على مواضيع طبية وعلمية وثقافية، وتخصيص مناطق معينة في العالم العربي بنشرات أخبار خاصة، وأوضح بلوط ان قناة "بي بي سي عربي" لم تفشل، ولا يمكن تشبيهها بقناة "الحرة"، لأنها امتداد لإذاعة بالعربية تعمل منذ 72 سنة، وفيما يلي نص الحوار.

■ لا نغيب عن الحدث الفلسطيني، ليس لأننا مسيسين بل لأن القضية الفلسطينية تأتي في مقدمة اهتمام المشاهد العربي

Revue de Presse du Conseil c

※ إلى أي حدّ استطاعات قناة "فقك عربي" أن تفرض نفسها وسط سيل من القنوات العربية المتنافسة؟

■■ المنافسة ايجابية جدا للمتلقي العربي مستمعا كان أم مشاهدا، لأن التنافس وفق الأسس المهنية يحفز الإعلامي على الإبداع وهو ما يمنح المتلقي العربي مزيدا من الخيارات، وتتضح الصورة عنده، ويستطيع أن يختار وينتقي. هذا مبدئيا. والبي بي سي ظلت تمثل جزء أساسيا من الحراك الإعلامي العربي منذ ما يزيد عن 72 سنة...

※ قبل سنوات كانت "هنا لندن" تكاد تملء سمع كل عربي لكن اليوم انقلب الاتجاه نحو الدوحة؟

■■ أنت تتكلم عن الإذاعة، لكن سمعة القناة بينت على الاحترام الذي حققته الإذاعة، وإن كانت القناة لم تتجاوز في عمرها السنتين، فهي لا زالت طفلة، وبالتالي نحاول أن نلحق بركب الذين كانوا قبلنا.

※ ولكن هذه الطفلة لا بد أن تستفيد من تراث الإذاعة؟

■■ هذا بالضبط ما نفعله.

※ لكن المتتبع يلاحظ أن هناك تعثر، فالقناة لم تكمل السنة والنصف حتى عادت تصحح من إستراتيجيتها؟

■■ واحدة من مزيات البي بي سي أنها تخضع نفسها لنقد شبه مستمر، وبالتالي ثمة أشياء وجدنا أنها بحاجة إلى تغيير، السكون والوقوف ليس صحيا، فهو ضد الطبيعة، لابد من البحث عن الأصح، وبالتالي لا مانع من البحث عن إستراتيجية جديدة إذا كانت الإستراتيجية السابقة لا تفي بالغرض قليلا، وهذه مسائل مشروعة.

※ ما هي العناوين الكبرى التي تمت مراجعتها؟

■■ لا أخفيكم أن ثمة أزمة مالية عالمية تحتم على الجميع إعادة رسم الخطط وفق التحديات الجديدة، في باديء الأمر قمنا بإعادة هيكلة إدارة القناة، في اتجاه أن تكون أكثر ليونة ومطواعية في التعامل مع المستجدات. وفي المرحلة الثانية أعدنا النظر في الخريطة البرامجية ككل، لأن هذه الأخيرة قلنا إنها لا تفي بالهدف المطلوب، وبالتالي يقوم الزملاء منذ إعادة أسابيع بإعادة النظر في الدورة البرامجية، من أجل إعادة تقطير ما كان يكرر باستمرار وطرح أفكار جديدة، قد يكون هناك شيء طبي وعلمي وثقافي ونشرات إخبارية موجهة، أي خاصة بمنطقة جغرافية معينة، قد تكون منطقة المغرب وحده، أو المنطقة المغاربية.

※ بمعنى هناك استفادة من قنوات أخرى؟

■■ من دون شك، فالعالم أصبح صغيرا، ويسمح بذلك.

※ محدودية انتشار البي بي سي وتعثرها ألا يمكن أن يرجع إلى نظرة الشارع العربي للقناة كإحدى وسائل إعلام غربية لا فرق بينها وبين الحرة؟

■■ طالما كانت البي بي سي في الغرب، لم تبدأ منذ سنة أو سنتين، فهي ظلت تخاطب المتلقي العربي منذ 1938، بمعنى أنها ليست جديدة كليا على المشاهد العربي. ومع احترامي لـ"الحرة"، فغن البي بي سي طالما كانت على اعتبار أنها تحرص على استقلالية قرارها التحريري، ويمكنني أن أذكر لك العشرات من المرات التي دخلت فيها القناة في صراع مع الحكومات البريطانية المتعاقبة، التي حاولت لاعتبارات سياسية ظرفية أن تفرض نفسها على استقلالية القرار داخل القناة.

※ لكن المتتبع لكيفية تغطية القناة للقضية الفلسطينية يلاحظ التمييز والتدخل في الخلاف الفلسطيني وتغليب طرف على آخر؟

■■ أنا أخالف الرأي كليا في هذا الموضوع، نحن لا نتعامل مع الشأن السياسي وهذا معروف عن البي بي سي، نحن نتعاطى مع الشأن الإعلامي، ولا شك في هذا، وقد لا تكون تغطيتنا مثل تغطيات الآخرين، وهذا ما يميزنا عن الآخرين. ونحن لا نأخذ السياسة في الحسبان.

※ وهل يمكن الفصل بين السياسة والإعلام اليوم؟

■■ بالنسبة للبي بي سي عربي الفصل موجود، لاعتبارات بديهية، نحن نتعامل مع الخبر كخبر

※ بمعنى ليس لديكم خط تحريري؟

■■ لا، الخط التحريري موجود، لكن ليس لدينا خط سياسي.

※ وما الخط التحريري إلا جزء من خط سياسي؟

■■ هذا غلط، لأنه عندما تدخل السياسة إلى الخط التحريري، عندها لا نعود إعلاميين محايدين، هذه نقطة دقيقة ومهمة، أنت تعلم أن تدخل السياسة في الإعلام العربي طوال 15 سنة التي مضت، هو الذي جعل الإعلامي مطية، بل ويفتقد إلى الاحترام في بيئته العربية، لأنه يكون تابعا من السلطة السياسية والأمنية أو غيرها. لكن عندما تحرر من هذه القيود عبر هذه القنوات زاد احترامهم لأنه اعتمد المهنية في عمله وليس السياسة. أنا لا أنكر على زملائي أن يكونوا مسيسين، هذا شأنهم لأنهم يتوجهون إلى فئة معينة من المشاهدين، أما أنا فصحفي بالدرجة الأولى، وبالتالي أتبع نهجا صحفيا قوامه الحياد، المهنية، التوازن، ثم المصداقية والموضوعية، هذا هو ميثاقي مع نفسي ومع الآخرين، لكن أنا لا أنكر على الآخرين الذين يحولون الوسيلة الإعلامية إلى وسيلة تجييش، هذا شأنهم. أما البي بي سي فهي تسعى إلى توسيع المعرفة بعيدا عن الضغوط السياسية أو الاقتصادية.

※ السؤال ليس هو الانخراط في العمل السياسي، لكن القصد هو الانحياز في عمل البي بي سي لاتجاه دون آخر؟

■■ دعني أقول لك أن البي بي سي والجزيرة وحدهما اللذين لهما مكتبين في غزة، أعتقد أن هذا كاف ليدحض أن قناة "بي بي سي عربي" تتعاطى مع اتجاه دون آخر، كما لدينا مكتبين آخرين في القدس وفي رام الله، ولا نغيب عن الحدث الفلسطيني، ليس لأننا مسيسين بل لأن القضية الفلسطينية تأتي في مقدمة اهتمام المشاهد العربي. ولذلك نحرص على التعاطي معها بحساسية مفرطة، ونأخذ في هذا الاعتبار بعدها المحلي والإقليمي والدولي. قد تكون هناك انتقادات، ولأنا أتفق، فجلّ من لا يخطيء، والعمل الصحفي 24/24 ساعة مرهق، ونحن تأتينا انتقادات، وعندما نتعلق بما نعتبره أرضية صلبة وأساسية فيما يتعلق بمهنيتنا هذا موضوع آخر.

※ عندما تدخل الانترنيت تجد سيل كبير من الانتقادات، دعني أسأل عن التعتيم والتجاهل، قصد الإضعاف والتهميش، أذكر هنا الإشهار الذي رفضته القناة لأنه كان لصالح غزة، وما أثاره من جدل، أجوبتكم لم تكن مقنعة حينها، هل من توضيحات أخرى؟

■■ فعلا، هذا موضوع أثار جدلا واسعا، بل جدلا نظريا حول دور الإعلام، السؤال: كيف يستقيم الوضع عندما تعلن مؤسسة إعلامية أن ها ليست متحيزة، وليس لها توجه سياسي، وعالمية التوجه، ثم تجدها تقوم ببث

ماراتوني لإشهار يدعو العالم لجمع الأموال لصالح ضحايا غزة؟، من منظور سياسي سوف يضعها أنها في موقف أنها منحازة. لا أخفيك سرّا أن هذا الموضوع خضع لنقاش واسع داخل البي بي سي عربي، ولم يتخذ القرار فيه بسهولة، بل تم بحثه على كافة الزوايا، هذا لا يعني أنه غاب عنّا مشاعر الأسى على ما جرى في غزة، لكن هذا شيء، وما توصلنا إليه كان إجابة عن سؤال هو: ما المصلحة التي نجنيها كقناة إذا تم بث الإعلان؟ الجواب كان عدم بث الإعلان. وقد كان بإمكاننا أن نستغل مشاعر الأسى في العالم العربي.

※ هناك وجه آخر للسؤال، إن قولك بأن هناك من الصحفيين داخل القناة بكوا غزة، فإن هذا لا يلغي كون أن المؤسسة لم تبكي؟

■■ أقول إن القرار اتخذ بناء على اعتبارات مهنية بحتة، حفاظا على مصداقية "بي بي سي عربي"، شخصيا أنا جد مقتنع بأن "صديقك هم من صدق القول وليس من صدّقك"، وبالتالي فمصداقية البي بي سي على المدى الطويل ذات فائدة أعم للمتلقي العربي. عوض أن نتخرط مثل الذين ذرفوا دموع التماسيح.

※ المسألة التي طرحت تخص ظرف إنساني بحت، وليس المطلوب انخراط سياسي، خاصة وأن الإعلان كان محكوم بظرفية معروفة، والمصداقية في ذلك الظرف كانت تقتضي انخراط القناة في اتجاه تلبية تطلعات المشاهد العربي الذي وقف مع غزة ضد العدوان عليها، عدم انخراط القناة طرح مدى مصداقية القرار داخل القناة عند المشاهد العربي..

■■ دعني أوضح الصورة، قد يكون الموضوع إنساني بحت لكن نتاج صراع سياسي، ليس نتاج بركان أو فيضانات أو سقوط طائرة، موضوع غزة هو نتاج صراع سياسي مزمن. باعتقادي أن الإعلام يمكن أن يستدرج الجمهور بسيره في الركب العربي، هذه قد تكون مرحلية في رأي. لكن سياسة المؤسسة لم تخضع لسياسة الحكومة التي تمولها، فكيف يمكن أن تخضع للوبي صهيوني أو غيره، هذا كاف ليدحض المزاعم التي يروجها البعض إزاء البي بي سي. نحن لدينا قناعة تأكدت خلال سنوات طويلة، مفادها أن الاستثمار الفعلي هو أن نحافظ على كيان إعلامي مستقل، ويستطيع أن يتخذ قراراته وفق رزمة قيم واضحة ومعلنة. وبالتالي ارتأينا أن الانخراط لن يكون لا في مصلحة القناة ولا في مصلحة متلقي البي بي سي، بل في مصلحة من جرّها لخوض تجربة بعيدة عن الإعلام.

※ هذا الموقف ألم يكن له تأثير سلبي على القناة لدى المشاهد العربي؟

■■ ليس في ذلك شك، وتلقينا ذلك برحابة صدر، وبالحوار مع المنتقدين، وتوضيح الموقف بأننا صحفيون أولا، بغض النظر عن تعاطفنا الإنساني مع ضحايا غزة. ليس لدي أرقام الآن للتأثر، لكن الذين حاورناهم اقتنعوا أن وراء الموقف منطق مهني بحث، حتى ولو لم يتفقوا معنا. القرار كان صعب جدا، وفي النهاية تحملنا نتائجه.

※ ارتفعت أخيرا أصوات تدعو إلى استخدام الدارجة في الإعلام، ما هو موقفكم من هذا الدعوة؟

■■ شخصيا، أنا ضد الدارجة في الإعلام، ربما بدأت هذه الدعوة في لبنان أول الأمر، لكن أظن أنها فشلت، فهي دعوة زائفة ولا يمكن أن تحقق شيئا للإعلام العربي، الوطن العربي توحده اللغة، الدارجة تفرق، لذلك أنا ضد.

■ حاوره إسماعيل حمودي

أخبار اليوم المغربية

قال لـ« أخبار اليوم » إنه يعتزم تأليف كتاب حول تجربته القاسية في السجن

الملك يعفو عن شحتان يوم ميلاد ابنه

■ امبارك امرابط ■

تم مساء الجمعة الماضية إطلاق سراح إدريس شحتان، مدير أسبوعية «المشعل»، بعد استفادته من عفو ملكي. وتزامن الإفراج عنه، بعد ثمانية أشهر من الاعتقال، مع حدث سعيد تمثل في ازديان فراشه بمولد ذكر. وفي عز هذه الفرحة المزدوجة، عاد شحتان، في حوار مع «أخبار اليوم»، إلى ظروف اعتقاله ثم الإفراج عنه وخططه المستقبلية، بعدما توقفت حياته الشخصية والمهنية لشهور عديدة. وشدد خلال هذه الحوار على أن الصحافة ليس لديها أي مشكل مع المجتمع، كما يوحي بذلك الحوار الجاري حاليا بين القطاع والدولة، مبرزا أن سبب التوتر الحالي هو «بعض الجهات» داخل جهاز الدولة.

وقال إنه عانى كثيرا طيلة شهور الاعتقال من عدة استفزازات مهينة لم تسلم منها حتى زوجته، مشيرا إلى أنه يفكر جديا في تأليف كتاب حول تجربته القاسية في الاعتقال خاصة بسجن سلا، الذي مازال بعض الموظفين فيه «يتعاملون بعقلية الستينيات والسبعينيات»، كما يطمح أن يكشف في كتابه المنتظر الممارسات الكثيرة والتجاوزات المتعددة الحاطة بالكرامة الإنسانية خلف أسوار السجن.

● انظر نص الحوار ص 2

شحتان يحمل ابنته لدى خروجه من السجن (أيس بريس)

Revue de Presse du Conseil consultatif

أخبار اليوم المغربية

تصادف الإفراج عن إدريس شحتان، مدير أسبوعية «المشعل»، مع حدث سعيد تمثل في ازديان فراشه بمولود ذكر، وفي عز هذه الفرحة المزدوجة يعود في هذا الحوار مع «أخبار اليوم» إلى ظروف اعتقاله ثم الإفراج عنه وخططه المستقبلية، بعدما توقفت حياته الشخصية والمهنية لشهور عديدة.

قال لـ«أخبار اليوم»: سوف أكتب عن تجربتي القاسية في السجن

إدريس شحتان: الصحافة ليس لها مشكل مع المجتمع بل مع بعض الجهات في جهاز الدولة

■ حاوره: امبارك امرابط ■

□ كيف تم إبلاغك بحصولك على العفو؟

● في الواقع كنت قد فقدت كل أمل في الحصول على هذا العفو بعد ثمانية أشهر من الاعتقال، بل إن اليومين اللذين سبقا الإفراج عني كانا من أصعب الفترات التي مرت علي طيلة مدة اعتقالي. ليس فقط لأن الياس بلغني مني أقصاه، بل لأن زوجتي كانت في آخر أيام حملها وكنت أخشى عليها من تبعات الولادة، خاصة وأنها بدورها كانت في حالة نفسية سيئة للغاية.

لكن مساء الجمعة الماضية، حوالي الساعة 6.30، جاءت إدارة سجن سلا لتفاجئني بأن العفو الملكي وصل أخيرا. وقرئت علي الرسالة الملكية التي تتضمن هذا العفو فسارعت إلى الاتصال بزوجتي لأزف إليها الخبر، هي التي عانت كثيرا مع طيلة شهور الاعتقال، فاكتشفت أنها كانت تعلم بالأمر قبلي بساعات، إذ أخبرها يونس مجاهد، رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، بالأمر في منتصف يوم الجمعة.

والواقع أنني فرحت فرحتين، فرحة الخروج أخيرا من السجن الذي لا أعلم إلى حد الآن لماذا دخلته، وفرحة ولادة ابني الثاني الذي جاء إلى الوجود بعد خروجي مباشرة. إنه تعويض معنوي كبير لا تتصور كم رفع من معنوياتي (يقول بنبرة يغمرها الفرح).

□ مبروك الزيادة أسي إدريس، كيف حال حرمك الآن؟

● الحمد لله هي في وضع حسن والرضيع كذلك. وأريد هنا أن أوجه تحية خاصة إلى زوجتي التي عانت معي كثيرا، فرغم ظروف حملها الصعب لم تتاخر في زيارتي وتحملت كثيرا من الاستفزازات خاصة في سجن سلا، لكن هذا أمر ساعود إليه فيما بعد.

حقيقة أنا فخور بزوجتي، فهي في نظري تجسيد رائع للمرأة المغربية الأصيلة.

□ طيب دعني أعكر عليك فرحتك قليلا، وأسألك عن ظروف اعتقالك؟

● في الواقع عشت خلال الثمانية أشهر الأخيرة أسوأ لحظات حياتي ولكن، حمدا لله، توجت بأحسن فرحة لما تزامن الإفراج عني مع ولادة ابني.

أما عن ظروف الاعتقال فقد كانت مأساوية وقاسية ولا إنسانية، خاصة في سجن سلا. فقد تعرضت للعديد من الممارسات المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية في هذا السجن سيئ الذكر، ولم تنج حتى زوجتي من هذه الممارسات إذ تعرضت هي الأخرى للكثير من الاستفزازات. وكما قلت سالفا، ساعود إلى هذا الموضوع فيما بعد لأنه لا يمكن بتاتا السكوت عنه. فبعض موظفي هذا السجن ما زالوا يتعاملون مع النزلاء بعقلية الستينيات والسبعينيات. وهناك عذاب آخر تعرضت له طيلة فترة اعتقالي، وهو مشاهدة القنوات المغربية والكوارث التي تبث يوميا تقريبا، فلم يكن من حقنا مشاهدة القنوات الفضائية، بل كنا نشاهد فقط القنوات المغربية التي تبث عبر الدتي إن تي».

□ كيف ستعود إلى الموضوع؟

● أفكر في تاليف كتاب عن تجربتي في السجن الذي لم أفهم لماذا أخذ مني 8 أشهر من حياتي الخاصة والمهنية. وليس عن تجربتي فقط، بل أنا أطمح إلى نقل الواقع المأسوي الذي يعيش فيه كل من كان قدره دخول سجن مغربي. فقد اكتشفت من خلال قراءاتي وحتى اللقاءات التي أجريت مع العديد من الشخصيات، مثل أسيا الوديع وممثلين عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وغيرهم، أنهم رغم مجهوداتهم لا يعرفون الأوضاع الحقيقية داخل السجن المغربي. والنخبة التي تريد إصلاح هذه الأوضاع ليست لديها في الواقع المعطيات الدقيقة حول ما يجري وراء أسوار السجن. فالتجاوزات التي ترتكب هناك خطيرة جدا، فهناك يغيب حتى الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية وكل الكلام الرائج حول حقوق السجين وإدماجه.. إلخ مجرد شعارات لا غير.

إدريس شحتان رفقة ابنته لدى خروجه من السجن

□ ما هو مستقبل أسبوعية «المشعل» التي توقفت بعد الزج بك في السجن؟

● لقدت أوقفت النيابة العامة صدور «المشعل» لأن القانون يخول لها ذلك بعد اعتقالي. ولم تتوقف هي فقط، بل توقف حتى نصيبها من الدعم الذي تمنحه وزارة الاتصال للصحف. «المشعل» ستعود في أقرب وقت، وستكون أكثر نضجا.

□ ما رأيك في الحوار الذي أطلقته الدولة مع قطاع الصحافة والذي سمي بـ«حوار الإعلام والمجتمع»؟

● أولا، لا أعتقد أن هذا الاسم صائب. فالصحافة المغربية ليس لديها مشكل مع المجتمع المغربي البتة. المشكل، في تقديري، بين بعض الجهات في جهاز الدولة وبين جزء من الصحافة. وأعتقد أن هذا الحوار زاغ عن سكته وعن أهدافه، فهو يدار بالطريقة التي تريدها الدولة ولا أتوقع منه أن يحدث انفراجا في التوتر الحالي، خاصة أن الدولة لم تعبر عن حسن نيتها على عكس الجسم الصحافي الذي أبان عن حسن نيته. فلا يعقل مثلا أنه في مغرب القرن الـ21 يتم سجن الصحافي بسبب عمله وبسبب قلمه.

وفي عز هذا الحوار، مازالت ترتكب تجاوزات لم تكن تقترف في السابق، وللأسف لا يسعني سوى القول إننا مازلنا نعيش سنوات الرصاص في المجال الصحافي.

القلم

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تثمن العفو الملكي على الصحافي إدريس شحتان

• تلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، ببالغ الارتياح، خبر العفو الملكي عن مدير أسبوعية «المشعل» السيد إدريس شحتان.

والنقابة إذ تثمن هذه الالتفاتة السامية، فإنها تعتبرها استجابة لكل المناشدات والمساعي الحميدة التي بُذلت من أجل إطلاق سراح إدريس شحتان، وطي هذه ا لصفحة المؤلمة.

وبهذه المناسبة، تهنئ النقابة السيد إدريس شحتان وزملاءه وكافة أقربائه وأصدقائه، وتؤكد أنها ستظل باستمرار، وفية لعملها في إطار المجهود الشامل من أجل تحقيق مزيد من التطور والانفتاح لخدمة إعلام وطني راق وذي مصداقية، ويتوفر على مقومات الجودة وخدمة المصلحة العامة، وهي المبادئ التي عبر عنها جلالة الملك في عدد من خطبه وفي مناسبات مختلفة.

إن العفو الملكي عن مدير أسبوعية «المشعل» يأتي متزامنا مع الحوار الوطني حول «الإعلام والمجتمع»، مما يؤكد الإرادة السياسية القوية لتحقيق الأهداف الكبرى التي يسعى إليها كل المشاركين في هذه التظاهرة الإعلامية والفكرية والسياسية، والتي ينتظر منها بلورة رؤية مستقبلية وخارطة طريق، تؤهل بلادنا لتكريس موقعها في مصاف الدول المتقدمة والديمقراطية.

Revue de la Ligue l'Homme

القلم

في اليوم الدراسي لهيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع

التكوين عنصر أساسي في تقدم الممارسة الصحافية

● شكل موضوع «التكوين وأخلاقيات المهنة»، محور يوم دراسي نظمته، الجمعة،المنصرم هيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، بمشاركة ممثلي معاهد تكوين الصحفيين المعهد العالي للاعلام والاتصال، ومعاهد تكوين خاصة، وذلك في إطار سلسلة الجلسات والمناظرات واللقاءات الدراسية التي تعقدها الهيئة.

وأكد المشاركون في هذا اللقاء الدراسي على الأهمية الكبرى التي ينبغي إيلاؤها لجانب التكوين في مجال الصحافة، سواء منها الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية، مبرزين الارتباط الوثيق بين جودة التكوين في المجال الصحفي واحترام أخلاقيات المهنة.

وشددوا على ضرورة ملاءمة التكوين في المجال الصحفي لحاجيات ومتطلبات السوق المغربية، من خلال القيام بدراسة ميدانية، وكذا اعتماد برامج التكوين المستمر في مختلف المؤسسات والمقاولات الصحفية لتوفير كفاءات متمرسة وذات تكوين عال.

وفي هذا الصدد، أكد المنسق العام لهيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع جمال الدين الناجي، على أهمية التكوين والتكوين المستمر في مجال الصحافة لارتباطه بجودة المضمون وبأخلاقيات المهنة، مبرزا أن موضوع التكوين أثير باستمرار في العديد من اللقاءات وجلسات النقاش التي عقدتها الهيئة مع مختلف الفاعلين في المجال.

واعتبر أن تحقيق تقدم في ممارسة العمل الصحافي المهني رهين بجودة التكوين لاسيما في ظل التحديات التي يطرحها تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية يونس مجاهد، علاقة التكوين والتكوين المستمر بالممارسة المهنية، وباحترام أخلاقيات المهنة وقواعد العمل الصحفي، متوقفا عند إشكالات ترتبط بالأساس، بمدى ملاءمة التكوين لحاجيات المغرب سواء على المستوى الكمي أو النوعي، والمناهج المعتمدة في مجال التكوين الصحفي، والعلاقة بين معاهد التكوين الخاصة والمعهد العمومي، وكذا أوجه التعاون مع المقاولات الصحفية والمهنيين.

يونس مجاهد

جمال الدين ناجي

أما عبد الرحيم السامي مدير الدراسات بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، فاستعرض «التجربة الهامة التي راكمها المعهد في مجال التكوين الصحفي، وكذا الحضور المتميز لخريجي المعهد في العديد من وسائل الإعلام الوطنية وبعض وسائل الإعلام الدولية»، موضحا أن العدد الإجمالي لخريجي المعهد، منذ إحداثه إلى اليوم، بلغ1127 خريج منهم631 خريج حاز على دبلوم المعهد العالي للصحافة، و274 خريج حاز على دبلوم السلك العالي للمعهد، و222 خريج حائز على دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال.

من جهة أخرى، قدمت إيتو ميساكو مستشارة الاتصال والإعلام بمكتب اليونسكو بالرباط، «نموذجا» لمنهج دراسي حول التكوين في مجال الصحافة، والذي أعدته منظمة اليونسكو، ليكون مرجعا ونموذجا يحتذى به من طرف الدول الراغبة في تحسين جودة التكوين في هذا المجال، مشيرة إلى أن الهدف من هذا النموذج يتمثل، على الخصوص، في الرفع من قدرات وكفاءة الصحافيين لمواكبة التطورات والمستجدات التي يعرفها هذا المجال، وكذا تكوينهم على احترام القيم الانسانية الأساسية وقيم الديمقراطية.

على صعيد آخر، أثارت بعض التدخلات خلال هذا اللقاء، عدة إشكالات تهم ،على الخصوص، إقدام بعض مؤسسات التكوين الصحفي الخاص على منح شهادات للطلاب خلال مدة سنتين فقط من التكوين، معتبرين أن مدة السنتين غير كافية لتكوين صحافيين من مستوى عال لا سيما أمام الدور الذي يضطلع به الصحفي في مجال تشكيل الرأي العام. ودعوا إلى تكثيف التداريب الميدانية لفائدة الطلاب الصحافيين، والاهتمام بالإشراف والتأطير خلال فترة التدريب.

ومن جهة أخرى أعلنت المنسقية العامة لهيئة الحوار الوطني حول ««الإعلام والمجتمع»» أنها ستنظم يوم غد الثلاثاء دراسيا مع ممثلي المهنيين بمؤسسات الإعلام العمومي، سيتمحور حول مبادىء ومحتوى وحكامة الإعلام العمومي.

ويعتبر هذا اليوم الدراسي العاشر بعد22 جلسة من جلسات الحوار المؤسساتية عقدتها الهيئة بمقر البرلمان منذ فاتح مارس الماضي، منها تلك التي جرت يومي7 و29 أبريل الماضي حول مؤسسات الإعلام العمومي وكالة المغرب العربي للأنباء، والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وشركة صورياد.

وستستمع الهيئة، خلال هذا اليوم الدراسي، إلى آراء ممثلي المهنيين بشأن مضمون إنتاج المؤسسات العمومية الإعلامية وكالة المغرب العربي للأنباء، والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وشركة صورياد، بما في ذلك محتوى الأخبار والبرامج السياسية والثقافية والتربوية والترفيهية.

وتقترح الهيئة التركيز، على الخصوص، على مهام الإعلام العمومي وحكامة هذا القطب ««تدبير الموارد البشرية والمادية»» وجودة المحتوى في علاقة بتطلعات الجمهور باعتباره مساهما في تمويل هذا القطب ومبرر وجوده.

ويأتي تنظيم هذا اليوم العاشر بعد ذلك الذي خصص في27 ماي الماضي ل««جودة إنتاج وسائل الإعلام والمعايير الدولية»»، وبعد اللقاءات الدراسية التي همت قضايا التكوين وأخلاقيات المهنة، والأنترنت وحكامته، والمرأة ووسائل الإعلام، والثقافة ووسائل الإعلام.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Manifestations
احتجاجات

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

استجابة متواضعة لنداء «الكونفدرالية» في الرباط

اتحاد عمالي مغربي ينظم مسيرات احتجاج متحديا منعها

الرباط: محمد الطائع

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (اتحاد عمالي معارض) أمس مسيرات احتجاجية في عدد من المدن المغربية، استجابة لقرار محمد نوبير الأموي، الأمين العام للكونفدرالية، رغم صدور قرار لوزارة الداخلية يمنع تنظيمها.

وتروم المسيرات الاحتجاجية، التي وصفها الأموي بأنها «مسيرات الغضب»، الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية، وتعثر الحوار بين الحكومة والنقابات.

وكانت وزارة الداخلية المغربية منعت في وقت سابق تنظيم هذه المسيرات الاحتجاجية، لكن النقابة مضت قدما في تحديها للقرار.

وأبلغت وزارة الداخلية كتابيا فروع الكونفدرالية في عدد من المدن، بقرارها منع تنظيم المسيرات، وشمل ذلك ثمانية اتحادات محلية من أصل أكثر من خمسين اتحادا محليا. وقالت ثريا لحرش، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية، إن الاتحادات المحلية التي شملها منع وزارة الداخلية توجد في كل من العيون وتمارة وتاوريرت وفاس، لكنها لم تستجب لقرار الوزارة، وخرجت للتظاهر والاحتجاج، رغم عدم الترخيص لها، قبل أن «تجبرهم السلطات المحلية على العودة إلى مقار النقابة ومنعهم من مواصلة تنظيم المسيرات الاحتجاجية».

وأشارت لحرش إلى وقوع بعض الاحتكاكات بين السلطات المحلية والنقابيين في العيون، كبرى مدن الصحراء.

وفي الرباط، كان عدد المحتجين متواضعا، إذ خرج للتظاهر نحو مائة نقابي ونقابية، أعضاء الاتحاد المحلي، وجابوا شارع محمد الخامس، ورددوا شعارات تنتقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وسط إجراءات أمنية مشددة، ووجه المتظاهرون انتقادات للحكومة.

من جهته، قال مصطفى الشطاطبي، مسؤول الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط، في كلمة تلاها أمام مقر النقابة في نهاية المسيرة، إن الكونفدرالية متشبثة بمطالبها النقابية، وفي مقدمتها حماية الحريات النقابية، وإخراج الحوار من النفق المسدود، والاستجابة للمطالب المستعجلة للطبقة العاملة، أبرزها الزيادة في الرواتب، وتطبيق السلم المتحرك للأسعار، وتخفيض الضرائب، على حد قوله.

يشار إلى أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل انسحبت من الحوار بين الحكومة والنقابات، وقاطعت جلسات التفاوض، احتجاجا على «شكلية الحوار، ولا جدية الحكومة في تسوية وحل المشكلات الاجتماعية، وتلبية مطالب الطبقة العاملة».

Revue de Pre

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

النيابة العامة بأكادير تعتقل 7 طلاب بتهمة العصيان المسلح

عبد اللطيف الكامل

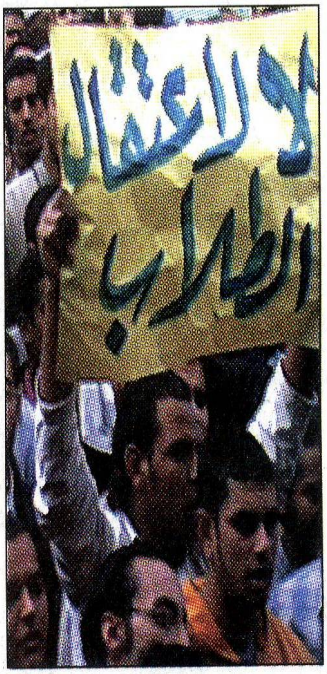

وقفة احتجاجية سابقة للطلبة

اعتقلت النيابة العامة لدى ابتدائية أكاديريوم الجمعة 11 يونيو الجاري، سبعة طلبة بكلية الحقوق بأكادير من بينهم طالبة جامعية، وذلك بسبب إهانة موظفين عموميين واستعمال العنف في حقهم وحمل أسلحة دون سند مشروع، والعصيان المسلح ومنع الطلبة من اجتياز الامتحان الأخير.كما أخلت النيابة العامة سبيل ثلاثة طلبة آخرين ممن تم توقيفهم وتقديمهم إلى العدالة.

وتعود فصول هذه الواقعة إلى يوم الثلاثاء 8 يونيو الجاري، عندما هبت عناصر الأمن نحو كلية الحقوق لصد بعض العناصر الغاضبة المنتمية حسب مصادرنا إلى فصيل طلابي منع باقي الطلبة من اجتياز الاختبارات النهائية بالكلية وطالبت بتأجيلها إلى يوم 16 يونيو2010، مما دفع قوات الأمن إلى التدخل، الأمر الذي أسفر عن عنف متبادل من كلا الطرفين نتجت عنه عدة إصابات بليغة وسط الطلبة، كحالة الطالبة «فاطمة جابور» التي سقطت من الطابق الثاني وأصيبت بكسور بليغة على مستوى الحوض والعمودالفقري، وكذا إصابة رجل أمن بكسر بليغ سلمت له شهادة طبية لمدة45يوما،زيادة على اعتقال10طلبة قبل أن تتابع النيابة العامة منهم 7طلبة.

هذا وعقب هذه الأحداث، أصدر فصيل طلابي آنذاك بيانا حصلنا على نسخة منه،أشار فيه إلى أن التدخل الأمني كان عنيفا نتجت عنه إصابات وإغماءات إضافة إلى حالة من الذعر والرعب في الأوساط الطلابية والتربوية والإدارية بالكلية، كما أفضى إلى اعتقال مجموعة من الطلبة ومطاردات عشوائية وهستيرية في الشارع العام.

وأكدت إدارة الكلية للجريدة أن المحتجين قاموا بمنع طلبة كلية الحقوق من اجتياز الامتحان، بل أكثر من ذلك هاجموا القاعات وأخرجوا الطلبة منها، لسبب بسيط هوأنهم طالبوا للمرة الثانية بتأجيل الإمتحانات إلى 16يونيوالجاري، هذا في الوقت الذي سبق لإدارة الكلية أن نفذت طلبهم الأول بتأجيل الإمتحان الذي كان مبرمجا في2يونيو2010،إلى يوم 7يونيو، فإذا بهؤلاء المحتجين يطالبون مرة أخرى بتأجيلها إلى 16يونيو . ولما قوبل طلبهم بالرفض قاموا بما قاموا به من فوضى وشغب وعرقلة ومنع زملائهم الطلبة من اجتياز الامتحان.

وأضاف مسؤول بكلية الحقوق أنه رغم هذه الأحداث الطارئة، فقد اجتاز الطلبة كل المواد المقررة في الشعب، باستثناء مادة واحدة.

Revue de Presse du C

الأحداث المغربية

ضحايا بريد المغرب بمراكش ينقلون احتجاجاتهم إلى الرباط

بين مد محكمة الاستئناف، وجزر إدارة بريد المغرب، تستمر معاناة مئات الأسر المراكشية المستضعفة، التي وجدت نفسها بين عشية وضحاها، بدون مدخرات مالية، تقيها عثرات «دوائر الزمان»، بعد أن لهفت كل أرصدتها المودعة بصندوق التوفير الوطني، في ظروف ملتبسة، تضافرت فيها جملة من التواطؤات. فقد أجلت هيئة الحكم باستئنافية مراكش نهاية الأسبوع المنصرم، النظر في القضية إلى بداية الشهر المقبل، فيما قررت الإدارة المركزية لبريد المغرب، أن يقتصر التعويض على الضحايا الذين يحملون دفاتر بريد المغرب وتحمل أختام المصلحة، حيث لا يتجاوز عدد هذه الفئة سقف الـ100 ضحية، بينما مئات الضحايا المعنيين، قد غرر بهم بعد استغلال أميتهم وعدم إتقانهم للكتابة والقراءة، ومن ثمة النصب عليهم، وسلبهم مدخراتهم المالية، التي تم تضمينها بدفاترهم الخاصة دون أية أختام أو توقيعات.

04

الضحايا في وقفة سابقة

Revue de Presse du Conseil consu

الصباح
يومية مغربية شاملة

اتهام 14 شخصا بميسور بالعصيان واستعمال العنف

أوقفوا يوم الخميس الماضي اثر تدخل أمني لتفريق اعتصام دام أكثر من مائة يوم

استنفار أمني بميسور (خاص)

تابعت المحكمة الابتدائية بميسور، 14 مواطنا من سكان الجماعة السلالية أهل إكلي، بتهم تتعلق ب"العصيان باستعمال العنف من أكثر من شخصين يحملون أسلحة ظاهرة، وإهانة موظفين عموميين ورجال القوة العامة أثناء قيامهم بوظائفهم، باستعمال العنف والتجمهر في الطريق العمومية"، بعدما اعتقلوا الخميس الماضي، من قبل قوات الأمن التي تدخلت لتفريق اعتصامهم الذي دام أكثر من 105 أيام.

ويتابع 12 منهم في حالة اعتقال، فيما متع اثنان بالسراح المؤقت بينهم مريم بنت زيان زوجة أحمد بودربالة المعتقل بدوره، شانه شان الحسين بوعجاجي ولكبير الراضي وياسين عبيدي وعمر الميسوري وعبد العالي بنيشو وعزيز بحا ودحمان بوعجاج ومصطفى الحارة وامبارك بن عبو ووالده أحمد (69 سنة) المتابع في حالة سراح، وعمر لكحل ومصطفى طلح عضوا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

واعتقلت قوات الأمن، 17 شخصا من بين المعتصمين أمام مقر عمالة الإقليم، قبل الإفراج عن ثلاثة منهم هم امحمد طلح وعبد الإله الحارة، وحسن ولد بوشعيب الذي قالت المصادر إنه «تعرض للتعذيب بمخفر الشرطة» بعد اعتقاله من أمام مستشفى المسيرة الخضراء بميسور الذي نقل إليه أكثر من 13 شخصا في حالة صحية خطيرة بينهم نساء أصبن برضوض وجروح بليغة.

وقال مصدر حقوقي إن عبد الكريم الطاهري عضو اللجنة المحلية للنهج الديمقراطي وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بميسور، استنطق من قبل الشرطة حول نشاطه السياسي والحقوقي ، متحدثا عن تعرض عدة معتقلين إلى التعذيب والضرب قبل نقلهم إلى مخفر الشرطة.

وتحدث المصدر نفسه عن اعتراض 3 أفراد من القوات المساعدة ومعهم مسؤول، طريق المواطنة مريم بن زيان لما كانت متوجهة إلى مستشفى المسيرة الخضراء الذي طوق من قبل الشرطة والمخازنية.

وحكى بعض الأشخاص المعتقلين، عن تركهم بمخفر الشرطة دون طعام ولا شراب ودون غطاء وفراش، رغم حالتهم الصحية الصعبة، خاصة عمر لكحل المصاب إصابات خطيرة في الظهر، ومصطفى الحارة المصاب في الرأس، ومصطفى طلح المصاب في الفخذ والظهر، وياسين عبيدي المصاب في الظهر والرجل.

وقالت مصادر متفرقة إنه تم بعد التدخل الأمني العنيف في حق المعتصمين احتجاجا على السطو على أراضيهم، الذين أصيب العشرات منهم بجروح متفاوتة الخطورة، حرمان المصابين من العلاج عبر إخراجهم بالقوة من مستشفى المسيرة الخضراء، وإهانة النساء والأطفال والمواطنين المتجمهرين أثناء تدخل القوات المساعدة والشرطة.

حميد الأبيض (فاس)

فصول المتابعة

الفصل 267

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين من ارتكب عنفا أو إيذاء ضد أحد من رجال القضاء أو الموظفين العموميين أو رؤساء أو رجال القوة العامة أثناء قيامهم بوظائفهم أو بسبب قيامهم بها.

وإذا ترتب عن العنف إراقة دم أو جرح أو مرض أو إذا ارتكب مع سبق الإصرار أو الترصد، أو ارتكب ضد أحد من رجال القضاء أو الأعضاء الحلفين بالمحكمة أثناء الجلسة، فإن الحبس يكون من سنتين إلى خمس سنوات.

فإذا ترتب عن العنف قلع أو بتر أو حرمان من استعمال عضو أو عمى أو عور أو أي عاهة مستديمة، فإن العقوبة تكون السجن من عشر إلى عشرين سنة.

وإذا ترتب عن العنف موت، دون نية إحداثه، فإن العقوبة تكون السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة.

وإذا ترتب عن العنف موت مع توفر نية إحداثه، تكون العقوبة الإعدام.

وعلاوة على ذلك يجوز بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة الحبس الحكم بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات.

الصباح
يومية مغربية شاملة

إصابة عاطلين إثر تدخل أمني بآسفي

اللجنة الموحدة للمعطلين تحتج وتهدد باللجوء إلى القضاء

أصيب العشرات من معطلي اللجنة الموحدة بآسفي التي تضم جمعية المجاز المعطل وفرع آسفي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، إثر تدخل وصف بالهمجي لعناصر الشرطة مدعومة بعناصر القوات المساعدة، وذلك لإخلاء مقر الجماعة الحضرية من المعطلين، الذين كانوا يخوضون اعتصاما منذ قرابة شهر.

وخلف التدخل الأمني العنيف، الذي عاينته "الصباح"، إصابة أزيد من عشرة أشخاص بجروح متفاوتة الخطورة، إذ أفادت مصادر من اللجنة المحلية للمعطلين إصابة ثلاثة أشخاص بكسور وصفت بالخطيرة، وأزيد من 15 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، إذ تم نقلهم إلى المستشفى الإقليمي محمد الخامس بآسفي، لتلقي العلاجات، في حين أصيب "عزيز بورة" رئيس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بآسفي، و"عز الدين لغضف" إصابات خطيرة، دخلا إثرها في غيبوبة، في حين تم رمي المعطلة "نادية الدرقاوي" من أعلى درج مقر البلدية، مما تسبب لها في إصابات بليغة.

وجاء التدخل الأمني العنيف، يوما واحدا قبل حلول مجموعة من سفراء دول تنتمي إلى أوروبا وأمريكا الجنوبية، في زيارة عمل لآسفي.

وأكدت مصادر مطلعة، أنه قبيل التدخل الأمني، تم عقد لقاء بمقر ولاية جهة دكالة عبدة عمالة إقليم آسفي، تم خلاله اتخاذ قرار يقضي بتفريق المعطلين، الذين يعتصمون بمقر الجماعة الحضرية، للمطالبة بتشغيلهم.

واستنكرت فعاليات نقابية وجمعوية بآسفي التدخل الأمني العنيف ضد المعطلين والمعطلات، إذ كشف محمد اليسير رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن سلطات آسفي، ظلت تصم آذانها منذ قرابة شهر، ولم تفتح قنوات الحوار، لإيجاد تسوية لملف المعطلين، قبل أن تلجأ في آخر المطاف إلى استعمال القوة لإخلاء مقر الجماعة الحضرية المحاذي لمقر الولاية، وذلك تزامنا مع زيارة مجموعة من السفراء، إلى مدينة آسفي.

وأكد مصدر من اللجنة الموحدة المعطلين بآسفي لـ "الصباح"، أن الأخيرة قررت مراسلة كل سفراء الدول الأجنبية، الذين حلوا بآسفي، لنقل معاناتهم إليهم، وكشف التدخل الأمني السافر الذي تزامن مع زيارتهم لآسفي، وإماطة اللثام عن العديد من ملفات الفساد التي تعرفها المدينة.

ولم يستبعد المصدر ذاته، اللجوء إلى القضاء، لمقاضاة المسؤولين عن التدخل الأمني، الذي خلف عدة إصابات في صفوف المعطلين.

واتهمت اللجنة الموحدة للمعطلين، في بيان لها، أصدرته عقب التدخل الأمني وتوصلت "الصباح" بنسخة منه، عناصر التدخل الأمني من شرطة وقوات مساعدة وأعوان السلطة المحلية، بسرقة ومصادرة مجموعة من ممتلكات أعضاء اللجنة، منها أغطية وهواتف محمولة وكتب وأواني وأفرشة، بالإضافة إلى لافتات اللجنة.

وخرج عشرات المعطلين، بعد التدخل الأمني في مسيرة احتجاجية جابت أهم شوارع المدينة، ردد خلالها المحتجون شعارات تدين التعاطي السلبي للمسؤولين من المنتخبين وسلطة محلية مع ملف المعطلين بآسفي، وسيادة منطق الزبونية والمحسوبية في تدبير ملف التشغيل، مدينين في السياق ذاته التدخل الأمني "الهمجي" لفض اعتصام المعطلين، في محاولة لتلميع صورة المدينة، تزامنا مع زيارة سفراء دول أجنبية إلى مدينة آسفي.

وكان أعضاء اللجنة الموحدة للمعطلين بآسفي، قد دخلوا في اعتصام مفتوح، بمقر الجماعة الحضرية لآسفي، قبل قرابة شهر ونصف، إذ حاولت السلطة المحلية في بادئ الأمر، منع عائلات المعتصمين من زيارتهم و إدخال التغذية إليهم، ليقرر المعتصمون الدخول في إضراب عن الطعام، مما فرض على السلطة المحلية التراجع عن قرارها، في وقت خرج رئيس المجلس الحضري لآسفي، ليؤكد أن زمن التوظيف المباشر قد ولى، وهو ما خلف ردود فعل داخل اللجنة الموحدة للمعطلين، التي اعتبرت تصريحات رئيس المجلس الحضري مجرد محاولة للهروب إلى الأمام ومغالطات ليس إلا.

وكانت عدة تنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية، منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قد قامت بزيارة تضامنية لمعتصم المعطلين، وأعلنت تضامنها المطلق مع المعطلين المعتصمين، مطالبة الجهات المعنية بملف التشغيل، بضرورة إيجاد تسوية حقيقية وعاجلة لملف البطالة بالمدينة، ووضع معايير محددة ومضبوطة في التوظيف، عوض سياسة المحاباة والزبونية والمحسوبية.

محمد العوال (آسفي)

إحدى الوقفات الاحتجاجية للمعطلين (أرشيف)

التجديد

لتفريق اعتصام لأبناء "قبيلة أهل إكلي"

تدخل أمني يخلف عشرات الجرحى والمعتقلين

تسبب تدخل أمني في حق معتصمين من أبناء قبيلة "أهل إكلي" بميسور صباح يوم الخميس الأخير، في وقوع عدة إصابات، كما تم اعتقال عدد منهم، وكانت قوات التدخل السريع، قد تدخلت لتفريق اعتصام مفتوح لأبناء القبيلة المذكورة دام 105 يوما أمام المدخل الرئيسي لعمالة إقليم بولمان، احتجاجا على ما أسمته مصادر من الجماعة السلالية المذكورة "نهبا ومصادرة لأراضيهم السلالية"، من طرف من أطلق عليهم المعتصمون "مافيا العقار"، وسبب التدخل المفاجئ الذي اتسم بالاستعمال المفرط للقوة - حسب شهود عيان - سقوط 10 جرحى على الأقل في حالة وصفها مصدر طبي رفض ذكر اسمه بالخطيرة (3 رجال و7 نساء)، بالإضافة إلى شخص آخر اعتقل في حالة غيبوبة، وتم نقله على إثرها إلى المستشفى الإقليمي لميسور في حالة صحية خطيرة، ليتم بعد ذلك إرسالهم إلى المركز الاستشفائي الجامعي بفاس.

هذا وتم الاعتداء بالضرب والسب على محمد دريسي، مراسل ومصور جريدة "المصباح" من طرف أحد أفراد هذه القوات، رغم إدلائه ببطاقة اعتماده، كما تم اعتقال محمد الفقير عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيس فرعها بميسور، إضافة إلى اعتقال العشرات من المعتصمين، كما تم منع عدد من النشطاء السياسيين والنقابيين والحقوقيين من المتابعة والرصد، حيث تم فرض طوق أمني مشدد على مكان المعتصَم، إذ كانت القوات تغسل آثار الدماء وتصادر أمتعة المعتصمين (خيام ودراجات نارية وعادية وأفرشة)، كما ضربت طوقا على المستشفى الإقليمي لمنع تسرب أية معلومات عن حالة الجرحى والمصابين.

وعبر عدد كبير ممن استطلعنا مواقفهم من أبناء المدينة عن مشاعر الاستياء والتنديد بحالة الهلع والفوضى التي شهدتها المدينة بإطلاق صفارات الإنذار على طول أحياء المدينة في مطاردة وملاحقة الفارين من المعتصمين خاصة من شباب "أهل إجلي". وحسب محمد الفقير رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بميسور، فقد تم اعتقال 7 أشخاص من بينهم شيخ يتجاوز عمره ثمانين سنة.

وعبر محمد الفقير عن إدانة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع ميسور، لما وصفه بالقمع من طرف قوات البوليس والقوات المساعدة وبحضور المسؤولين"، وطالب بمحاكمة المسؤولين عما أسماه جرائم التعذيب في حق المعتصمين واعتقالهم، ما يعتبر حسب محمد الفقير "انتهاكا صارخا للحق في التظاهر السلمي من أجل المطالبة بالحق في أراضي الجماعة الأهلية. محملا كامل المسؤلية عنها لوزير الداخلية، ومطالبا بانصاف الجماعة السلالية وانصاف الضحايا.

محمد دريسي

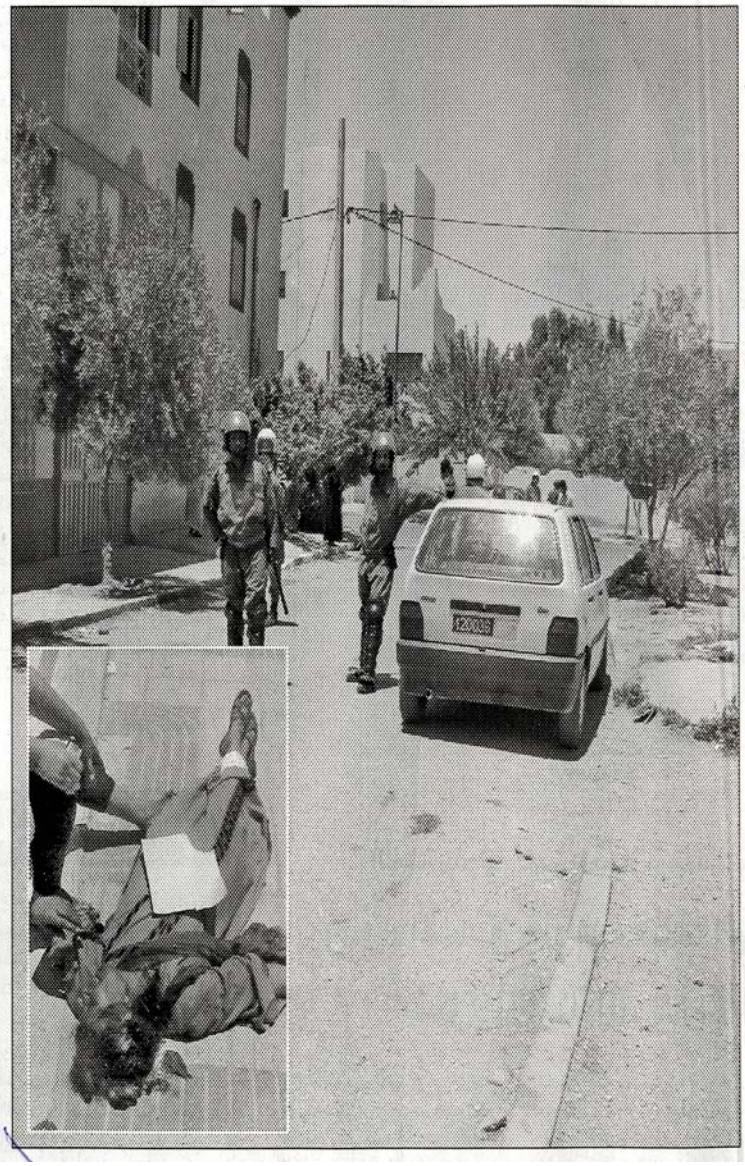

القلم

بني ملال

إضراب مفتوح لتجار القصبة

● عرفت زنقة الهريا والأزقة المجاورة لها بحي القصبة يومي 7 و8 من الشهر الجاري شللا تاما في الحركة والرواج ، حيث تم إغلاق المحلات التجارية والإعلان عن إضراب مفتوح ووقفات احتجاجية إلى حين إيجاد حلول لظاهرة البيع بالتجوال ، وحسب المضربين فهم الأكثر تضررا بسبب هذه الظاهرة ، فلا يعقل أن يؤدوا الضرائب للدولة ، ولا يجدون أدنى الحماية المشروعة لحقوقهم في مهنة التجارة التي أصابها الكساد والتي من المفروض حمايته من طرف القانون.

وأكدوا أنهم يمارسون عملهم بشكل منظم ومقنن لكن الباعة بالتجوال يضايقون عليهم بسبب ما يحدثونه من ازدحام وفوضى وعرقلة للمرور في الشوارع والأزقة.

وظاهرة البيع بالتجوال واحدة من القضايا العالقة التي تنتظر الحل من لدن السلطات العمومية والمجلس البلدي الحالي بعدما تم الإنصات إلى مشاكل الساكنة من طرف باشا المدينة ورئيس المجلس البلدي تحت الخيام المتنقلة عبر الملحقات الإدارية الثمانية ، وهي من القضايا الأشد تعقيدا نظرا للمتاعب والمضايقات التي يعيشها يوميا هؤلاء الباعة الذين هم في الحقيقة ضحايا انعدام فرص الشغل أو الطرد من المدارس أو الهجرة القروية ...

و صرح للجريدة أحد الباعة بالتجوال واصفا حالتهم بالمزرية لأنهم يعيشون محاصرين من طرف التجار من جهة ومن طرف السلطة من جهة ثانية وجلهم يعولون عائلات تتكون من عدة أفراد ، وهمهم الوحيد هو الحصول على الخبز الحلال ، لأنهم

صورة من الأرشيف

يرفضون أن يتحولوا إلى قطاع طرق ومنحرفين ، ومهما تعرضوا للمضايقات فهم يعيشون على أمل أن يصبحوا في أمن واستقرار في محلات تجارية تمنحها لهم الجهات المعنية في يوم من الأيام .

كما صرح بائع آخر معتبرا ما يجري بالعمل الاستفزازي الذي يخفي وراءه الكثير من الخروقات مثل تفويت المجالس البلدية للأكشاك عن طريق المحسوبية والزبونية إلى أشخاص في الوقت الذي كان من الممكن استفادة الباعة بالتجوال من هذه الأكشاك للتخفيف من معاناتهم ، وأكد بأن مجموعة من التجار المضربين يكرون المساحات المتواجدة أمام محلاتهم التجارية لأشخاص مقابل مبالغ مالية هائلة رغم أن هذه المساحات تدخل في إطار الملك العمومي...

ومراعاة للظروف الإجتماعية لهذه الشريحة ، ووقاية للتجار من مضايقتهم ، كان من المفروض على السلطة والمجلس البلدي أن يوجدا أسواقا نموذجية قارة وصالحة لممارسة التجارة لهؤلاء مع ضرورة فتح المحلات التجارية المغلقة منذ تشييدها مثل المجمع التجاري بحي الهدى الذي مازالت محلاته التجارية مغلقة ومنذ سنوات وتحولت بسبب ذلك إلى مرتع خصب للمتسكعين والمنحرفين.

ولامتصاص هذه الظاهرة قام المجلس البلدي مؤخرا بتشييد سويقة بمحاذاة مدرسة القاضي عياض لكن تم الاعتراض على تواجدها بهذا المكان الذي هو مساحة لتجمع التلاميذ الذين يدرسون بثانوية عبد الكريم الخطابي كما يمكن أن تصبح مصدر تشويش على الأطفال الذين يدرسون بمدرسة القاضي عياض الموجودة بمحاذاتها...

وبذلك تبقى الحلول للحد من ظاهرة البيع بالتجوال دون تطلعات الساكنة مادامت الجهات المعنية لا تبحث عن بدائل موضوعية ومعقولة ولا تنكب على هذا المشكل لإيجاد الصيغة المناسبة لحل هذه المعضلة...

● بوعزة خيير

Revue de Presse du Conseil

Opinions
آراء

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مدرسة القرن الواحد والعشرين: علم وإعلام وتكنولوجيات حديثة

يونس مجاهد

تناول الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، في الأسبوع الأخير، إحدى أهم القضايا التي يمكن اعتبارها حاسمة بالنسبة للآفاق المستقبلية لتطور المغرب، ومدى قدرته على مواجهة تحدي المنافسة التي لا ترحم مع باقي الأمم، في عالم المعرفة والتعليم وتأهيل الموارد البشرية، على ضوء الثورة التي تعرفها التقنيات الحديثة في الاتصال.

وقد ناقش المشاركون في الحوار هذه القضايا في ثلاثة أيام دراسية، تم تخصيصها لتدارس الآثار السوسيوثقافية لاستعمالات الانترنيت والتوجه المستقبلي للتعليم وآفاق المؤسسة الصحافية والإعلامية وتكوين الصحافيين وغيرهم من الفئات المتدخلة في المحتوى الإعلامي.

وأثبتت المناقشات المعمقة أن القضايا متداخلة ومرتبطة بشكل كبير، حيث أن الاستراتيجية المستقبلية للتعليم لا يمكنها أن تتجاهل الوسائط الجديدة لتداول الصور الاخبار والمعطيات والمعرفة، والمتمثلة في شبكة الانترنيت وما تحمله من إمكانات لتبادل المعلومات والمعارف والترفيه و الحوار... إنه أفق مفتوح على العالم بشكل لم يسبق له نظير، ولا يمكن تصور حدود الفضاءات التي سيخترقها والوسائط التي سيخترعها باستمرار.

وهذا ما يؤشر إلى أن التحدي الكبير الذي ستعانيه المدرسة، هو مدى قدرتها على التلاؤم مع هذه المعطيات الجديدة، لأن الدراسات تؤكد أن الوقت الذي يقضيه اليافع والشاب أمام الحاسوب، بما يتضمنه من مضامين ومحتويات، سواء علمية أو ترفيهية أو إخبارية وغيرها، يتجه لأن يكون هو المؤطر الأول، متفوقا على المدرسة وعلى الأسرة.

وهذا ما يفرض على المؤسسة التعليمية أن تتموقع هي بدورها في هذا الفضاء، وأن تكيف مناهجها وأساليب تعليمها مع هذا الزخم من المعطيات والصور والتبادل المتواصل من خلال الشبكة العنكبوتية وما تتيحه المنصات الجديدة للبث والنشر...

ومن المؤكد أن هذا سيقلب رأسا على عقب النموذج التقليدي للتعليم والتربية، في كل شيء، ومن أهمه أسلوب التلقين والدراسة والبحث وتكوين الكفاءات، بالإضافة إلى المنافسة القوية للعوالم المفتوحة والمتجددة، بما تحمله من قيم ومفاهيم وثقافات، وكذا استعمالات اللغات الأخرى، التي تفرض هيمنتها، وخاصة الإنجليزية.

و إذا كان هذا يفرض على المدرسة أن تحدث تغييرات في مناهجها التربوية، وما يستتبع ذلك من أساليب بيداغوجية ومضامين وأدوات وموارد بشرية مؤهلة، وعلاقة جديدة مع المحيط الاجتماعي، فإن وسائل الإعلام سيكون عليها الاستجابة لهذه التحولات، على المستوى التكنولوجي، وعلى المستوى التحريري، لأنها ملزمة بأن تخاطب أجيالا شابة تربت على نموذج آخر، غير تقليدي في الصحافة والإعلام.

وهنا ينبغي البحث عن المحتويات الجديدة، التي تلائم متطلبات التعليم و المعرفة والترفيه التربوي، عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة. وهذه مهمة لا يمكن لوسائل الإعلام القيام بها وحدها، بل إنها تقع على عاتق المفكرين والمبدعين ومنتجي المضامين الثقافية والعلمية والفنية والترفيهية... أي إنها تتطلب سياسة إرادوية واضحة، لتغطية الطلب المتزايد من طرف وسائط تحتاج إلى زخم مستمر من المحتوى الجيد والقادر على المنافسة، والذي ينبغي أن يكون مرتكزا بالأساس على المنتوج المحلي، المستمد من الثقافة العميقة والقريبة من القضايا اليومية والوجدانية للشعب، دون أن ينغلق على الثقافات الأخرى، بل يتفاعل معها.

الواقع الحالي ينذر بصعوبات حقيقية قد نواجهها، سواء بالنسبة للنموذج التعليمي، ومدى قدرته على التكيف مع المعطيات المتوقعة في المستقبل، خاصة وأنه بالرغم من التطور المستمر الذي يشهده استعمال الانترنيت في بلدنا، إلا أن منتوجنا على صعيد المحتوى، يكاد لا يذكر.

وتعاني من هذه المشكلة تقريبا كل الدول العربية، بنوع من التفاوت، غير أن ما يسجل في هذا الصدد هو هيمنة محركات البحث الكبرى في العالم، دون أن نتمكن من إطلاق استراتيجية لمعالجة هذا الموضوع، مع العلم بأن الشركات الدولية الكبرى، التي يهمها الربح بالأساس، لن تسعى إلى تطوير الجودة والثقافة المحلية، بل إنها ستبحث عن المضامين التي تنجح في قانون السوق، بغض النظر عن طبيعة المنتوج.

إن ما أثارته الدراسات المقدمة في هذه الجلسات يفتح الباب على مصراعيه للتفكير في مستقبل التعليم، في علاقة مباشرة بوسائل الإعلام والتواصل، التي أصبحت، مع الثورة التكنولوجية الحديثة، معطى محوريا سيرسم آفاق انتشار الثقافة والعلم والمعرفة والدعاية والتأثير، ليس في عالم الاقتصاد والفن والسياسة، بل أيضا في كل الخلايا المجتمعية، وخاصة لدى الأجيال الشابة.

Revue de Presse du Conseil consu

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Prisons
سجون

المغربية

حركة انتقالية وسط مدراء السجون

نور الدين عفير

نفذ حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نهاية الأسبوع الماضي، حركة انتقالية جزئية، همت مدراء مؤسسات السجن المركزي بالقنيطرة، والسجن المحلي بطنجة، والسجن المحلي بخريبكة. وعلمت "المغربية"، من مصادر مطلعة، أن الحركة الانتقالية للجزئية تمثلت في إعفاء مدير السجن المحلي بطنجة من مهامه، الذي أحيل على التقاعد، ليعوضه حسن هوزان، الذي كان يدير السجن المركزي بالقنيطرة. كما عين المندوب العام للسجون، مصطفى حجلي، مديرا للسجن المركزي بالقنيطرة، فيما عين أوسوسبو مديرا للمركب السجني بخريبكة، الذي شيد حديثا، وفق معايير جديدة تحفظ الأمن، وتوفر شروط الحياة الضرورية بالنسبة للسجناء.

وأضافت المصادر ذاتها أنه من المرتقب أن يعطي حفيظ بنهاشم انطلاقة نسخة ثانية من حركة انتقالية، ستشمل مدراء سجون ورؤساء معاقل، في إطار استراتيجية تندرج ضمن المخطط القاضي بإنجاح مشروع إعادة هيكلة المؤسسات السجنية وإعادة الإدماج. من جهة أخرى، أقدمت إدارة السجن المحلي ببن سليمان على ترحيل السجين محمد ايت القاضي، المضرب عن الطعام، إلى السجن المحلي بخريبكة، كإجراء عقابي بعد تحميله مسؤولية حركة احتجاجية نفذها 400 سجين، الأسبوع الماضي، احتجاجا على ما اعتبروه "رداءة في التغذية، وسوء التطبيب، والحرمان من الاستحمام، والروائح الكريهة، التي تنبعث من الواد الحار بساحة الفسحة".

وأشارت مصادر "المغربية" إلى أن موظفي السجن المحلي بابن سليمان، تنفيذا لتعليمات إدارة المركب السجني، اقتحموا زنزانة السجين محمد ايت القاضي، وأودعوه بسيارة تابعة للسجن، ورحلوه إلى السجن المحلي بخريبكة، بعد تحميله مسؤولية ترؤس انتفاضة 400 نزيل.

من جهتها، طالبت خديجة قاصي، زوجة السجين المرحل إلى سجن خريبكة، المندوب العام للسجون بالبت في شكاية زوجها، وفتح تحقيق في ما تعرض له من "تجاوزات"، والدوافع التي أدت إلى احتجاج السجناء.

Rev... de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

حركة انتقالية واسعة في السجون

أطلق حفيظ بنهاشم، المندوب العام للسجون، خلال عطلة نهاية الأسبوع النسخة الأولى من حركة انتقالية لصيف 2010 همت مؤسسات سجنية تكتسي حساسية أمنية بالنسبة للمندوبية العامة للسجون.

وهكذا تم إعفاء مدير السجن المحلي بطنجة " البوزيدي" من مهامه ، وعهد حفيظ بنهاشم إلى حسن هوزان، مدير السجن المركزي بالقنيطرة، تولي تدبير شؤون سجن طنجة، ويوصف هوزان برجل المهمات الصعبه حيث له ماض مع معتقلي السلفية الجهادية غبان اشتغاله بسجن اوطيطة 2، وكذا السجن المركزي حيث أدار دفة المؤسسة بيد من حديد لم تلن حتى مع دخول سجناء السلفية الجهادية في إضرابات متتالية ساندهم في ذلك معتقلو حي الإعدام ، وشملت الحركة الانتقالية كذلك مصطفى حجلي الذي عهد إليه تدبير السجن المركزي بالقنيطرة، وهو من سبق له أن تولى إدارة السجن المحلي لعواد بالقنيطرة ونقله حفيظ بنهاشم في وقت سابق لافتتاح المركب السجني الجديد بخريبكة.

■ التفاصيل ص 2

Revue de Presse du Conseil consultatif

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

حركة انتقالية واسعة في السجون

همت مدراء مؤسسات سجنية ذات حساسية أمنية واستثنت رؤساء المعاقل

أطلق حفيظ بنهاشم،المندوب العام للسجون، خلال عطلة نهاية الأسبوع النسخة الأولى من حركة انتقالية لصيف 2010 همت مؤسسات سجنية تكتسي حساسية أمنية بالنسبة للمندوبية العامة للسجون.

وهكذا تم إعفاء مدير السجن المحلي بطنجة « البوزيدي» من مهامه ، وعهد حفيظ بنهاشم إلى حسن هوزان،مدير السجن المركزي بالقنيطرة، تولي تدبير شؤون سجن طنجة، ويوصف هوزان برجل المهمات الصعبه حيث له ماض مع معتقلي السلفية الجهادية غبان اشتغاله بسجن اوطيطة 2،وكذا السجن المركزي حيث أدار دفة المؤسسة بيد من حديد لم تلن حتى مع دخول سجناء السلفية الجهادية في إضرابات متتالية ساندهم في ذلك معتقلو حي الإعدام ، وشملت الحركة الانتقالية كذلك مصطفى حجلي الذي عهد إليه تدبير السجن المركزي بالقنيطرة،وهو من سبق له أن تولى إدارة السجن المحلي لعواد بالقنيطرة ونقله حفيظ بنهاشم في وقت سابق لافتتاح المركب السجني الجديد بخريبكة.

ويوم السبت الماضي أشرف كل من رئيس قسم الموارد البشرية بالمندوبية « عبيد الله » ورئيس مصلحة التفتيش « لو باريز» على تعيين لوسوس محمد على رأس إدارة المركب السجني بخريبكة،ولقد شدد المسؤولان المركزيان على وجوب أن يسير المدير الجديد لخريبكة على نفس نهج سلفه من خلال فرض قانون 98-23 والحفاظ على حقوق السجناء،ومحاربة آفة المخدرات.

هذه الحركة تتلوها حركة أخرى ستشمل مدراء جدد ورؤساء معاقل في إطار توجه تبناه حفيظ بنهاشم يهدف إلى بعث ديناميكية في المؤسسات السجنية عوض الروتين الذي كانت يسيطر عليها في السابق، حيث كانت الحركة الانتقالية تتم مرة في السنة خلال شهر يونيو

إلا ان المثير للاستغراب في هذه الحركة الانتقالية هو إسقاط نور الدين قاسمي،مدير سجن بولمهارز من هذه الحركة الانتقالية،وهو ما شارف على إنهاء عقد من الزمن تميز بتدبير آثار سخط الجمعيات الحقوقية نظرا للظروف المأساوية التي تميزت به تلك المؤسسة السجنية كتنامي الاكتظاظ حيث تقلصت المساحة المخصصة للسجناء إلى أقل من نصف متر إضافة إلى انتشار الأمراض والمخدرات وغياب آفاق اجتماعية.

■ لحسن أكودير

Revue de

الصباح
يومية مغربية شاملة

وفاة نزيلين بسجني العدير وسيدي موسى بالجديدة

أكدت مصادر أمنية أنه تم تسجيل حالتي وفاة جديدتين بكل من السجن المحلي لسيدي موسى والسجن الفلاحي العدير.

وقالت المصادر ذاتها، إن الوفاة حدثت بمستشفى محمد الخامس، الإقليمي بالجديدة. وكانت المصالح التابعة للسجنين نقلت مجموعة من المرضى المسجونين إلى المستشفى المذكور عقب إصاباتهم بوعكات صحية.

وأكدت عائلة أحد المتوفيين الخبر ل«الصباح»، وقالت إحدى العائلتين، إن السجين الأول توفي بداية الشهر الماضي، عقب تطور مفاجئ وتدهور حالته الصحية، بالجناح المخصص للمعتقلين بمستشفى محمد الخامس.

وقالت عائلة الهالك، البالغ من العمر حوالي 60 سنة، والمتحدر من البيضاء، إنه كان يقضي عقوبة سجنية منذ السنة الماضية، بسبب الضرب والجرح والعنف في حق الأصول، وحيازة واستهلاك المخدرات، مشيرة إلى أنه كان منتظرا خروجه في الشهر المقبل. وكان السجين يعاني اضطرابات صحية عقب امتناعه عن تناول الطعام، مما دفع بإدارة السجن إلى نقله إلى المستشفى الإقليمي. وظل يعاني من المرض إلى أن توفي هناك.

وفي موضوع ذي صلة، سجلت المصالح الطبية بمستشفى محمد الخامس وفاة نزيل جديد منتصف الشهر الماضي. وقالت مصادر الصباح الطبية، إن النزيل الذي نقل على استعجال إلى المستشفى الإقليمي بالجديدة، توفي في قسم الإنعاش، مؤكدة أنه كان يعاني مرضا مزمنا، وكان يقضي عقوبة سجنية بالسجن المحلي لسيدي موسى بالجديدة. وكانت جريدة «الصباح» شاهدت حضور عناصر الدائرة الأمنية الثالثة والشرطة القضائية، إلى المستشفى ومباشرتها للمعاينة والتحريات الأولى قبل رفعها تقارير للجهات المسؤولة. ومعلوم أن الهالك الأخير كان رهن الاعتقال الاحتياطي، على ذمة التحقيق، في قضية قتله لشقيقه بسبب نزاع حول بقعة أرضية.

أحمد ذو الرشاد (الجديدة)

Revue de Presse du Conseil consultatif des d

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Réfugier

لاجئون

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

ورشة حول حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء

شكل موضوع « حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء: بين الواقع والقانون» محور دورة تكوينية، نظمتها اول امس بوجدة، منظمة العفو الدولية- المغرب .

وتندرج هذه الدورة التكوينية، الثانية من نوعها بعد التي نظمت لفائدة محامي جهة طنجة-تطوان، في إطار الأنشطة التي تنظمها منظمة العفو الدولية-المغرب تخليدا لليوم العالمي للاجئين (20 يونيو).

وسيستفيد من هذه الدورة، على الخصوص، منظمات المجتمع المدني بالجهة الشرقية، التي تولي اهتماما بقضايا المهاجرين واللاجئين.

وسيعرف هذا اللقاء أيضا مشاركة ممثلين عن منظمة أطباء بلا حدود، وعن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، وجامعيين، بالإضافة إلى جمعيات أخرى.

وفي تصريح اعلامي، قال محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية-المغرب، إن المناقشات تروم تثمين تبادل الخبرات، وبحث وضعية الهجرة واللجوء، والاطلاع على الحلول المقترحة من قبل المفوضية العليا لشؤون للاجئين لتسوية ظاهرة تدفق المهاجرين القادمين من دول افريقيا جنوب الصحراء.

وأضاف أن الأمر يتعلق كذلك ببلورة مقترحات بغرض المساهمة في وضع إطار قانوني وطني ينظم قضايا الهجرة واللجوء، مذكرا بأن المغرب صادق على اتفاقية 1951 ذات الصلة بقانون اللجوء والبروتوكول المتعلق به.

وأشاد السكتاوي، في هذا الإطار، بروح الانفتاح والتقدم الذي سجله المغرب على جميع الأصعدة، لا سيما، في مجال حماية حقوق الإنسان، فضلا عن الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الهجرة، مؤكدا على أهمية تحديد قوانين تكون أكثر ملاءمة للاتفاقيات الدولية حول اللاجئين.

وأضاف أن هذه الورشة تشكل أيضا مناسبة لتحسيس جمعيات المجتمع المدني حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به في مجال الدفاع ومساعدة المهاجرين واللاجئين، وذلك في إطار ترسيخ حقوق الإنسان بالمغرب.

وأكد عرض حول أنشطة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالمغرب، قدمه مروان الطاسي (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين- فرع المغرب) في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، على أن المغرب كان البلد الافريقي الأول الذي استقبل سنة 1959 موظفي منظمة العفو الدولية، كما رخص بفتح مندوبية شرفية سنة 1965 .

وذكر بأن المفوضية العليا والحكومة المغربية وقعا على اتفاقية في 20 يوليوز سنة 2007، مما مكن من فتح تمثيلية كاملة في المغرب.

وأوضح الطاسي في هذا العرض بأن استراتيجية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في المغرب تهدف إلى تعزيز « آليات الحماية بالنسبة لطالبي اللجوء واللاجئين في إطار مقاربة شمولية لتدبير تدفق الهجرة المختلطة»، ووضع « حلول مستدامة تمكن اللاجئين من العيش بكرامة في احترام لحقوقهم الأساسية »، وتطوير « قدرات المحاورين المؤسساتيين، وشركاء المجتمع المدني في ما يتعلق بتقديم خدمات الحماية ومساعدة اللاجئين و طـــالبي اللجوء .

Revue de Presse de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Sahara
الصحراء

الأحداث المغربية

«قافلة السلام» لدعم الحكم الذاتي تصل إلى برشلونة

وصلت الجمعة الماضية إلى مدينة برشلونة «قافلة السلام» التي تتوخى دعم مشروع الحكم الذاتي بالصحراء ومغربية الأقاليم الجنوبية.

وتهدف هذه القافلة التي انطلقت الخميس الماضي من بروكسيل في اتجاه لكويرة، مرورا بباريس ومدريد، إلى تحسيس الرأي العام الأوروبي بأهمية مشروع الحكم الذاتي ودعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

وكان في استقبال «قافلة السلام» التي تنظمها الجمعية الصحراوية للتضامن مع مشروع الحكم الذاتي، التي يوجد مقرها في نانسي (فرنسا) المئات من المغاربة المقيمين بكاطالونيا الذين حرصوا على التأكيد على دعمهم لهذه المبادرة والتعبير عن انخراطهم في مشروع الحكم الذاتي في الصحراء.

وخلال تجمع حاشد أمام ساحة إسبانيا (وسط برشلونة) دعا المشاركون في هذه المبادرة الذين كانوا يحملون صور جلالة الملك محمد السادس والعلم الوطني إلى رفع الحصار عن المغاربة المحتجزين في تندوف مجددين تعلقهم بمغربية الصحراء.

كما نددوا بالوضعية «الكارثية» في مخيمات تندوف فوق التراب الجزائري، مطالبين المجموعة الدولية بالتدخل «العاجل» من أجل وضع حد للمحنة التي تعاني منها الأسر المحتجزة في هذه المخيمات.

وأبرزت زهرة حيدرا رئيسة الجمعية الصحراوية للتضامن مع مشروع الحكم الذاتي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن تنظيم قافلة السلام يتوخى تحسيس الرأي العام الأوروبي بأهمية المقترح المغربي لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية ودعم مغربية الصحراء.

Revue de Presse
Droits de l'Homme

الأمنيستي تدرب المحامين على قضايا اللاجئين

نظمت منظمة العفو الدولية - المغرب دورة تكوينية حول «حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء: بين الواقع والقانون» أول أمس السبت وأمس الأحد بوجدة.

واستفاد من هذه الدورة، على الخصوص، منظمات المجتمع المدني بالجهة الشرقية، التي تولي اهتماما بقضايا المهاجرين واللاجئين.

وعرف هذا اللقاء أيضا مشاركة ممثلين عن منظمة «أطباء بلا حدود»، وعن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، وجامعيين، بالإضافة إلى جمعيات أخرى.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية- المغرب، إن المناقشات تروم تثمين تبادل الخبرات، وبحث وضعية الهجرة واللجوء، والاطلاع على الحلول المقترحة من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتسوية ظاهرة تدفق المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

droits de l'Homme

المغربية

اللجنة الدولية لحقوق الإنسان تكشف الانتهاكات الجسيمة بمخيمات تندوف

جنيف (و م ع) – أعربت اللجنة الدولية لاحترام وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أمام مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة عن انشغالها العميق إثر الخلاصات الواردة في التقارير الدولية الأخيرة ذات الصلة باستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمخيم العسكري لجبهة "البوليساريو".

وأعرب ممثل المنظمة غير الحكومية، فرانز ميكينا، خلال مناقشة النقطة الرابعة المتعلقة بالوضعيات التي تتطلب اهتمام مجلس حقوق الإنسان، في إطار دورته 14، عن "الانزعاج من الأعمال الوحشية التي ترتكبها جبهة البوليساريو بالمخيمات حيث يحتجز آلاف الأشخاص دون دفاع ولا موارد". وبعد أن أثارت انتباه المجلس حول وضعية الصحراويين المغاربة المحتجزين بمخيمات "البوليساريو"، أكدت المنظمة غير الحكومية أن هذه الجرائم ظلت بلا عقاب خلال سنوات طويلة وأشارت اللجنة الدولية لاحترام وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بهذه المناسبة، إلى منظمة العفو الدولية، التي أكدت في تقريرها لسنة 2010 أن جبهة "البوليساريو" كانت أقرت بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي، لكنها لم تقدم معلومات واضحة حول الاعتقالات والتعذيب، وسوء المعاملة، وحالات الوفاة أثناء الحراسة النظرية، كما لم تقدم المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمحاكمة.

وأكد ميكينا أن "شهادات الضحايا وتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية حول العبودية والتعذيب والاختفاءات القسرية والترحيل تشكل مصدر انشغال كبير بالنسبة لمنظمتنا".

من جهة أخرى، قال ميكينا إن الجزء الأكبر من المساعدة الإنسانية الدولية الموجهة لسكان المخيمات يجري بيعها بالسوق السوداء من قبل قيادة "البوليساريو"، التي تضخم من عدد المحتجزين للتحايل على المانحين وهيئات الإغاثة وأشار إلى أن منظمته تدعو مجلس حقوق الإنسان إلى التدخل من أجل تمكين السكان المحتجزين من مغادرة المخيمات، موضحا أن الموجة الأخيرة لعودة المحتجزين، الذين فروا من مخيمات تندوف، والذين يتجاوز عددهم 500 شخص، يبرهن بشكل لا جدال فيه أنه لو كان "البوليساريو" يتيح حرية التنقل للمحتجزين الصحراويين لاختار هؤلاء بكل حرية العودة إلى وطنهم المغرب، حيث سيسترجعون كرامتهم بفضل المقترح المغربي بمنح الحكم الذاتي لجهة الصحراء.

Revue de Presse du Conseil

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Immigration
الهجرة

المساء
ALMASSAE

مع قهوة الصباح

اضطر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية بالخارج محمد عامر إلى الاعتراف بظاهرة دعارة المغربيات في بلدان الخليج، بعد صمت طويل إزاء هذه الظاهرة التي لم تعد سرا وأساءت كثيرا إلى صورة المغرب في الخارج وإلى سمعة العائلات المغربية، لكنه دعا إلى عدم تضخيم هذه الظاهرة، معتبرا أن وسائل الإعلام والصحافة الوطنية أعطتها حجما أكبر مما تستحقه.

الواجب يقتضي القول بأن الصحافة الوطنية هي أول من دق ناقوس الإنذار من هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت حتى الصحف الدولية والعربية تنبش فيها، مستغلة إياها في تلطيخ سمعة المغرب في الخارج، كما أنها هي التي دعت إلى فتح تحقيق في الموضوع حتى يتبين حجم الظاهرة الحقيقي ويتم رد الاعتبار إلى العائلات المغربية التي توجد بناتها في الدول الخليجية من أجل العمل. وكان الجميع يترقب أن يتم إنجاز هذا التحقيق من طرف وزارة مختصة في الهجرة لديها الإمكانيات لفعل ذلك ونقل النتائج إلى الرأي العام في الداخل والخارج، بدل القول بأن الظاهرة محدودة ولا ينبغي تضخيمها، لأنه كيفما كان الحال فإن القضية هي قضية مس بسمعة المغرب وصورته مهما كان حجم الظاهرة، لأن العبرة بالنتيجة، ومجرد تصريحات من هذا النوع قد يكون لها مفعول في الداخل لكنها لا يمكن أن تقنع الخارج، لأنها غير مبنية على معطيات دقيقة. فدعارة المغربيات في الخارج هي قضية شائكة وتتداخل فيها العديد من الأمور، لكن هذا لا يشكل مبررا للتقليل من حجمها أو السكوت عليها.

الصباح
يومية مغربية شاملة

بلكندوز: ملف التمثيلية السياسية للمهاجرين يراوح مكانه

الباحث في شؤون الهجرة أكد أن مجلس الجالية لم يقم بواجبه في هذا المجال

يؤكد عبد الكريم بلكندوز، في الحوار التالي، أن المقاربة الرسمية للجالية المغربية المقيمة بالخارج ما يزال يتحكم فيها، نسبيا، المنظور النفعي والاقتصادي، رغم الاهتمام المتزايد بأوضاع الجالية المغربية بالخارج، من طرف الجهات الرسمية. وبخصوص التمثيلية السياسية للجالية المغربية في البرلمان المغربي، يؤكد الأستاذ الباحث، أن هذا الملف ما يزال يراوح مكانه، مضيفا أن مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج لم يقم بواجبه في هذا الإطار، إذ كان من المنتظر، في إطار الآراء الاستشارية التي يُدلي بها، أن يعطي الأولوية والسبق للرأيين الاستشاريين المتعلقين بمجلس الجالية المقبل، وكيفية تمثيلية أفراد الجالية في المؤسسات الوطنية، في مقدمتها البرلمان، غير أنه لم يضطلع بهذه المهمة، إلى حدود الآن. في ما يلي نص الحوار.

● أثيرت، أخيرا، قضية المشاركة والتمثيلية السياسية لأفراد الجالية المغربية بالخارج، من خلال تأكيد الوزير الأول، خلال مناقشة التصريح الحكومي، أن هناك إمكانية لفتح هذا الملف، غير أن محمد عامر، الوزير المنتدب المكلف بالجالية، أبرز، من جهته، أن مسألة المشاركة السياسية لمغاربة الخارج تتطلب المزيد من النقاش والتفكير، ما رأيكم حول هذه المسألة؟

● يمكن القول، بصفة عامة، إن ملف التمثيلية السياسية لمغاربة الخارج في المؤسسات الوطنية، خاصة في مجلس النواب، ما يزال يراوح مكانه، بل هو مطروح بحدة من طرف الجالية، ويمكن الحديث، هنا عن تراجع.

● ما هي المؤشرات الدالة على ذلك؟

● لابد من الإشارة إلى أن مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج لم يقم بواجبه، إذ كان من المنتظر، في إطار الآراء الاستشارية التي يُدلي بها، أن يعطي الأولوية والسبق للرأيين الاستشاريين المتعلقين بمجلس الجالية المقبل، وكيفية تمثيلية أفراد الجالية في المؤسسات الوطنية، في مقدمتها البرلمان، غير أنه لم يضطلع، لحد الساعة، أن المجلس انخرط فعلا، في هذه المسألة. لم ينعقد الجمع العام للمجلس، بل تم الاكتفاء بالجمع العام الأول الذي انعقد في شهر يونيو 2008 ، ولم يحصل شيء، بعد ذلك. هناك من يقول إن الآراء الاستشارية تخضع لمسطرة معينة، لكن ما يلاحظ هو أنه منذ سنة وفريق العمل المهتم بالمواطنة والمشاركة السياسية، والذي يشتغل في إطار المجلس، لا يضطلع بأي دور، ما يعني أنه يعاني الشلل،لاعتبارات تنظيمية ووجود مشاكل بين أعضائه ورئاسة المجلس. ويُشار، في هذا الصدد، إلى أنه وُجهت إلى رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج أواخر يوليوز الماضي (2009)، مذكرة احتجاجية من طرف أغلبية أعضاء فريق العمل، لكنه لم يجب عنها إلى حد الساعة. إن الرأيين الاستشاريين اللذين ينعدم على المجلس عرضهما، ينتظلبان مشاورات مع المعنيين بالأمر، أي مع ممثلي الجمعيات المدنية المغربية بالخارج، وكذا الفاعلين السياسيين والنقابيين داخل المغرب، لكن لم يحصل شيء من هذا القبيل، إلى حدود الآن. وفي اعتقادي، فإنه ليست هناك وسيلة أخرى لإبداء الرأي إلا تلك التي أشرنا إليها، اللهم إلا إذا كان هاجس المسؤولين في المجلس هو توظيف التقرير الاستراتيجي الذي يطالب المجلس بتقديمه كل سنتين (والذي لم يقدم إلى حد الساعة في منتصف 2010)، من أجل تضمينه ملاحظات ومقترحات، يمكن إدراجها ضمن الرأي الاستشاري، ولكن الرأي الاستشاري ليس مجرد تصور أو اقتراح يُقدم هكذا بدون استشارات موسعة، وتعميق النقاش، بل إن الرأي الاستشاري يجب أن يكون مدروسا بعناية.

هناك مؤشرات تدل على أننا ما زلنا نسير في الخط نفسه غير الموضوعي نفسه، وغير الصائب الذي تتبناه المسؤولون في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال مرحلة تهييء الرأي الخاص بتشكيل مجلس الجالية، بل هناك مؤشرات مقلقة، فاستطلاع الرأي الذي أنجز في ربيع 2009، في ست دول أوربية، هي إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، اعتمد على أسئلة تهم مواضيع وقضايا مختلفة: الدين، اللغة، ولم تطرح المسألة السياسية إلا في ارتباطها مع بلدان الإقامة، بمعنى أن استطلاع الرأي تركز حول مدى اهتمام أفراد الجالية بمجريات الحياة السياسية، واستعدادهم للمشاركة السياسية في بلدان الإقامة، وليس في المغرب. ويبدو أن المسؤولين في مجلس الجالية تعمدوا ذلك، كما أوضح ذلك المسؤول التقني الأجنبي عن الاستطلاع (بي في. ا).

وللإشارة، فإن الندوة التي نظمها المجلس في مارس 2009، والتي استعرض فيها المشاركون تجارب المجالس المماثلة في الخارج، والتمثيلية في البرلمان، والسياسات الهجروية المقارنة، أفضت أشغالها إلى أن أيا من التجارب التي تم عرضها لم يحالفها النجاح، وهذه النتيجة كانت سببا في نشوب خلافات بين أعضاء المجلس. أكثر من ذلك، أن شبكة «2012 داينا»، الممثلة لعدة جمعيات في الخارج، والتي تركز في مطالبها على ضرورة التمثيلية السياسية للجالية المغربية، بادرت إلى تنظيم مختلف الأنشطة التحسيسية، من بينها ندوة نظمت في الدار البيضاء في دجنبر 2009، توصلت إلى جملة من الخلاصات الداعمة للمشاركة السياسية، لكن في الوقت نفسه، بادر مجلس الجالية إلى عقد نشاط بمراكش تحت شعار مغربيات هنا وهناك»، ناقشت فيه المشاركات والمشاركون مجموعة من القضايا، من بينها قضية المواطنة، ويلاحظ أنه من بين الخلاصات الأساسية لهذا اللقاء أن مسألة المواطنة لا يمكن اختزالها في المشاركة السياسية لمغاربة الخارج، بمعنى آخر، أن الاهتمام يجب أن ينصب حول المطالب الثقافية، والاجتماعية، مع إقصاء جانب المشاركة السياسية.

● هذا يعني أن مجلس الجالية لا يدفع باتجاه دعم قضية المشاركة السياسية لمغاربة الخارج؟

● أعتقد أن هذا هو الاتجاه الذي يريده مسؤولو المجلس. لقد كان من المفروض أن يعرض رأيه في الموضوع في صيف 2009، ثم سمعنا أنه جرى تأجيل ذلك إلى نهاية السنة الماضية، ولحد الساعة، لم نسمع أن المجلس هيأ رأيه الاستشاري في الموضوع.

● ألا يمكن أن نفترض أن المجلس يعبر عن توجه رسمي للدولة، في هذا المجال؟

● التوجهات الرسمية العليا معروفة، والخطب الملكية تلح على تمتيع أفراد الجالية المغربية بالخارج بالمواطنة الكاملة التي تستدعي التمثيلية السياسية في المؤسسات الوطنية، والخطاب الملكي السامي لـ 6 نونبر 2005، واضح.

● هل بإمكان الحكومة أن تتخطى مجلس الجالية، وتتخذ مبادرات في اتجاه دعم التمثيلية السياسية للمهاجرين المغاربة؟

● برأيي، أن الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج، غير متحمسة لتبني مبادرات جريئة في هذا المجال، وتكتفي بالتخفي وراء مجلس الجالية لتتهرب من مسؤوليتها على هذا الصعيد، والدليل أنها اتخذت عدة مبادرات إيجابية وبناءة تهم الجالية المغربية بالخارج، في العديد من المجالات، ولم تنتظر الآراء الاستشارية لمجلس الجالية. والسؤال المطروح هو لماذا تتحرك الوزارة المنتدبة في المجالات الأخرى، دون أن تعتمد على الآراء الاستشارية لمجلس الجالية، ما عدا في ما يخص قضية التمثيلية السياسية؟ منذ البداية، لاحظنا أن مخطط عمل 20122008 الذي مر عبر اللجنة الوزارية المكلفة بقضايا الجالية، والتي يترأسها الوزير الأول، يُشير فقط إلى الاندماج والمشاركة السياسية في بلدان الإقامة، ولا يُشير إلى مسألة المواطنة والمشاركة السياسية للجالية المغربية المقيمة بالخارج بالنسبة إلى المغرب، وهو ما يؤشر إلى أن البعد السياسي ظل مغيبا، وإذا ما أثيرت المشاركة السياسية للجالية، فإنها تثار بالنسبة إلى المشاركة في بلدان الإقامة ، وليس في المغرب.ما يجب التأكيد عليه، أنه لكي يكون للرأي الاستشاري فائدة، فإنه ينبغي أن يعرض في الوقت المناسب،حتى إذا ما تم اتخاذ قرار حول تفعيل حق المشاركة السياسية لأفراد الجالية، نكون قد هيأنا الجوانب التقنية واللوجستية، ولا يمكن عرض الرأي في الدقيقة الأخيرة.

● هل صحيح أن المقاربة الرسمية للجالية المغربية المقيمة بالخارج يتحكم فيها المنظور الصلحي الذي لا ينظر إلى المهاجر المغربي سوى من زاوية أنه جالب للعملة الصعبة؟

● الاهتمام بالجانب الاقتصادي ضروري، لكن هذه المقاربة، للأسف، ما تزال طاغية، هناك تغليب للمنظور النفعي والاقتصادي، وهو ما يعكسه مخطط عمل 20122008، الذي اعتمدته الحكومة، والذي يركز أكثر على الاهتمام بالجالية، من منظور اقتصادي، بالأساس. صحيح أنه أدخل على هذا المخطط بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية، لكن الحقوق السياسية بالنسبة إلى المغرب غير واردة تماما.

● لكن يلاحظ أن المغرب بدأ يولي، في السنوات الأخيرة، اهتماما متزايدا لأوضاع الجالية المغربية بالخارج، وهناك حديث عن تعبئة الكفاءات، ما رأيكم؟

● حتى في هذا المجال، يلاحظ أن التركيز يقع على المواطنة الاقتصادية، أي العناية بالكفاءات والأدمغة في الخارج، من زاوية المصلحة الاقتصادية التي يمكن أن تجلبها للبلاد.

● هل هناك تخوف من تبعات المشاركة السياسية لمغاربة الخارج؟

● أن السؤال الجوهري المطروح هو لماذا يتهرب المسؤولون من هذه القضية؟ إذا عدنا إلى الوراء، إلى سنة 2002، بالضبط نجد أن حصيلة حكومة التناوب التوافقي في مجال دعم المشاركة السياسية للجالية المغربية بالخارج، كانت ضعيفة بسبب إهمال هذا الملف، الذي لم يكن يحظى بأي قدر من العناية،لكن في 2007، قدمت أسباب واهية لإرجاء فتح الملف، وأعتقد أن السبب الرئيسي لهذا التماطل هو التخوف من نتائج تلك المشاركة، هناك انطباع أن الفوز في الانتخابات، وبالتالي الحصول على التمثيلية في البرلمان سيكونان لفائدة أشخاص ينتمون إلى التيارات المتشددة، وأن الأحزاب ستبقى خارج دائرة الفوز، ولكن أعتقد أن هذا التخوف غير مبرر، إذ لا يمكن الحديث عن بروز ممثلين متشددين.. ثم هناك، أولا وقبل كل شيء، واجب تنفيذ القرارات المتضمنة في خطاب جلالة الملك لـ 6 نونبر 2005، وهي قرارات مُلزمة، والحال أننا لم نصل بعد إلى إبداء رأي في موضوع المشاركة السياسية للجالية المغربية بالخارج، وهو ما يؤشر على وجود خلل. والمشكل هو أنه في الوقت الذي ترك الوزير الأول، المجال مفتوحا بأن تحدث عن إمكانية التوصل إلى تمكين المهاجرين المغاربة من التمثيلية السياسية، وبالتالي، عبر عن موقف متفتح، فإن محمد عامر، الوزير المنتدب المكلف بالجالية عبر، خلال جوابه عن سؤال لفريق نيابي بمجلس النواب، عن موقف يسير في الاتجاه المعاكس، وأعطى الانطباع أن الحكومة ليست مستعدة لفتح الملف الآن. في رأيي يجب الشروع في مشاورات مع المعنيين بالأمر، من طرف الحكومة، والأحزاب، على حد سواء. وبرأيي، فإن هناك حاجة ماسة إلى عقد ندوة وطنية في الموضوع تنظم داخل المؤسسة التشريعية، وتساهم فيها الفرق البرلمانية في المجلسين، بمشاركة النقابات، بما فيها تلك الغير ممثلة في البرلمان، والوزارات المعنية: الداخلية، العدل، الخارجية، الوزارة المكلفة بالجالية،والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، إضافة إلى ممثلين عن النسيج الجمعوي للجالية، وباحثين في مجال الهجرة... ويجب أن لا تأخذ هذه الندوة صبغة مؤسساتية، وينبغي أن تهيئ لنقاش رزين، وعميق، وهادئ يمكن من بلورة اقتراحات وتصورات حول موضوع المشاركة السياسية لمغاربة الخارج، وتمثيليتهم السياسية، وذلك ربحا للوقت. وهناك اقتراح آخر، لقد صرح الوزير المنتدب المكلف بالجالية المغربية بالخارج، أن 10 غشت الذي يصادف اليوم الوطني للمهاجر، سيحتفل به تحت شعار:حقوق الإنسان للمهاجرين»، مع تنظيم ندوة خاصة بهذا الشأن، ونأمل أن لا يتم الاقتصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجالية، بل أن يشمل النقاش كذلك الحقوق السياسية، ومنها حق التصويت، والتمثيل في البرلمان. كما أن مسالة تمثيلية الجالية في مجلس المستشارين تبقى مطروحة، ليس بديلا عن التمثيلية في مجلس النواب، بل تكميلا لها.

أجرى الحوار: جمال بورفيسي
(مكتب الرباط)

في سطور

- خبير اقتصادي
- باحث في شؤون الهجرة
- له عدة إصدارات في مجال الهجرة والجالية المغربية في الخارج

الصباح
يومية مغربية شاملة

قـــالوا

المريزق: الحكومة تهتم بالمهاجرين من الدرجة الأولى

نتأسف لأن الحكومة تهتم بالمهاجرين من الدرجة الأولى، علما أنهم يشكلون أقلية، نريدها أن تهتم بالمهاجرين الذين يعيشون المآسي الاجتماعية، والمحرومين من التقاعد والذين مازالوا يقبعون في المآوي ويمنعون من مغادرتها.

إن الحكومات التي تعاقبت في البلاد عجزت عن وضع مقاربة جدية لمعالجة ملف المهاجرين المغاربة في الخارج. ملف له تاريخه، ولم يعط له الاهتمام الذي يستحقه. إذ كيف يعقل أنه في وقت من الأوقات، صوبت الدولة اهتمامها إلى المقاربة السياسية ثم الاقتصادية، وأغفلت المقاربة الاجتماعية. هناك ملايين من المغاربة يعيشون خصوصا في أوربا يوجدون في حالة نسيان، إنهم منسيون وينتمون إلى زمرة المنفيين الجدد الذين يستقرون في مآو يعيشون بداخلها قمة المعاناة والمآسي الاجتماعية. لا يمكن للحكومة أن تتحدث عن ملف الهجرة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة المهددة في حال قرار عودتها إلى المغرب، إنها ستحرم من التقاعد وبالتالي تستسلم للوضع وتعيش حياة لا تحسد عليها. هذه الفئة لا يتكلم عنها أحد. وكان يفترض أن تستفيد من السكن، وفي هذا الصدد، أقول إن الحكومة مطالبة بإنجاز مشروع سكن اجتماعي لفائدة مثل هؤلاء المتقاعدين المهاجرين، خصوصا أن عددا منهم لا يتوفرون على عائلات في المغرب، بل منهم من يدفن في مقابر المسيحيين. وعلى الأقل، نريد من وزارة الهجرة أن تسلط الضوء على هؤلاء. ثم إنه في اعتقادي، أن الحكومات التي تعاقبت مازالت لم تضع اليد على ملف الهجرة، الذي كان في البداية سياسيا، بالنسبة إلى أوربا، إنها استعملته، لأنها كانت بحاجة إلى دعم عسكري ووجدت في المغاربة خصوصا القادمين من شمال إفريقيا عموما، جيشا احتياطيا، لأنهم جنود مجندة لانتصار فرنسا في الحربين العالميين الأولى والثانية. وبعد ذلك خير المغاربة بين الالتحاق للعمل في معامل الصناعة الثقيلة أو صناعة السيارات أو في المناجم. كما خيروا باصطحاب أبنائهم. وللأسف طيلة هذه الفترة، لم يأخذ المغرب أي موقف أو مقاربة، لقد تمكن المغاربة من الاندماج في بلدان الإقامة، انخرطوا في أحزاب يسارية، فبدأت الدولة تنظر إليهم من زاوية المقاربة الأمنية، غير أنه في الثمانينات، حضر البعد الاقتصادي بفضل التحويلات التي بدأ يقوم بها المهاجرون لفائدة عائلاتهم.

(قيادي في حزب الأصالة والمعاصرة)

كنزة الغالي: صمت كبير لف هجرة النساء

لا بد أن أشير هنا إلى الصعوبة التي تعترض التطرق إلى موضوع الهجرة، خصوصا في ما يتعلق بهجرة المرأة المغربية إلى الخارج. هناك عدة أسباب نذكر من بينها شح المادة حول الظاهرة نظرا للصمت الذي يلفه، ويضاف إلى هذا عامل يتمثل في عدم الاهتمام بهذا الموضوع الذي لم يأخذ بعد نصيبه من الدراسة وكذلك اختلاف الأوضاع في الدول العربية باختلاف سياساتها وتشريعاتها ودرجة احترام حقوق الإنسان بها. لذلك يبدو من العسير الكلام عن المرأة المغربية المهاجرة في الدول العربية، لأن بعضها ليس له قانون هجرة، فلا تعتبر المرأة أو الرجل مهاجرة أو مهاجرا وإنما وافدة أو وافد، كما هو عليه الشأن في دول الخليج. ولا يعتبر المستقبل مشغلا وإنما كفيلا مع كل ما تحمله الكلمات من معان. كما تعرف تشريعات الشغل في بعض الدول العربية هشاشة كبرى ولا توفر أي حماية للأجانب أو أي تأطير لبعض القطاعات مثل الخدمة في المنازل والقطاع غير المهيكل وغيره. ويبقى كذلك وضع القانون وتطبيقه وتفسيره في العالم العربي عملية تسيرها الثقافة الذكورية. ويعرف الموضوع بعض الصعوبات المنهجية في المقاربة التي يمكن أن نتناوله من خلالها لتداخل ما هو اجتماعي وسياسي وتشريعي واقتصادي وغيره.

(نقابية باحثة في شؤون الهجرة)

Revue de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

المشاركة السياسية لمغاربة الخارج

تجربة 1984 انتهت إلى الفشل و10 في المائة من المغاربة الناخبين ممنوعون من التصويت

في الولاية التشريعية الرابعة، 1992-1984، حظي بعضوية البرلمان مغاربة الخارج. كانت تلك أول تجربة لتمثيل الجاليات في المؤسسة التشريعية، بعد سنوات من العمل البرلماني، أراد الملك الراحل الحسن الثاني، أن يجعل من تمثيل الجالية المغربية بالخارج داخل بنية التشكيلة البرلمانية، مختبرا لتسهيل التواصل ونقل مشاكل هذه الفئة من المغاربة إلى داخل ردهات البرلمان.

خلال هذه الفترة كانت المؤسسة التشريعية تتكون من 306 أعضاء انتخب 204 منهم بالاقتراع العام المباشر، و60 من مستشاري الجماعات المحلية و42 يتكونون من منتخبين يمثلون صنف الغرف المهنية. لم تدم تجربة تمثيل الجالية المغربية داخل مجلس النواب، طويلا، فسرعان ما تخلى المغرب عنها بالمرور إلى الولاية التشريعية الخامسة، حينها تم الإقرار بفشل التجربة لأنها بقدر ما ركزت على تمثيلية «ديكور» لهذه الفئة من المغاربة كانت محدودة النجاعة.

10 في المائة من المغاربة خارج التمثيلية

الخطاب الملكي لسنة 2005، أعاد النقاش من جديد حول تمثيل الجاليات داخل المؤسسة التشريعية، غير أنه وبحلول موعد الانتخابات تعللت الحكومة بصعوبة تنفيذ الأمر، بالنظر إلى وجود عوائق تقنية تحول دون مشاركة أفراد الجالية في الاستحقاق الانتخابي الوطني، على أساس أن تشكل انتخابات سابع شتنبر 2007 محطة لتمثيل الجالية المغربية المقيمة بالخارج داخل المؤسسة التشريعية، وهو ما لم يتحقق مرة أخرى، بعد أن فوت إحداث المجلس الأعلى للجالية هذه الفرصة، وأخذت تحتل التمثيلية بداخله مكان التمثيلية داخل البرلمان. الأرقام الرسمية تشير إلى أن الأمر يتعلق بإقصاء 10 في المائة من الناخبين من صنف المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، وهو الإقصاء التي تكرر بعدم تنظيم الانتخابات في أوساطهم، رغم أن هناك التزاما رسميا بالسماح للمغاربة المقيمين بالخارج بالمشاركة في الانتخابات التشريعية.

وتطرح العديد من الإشكاليات «المرتبطة أساسا بطريقة التصويت والتقطيع الانتخابي الملائم ونسبة التمثيلية، وكذا حساسية الانتماء السياسي للأحزاب بالنسبة إلى المهاجرين، حيث اختلفت الآراء وتنوعت بحسب تنوع أماكن ودول إقامة الجالية المغربية»، ما يعني أن الطريق نحو تمثيلية الجالية بالمؤسسة التشريعية ليس أمرا سهلا بقدر ما يتطلب تدقيقا لضمان التوازن السياسي داخل البرلمان.

المهاجرون يصرون على حق المشاركة السياسية (أرشيف)

ثلاثة أبعاد لعودة الجالية إلى البرلمان

من جهة أخرى، يرى الباحث محمد زين الدين، أن نص الخطاب الملكي المؤسس لتمثيلية الجالية المغربية بمؤسسة البرلمان، يحيلنا إلى أن دواعي وجود تمثيلية عادلة للجالية بالخارج، تكمن في ثلاثة عوامل مركزية. الأول، يتمثل في البعد الإنمائي، بالنظر إلى المساهمة الفعالة للجالية في النهوض بالاقتصاد الوطني فـ«عائداتها من العملة الصعبة تزداد سنة بعد سنة»، والبعد الثاني يكمن في الدبلوماسية الموازية للجالية، ذلك أنه «لم يعد يخفى اليوم الدور الفعال الذي تمارسه جماعات الضغط في الدفاع عن مصالح دولها الأصلية، والمغرب بحاجة للدفاع عن حقوقه في المحافل الدولية خصوصا لدى البرلمان الأوربي كالدفاع عن الحقوق المشروعة للمغرب في صحرائه، أو تدبير ملفات اقتصادية مع الاتحاد الأوربي»، ثم أخيرا، يقول محمد زين الدين، هناك بعد الإشعاع الحضاري، بالنظر إلى أن «البلد الذي يتطلع إلى استقطاب مليون سائح بحاجة ماسة إلى سفراء من نوع خاص يحملون الرسالة الحضارية العريقة للمغرب وهو الأمر المنوط بالمجلس الأعلى للجالية؛ فبدون التعريف بالإرث الحضاري للجيلين الثاني والثالث يبقى الرهان على استقطاب الجالية أمرا ناقصا».

وفي سياق حديثه عن مركزية تمثيل الجاليات وإشراكها في الحياة السياسية، يعتبر الباحث الجامعي، «الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء مرجعا أساسيا وواضحا لضمان تمثيلية عادلة للجالية المغربية بالخارج في البرلمان، وكذا تأسيس المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج»، مضيفا أن القرار الملكي يدخل ضمن مسلسل مصالحة المغرب مع تاريخه وثقافته وأبنائه داخل الوطن وخارجه، فـ«الأمر فيه نوع من رد الاعتبار إلى شريحة أساسية من المواطنين المغاربة». فقد تضمن القرار الملكي بشأن الجالية المغربية المقيمة بالخارج، شقين: شق يعنى بالتمثيل السياسي من خلال المؤسسة التشريعية، وشق تقني يهم الخصوصيات والإشكالات المرتبطة بالمهاجرين في شخص المجلس الأعلى المذكور.

إحسان الحافظي

Revue de Presse du C

الصباح
يومية مغربية شاملة

الحكومة تتردد بشأن حق الجالية في المشاركة السياسية

دخول المجلس الأعلى للجالية زاد الوضع تأزما والمهاجرون غاضبون

سئم المهاجرون المغاربة المقيمون في الخارج من الوعود التي أطلقتها الحكومة بشأن ضمان مشاركتهم السياسية.

فقبل كل مناسبة انتخابية، تدوي تصريحات المسؤولين وتقدم عبارات معسولة يراد بها طمأنة المهاجرين المغاربة على مصيرهم السياسي في بلدهم الأم، غير أنه بمرور الوقت، وبمجرد قرب المحطة الانتخابية، تتغير اللغة، وتقدم تبريرات في كثير من الأحيان تكون واهية ولا تستند إلى مرتكزات قوية وصحيحة، بل إن الحكومة تتعذر بصعوبات إجرائية وأخرى ظرفية، إلى حين انتهاء الانتخابات بسلام، وينتهي الأمر دون أن يجد المهاجرون أنفسهم وسط الحراك الانتخابي.

تردد مستمر

إن موضوع المشاركة السياسية للجالية المغربية وضع الحكومة أمام محك كبير. فالتردد بات يطبع موقف الحكومة في تعاملها مع ملف المشاركة السياسية، وضمان تمثيلية المهاجرين في المجالس المنتخبة على رأسها مجلس النواب، باعتباره مؤسسة تشريعية لها وزنها وقيمتها القانونية والتشريعية، أخذ يطرح أكثر من تأويل، إذ لا يعقل أن موضوعا صدر بشأنه قرار ملكي منذ أزيد من ثلاث سنوات، غير أن الانتخابات البرلمانية لعام 2007 مرت، والمغرب على أبواب انتخابات 2012، فيما مازال الموضوع في الرفوف.

ولحسن الحظ، أن مهمة الإشراف على هذا الملف أسندت إلى المجلس الأعلى للجالية المغربية في الخارج، ما زاد توسيع هوة «التملص» و«الاتكالية»، وأصبح المهاجر أمام تراشق الاختصاصات بين مختلف الجهات، وبات متأكدا أن مصلحته السياسية معرضة للضياع أكثر من أي وقت مضى، لأن لا أحد يريد أن يأخذ الموضوع بالجدية الكافية، ويقف عند الإمكانيات المتاحة ويوصل المشاركة السياسية للمهاجرين إلى بر الأمان.

معاناة المهاجرين المغاربة بإسبانيا متواصلة (أرشيف)

غليان الجالية

وإذا كان المهاجرون المغاربة الذين ضحوا من أجل الاستقرار، ثم الاندماج في بلدان الغربة من أجل البلد، فإن من حقهم أن ترد التحية بأحسن منها، أي أنه عوض أن تنهج الدولة سياسة صم الآذان، وتترك ملف المشاركة السياسية في الثلاجة، ولا تفتح عليها الباب إلا عند قرب تنظيم الانتخابات التشريعية، فإن موعد الامتحان العسير اقترب ولا أحد إلى حد الساعة يعلم الإجراءات التي ستكشف عنها الحكومة، ومعها المجلس الأعلى للجالية الذي يؤجل الحديث في الموضوع.

أفراد الجالية يعيشون بدون شك حالة غليان جراء التجاهل الذي يشعرون به حيال معالجة الموضوع. ثم إن الأنظار مشدودة، خصوصا بعد التصريحات والتصريحات المضادة التي تصدر عن بعض المسؤولين. هناك من يجزم بأن الأمر ليس سهلا، وأنه يحتاج إلى وقت كبير لتوضيب الظروف وإعدادها لتكون مناسبة لأي تجربة ناجحة، وهناك من يرى أن مسألة المشاركة السياسية للجالية تذكر بتجربة فاشلة مائة في المائة، وبالتالي، فإن وضع اليد عليها بحاجة إلى تمعن وتريث حتى لا تجد الحكومة نفسها أمام واقع لا تحسد عليه. فالعقليات التي ترعرعت في الخارج، وتوغلت في الأحزاب السياسية وشاركت في مختلف المحطات الانتخابية التي لم تقتصر على المستشارين الجماعيين أو البرلمانيين فحسب، بل أيضا شاركت في الانتخاب على مرشح الجمهورية. هؤلاء بكل تأكيد يطمحون إلى مشاركة سياسية فعلية في بلدهم الأم، وهم بدون شك عازمون على نقل تجارب الديمقراطية التي عاشوها بين أحضان أحزاب يسارية أو غيرها. المهم أنهم بحاجة إلى «اعتراف سياسي» من قبل حكومة تفتخر أنها لم تعد تهتم فقط بالمقاربة الاقتصادية.

لقد انتهى زمن منطق «البقرة الحلوب»، الذي طالما تم التعامل به مع الجالية المغربية، ثم إن الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على مختلف بلدان المهجر، برهنت أن المهاجرين المغاربة باستطاعتهم ركوب سفينة التحدي والبقاء عند الوعد.

نادية البوكيلي
(مكتب الرباط)

الصباح
يومية مغربية شاملة

شخصية الأسبوع

عامر... محامي المهاجرين

نجح محمد عامر، الوزير المكلف بحقيبة الجالية المغربية، في إقناع العديد من المهاجرين المغاربة في سياق الجولات التي يقوم بها إلى بعض البلدان الأوربية وكندا وأمريكا، في دفع عشرات المهاجرين إلى العودة إلى وطنهم الأصلي، وذلك بهدف الاستثمار في بلدهم، وإقامة مشاريع تنموية تساهم في خلق مناصب شغل.

وشكل محمد عامر، الوزير المكلف بشؤون الجالية المغربية، الحدث، عندما تحدث إلى مكتب «الصباح» الذي استضافه مطلع الأسبوع الماضي، عن بدء عملية العبور في أجواء ناجحة، انطلاقا من الميناء الأطلسي، الذي فتح أبوابه لأول مرة في وجه المهاجرين المغاربة، الذين يظهر من خلال كلام الوزير الاتحادي عامر أن نسبة العائدين منهم إلى أرض الوطن، ارتفعت بنحو 15 في المائة، مقارنة مع السنة الماضية.

وتمر عملية العبور، وفق ما جاء على لسان محمد عامر، بشكل إجمالي في ظروف جيدة وحسنة، رغم الظرفية والتدابير الاستثنائية المرتبطة بفتح أبواب الميناء الأطلسي في وجه الملاحة.

وتوقع المصدر ذاته، أن تتراجع نسبة حوادث السير التي يتعرض لها أفراد الجالية في موسم العودة، بنسبة كبيرة، كما أن فتح الميناء الأطلسي لأبوابه في وجه أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، سيساهم أيضا في التخفيف من حدة الازدحام المروري في شوارع مدينة طنجة، التي ظلت على طول السنين الماضية، تعرف ازدحاما واختناقا مروريا كبيرين.

ويتوقع عامر أن ترتفع أيضا نسبة العائدين إلى أرض الوطن، عبر الطائرات التابعة للخطوط الملكية المغربية، ذلك أن الوزارة الوصية فتحت نقاشا مع كبار مسؤولو إدارة «لارام» حول التخفيض من سعر تذاكر الطائرات، الأمر الذي تفهمه مسؤولو الشركة، ووعدوا الوزير المكلف بشؤون الجالية المغربية في الخارج بالقبول خلال موسم العبور لهذه السنة.

عبدالله الكوزي
(مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

Courrier INTERNATIONAL

Du 10 au 16 Juin 2010

BRÉSIL

Petite victoire citoyenne contre la corruption

Près de 2 millions de Brésiliens ont signé une pétition afin que soit votée une nouvelle loi anticorruption. Le texte est en passe d'être adopté, mais beaucoup reste à faire…

VEJA (extraits)
São Paulo

Il aura fallu organiser une gigantesque pétition pour que la Chambre finisse par voter une mesure de moralisation politique réclamée depuis longtemps par l'opinion brésilienne. Les députés ont en effet adopté début mai le projet connu sous le nom de Ficha Limpa [casier propre], qui prévoit que tout candidat condamné pour un délit de corruption sera inéligible [pendant huit ans] à toute fonction publique.

Le texte a aussitôt été envoyé pour confirmation au Sénat, où les réactions ne se sont pas fait attendre. *"Il ne s'agit pas d'un projet prioritaire pour le gouvernement"*, a immédiatement affirmé le sénateur Romero Juca, un représentant du clan de ceux qui n'ont pas toujours les mains propres et qui comptent bien tout faire pour empêcher la réforme. Mais la commission de la Constitution et de la Justice du Sénat a elle aussi approuvé le projet en mai. Avant d'avoir force de loi, Ficha Limpa devra encore surmonter bien des attaques en séance plénière pour pouvoir être validé par le président Lula, qui s'est déjà prononcé en faveur du projet.

Les Brésiliens espèrent que cette nouvelle réglementation sera appliquée dès les prochaines élections [en octobre 2010], mais certains membres du Tribunal suprême prônent une date d'entrée en vigueur à partir de 2012. Alors, compte tenu de ces restrictions possibles, y a-t-il vraiment matière à crier victoire ? On peut bien sûr se réjouir du fait que pour la première fois la population s'est mobilisée pour contraindre ses représentants à prendre position contre la corruption endémique qui règne dans le pays. C'est un premier pas vers une réforme du système politique brésilien. *"La population a compris qu'elle est suffisamment puissante pour pouvoir réclamer des changements qu'il est désormais impossible de différer dans notre vie politique"*, affirme le président de l'Ordre des avocats du Brésil, Ophir Cavalcante.

Mais ne rêvons pas, Ficha Limpa ne parviendra pas à guérir le pays de tous les maux qui le minent depuis des décennies – et notamment en raison de l'incapacité absolue des autorités à punir de manière efficace les coupables de délits de corruption. Ces nouvelles règles de conduite permettront éventuellement de sanctionner des délinquants politiques sur le plan électoral, mais n'iront guère plus loin. Elles ne pourront s'attaquer en profondeur à l'impunité qu'en ciblant les failles des lois brésiliennes, comme l'utilisation abusive des recours en justice qui permettent aux délinquants de gagner du temps et de continuer à mener la belle vie. Dans un pays où 20 % des parlementaires finissent tôt ou tard par être cités en justice, les exemples ne manquent pas. De plus, les sanctions sont non seulement très rares mais ridiculement faibles. Exemple : lorsque le Tribunal fédéral suprême a condamné [en juillet 2009] le député du Ceará [José] Zé Gerardo pour détournement de fonds publics dans le cadre d'un mandat de maire, l'amende à payer n'a pas dépassé les 25 000 reais [11 200 euros]. *"Si la sanction n'est pas financièrement significative, comme c'est le cas aux Etats-Unis, elle perd de son efficacité, de son sens et, en fin de compte, elle renforce l'impunité"*, conclut le juriste Roberto Caldas. **Diego Escosteguy**

Revue de Presse du Conseil c

Courrier International

Du 10 au 16 Juin 2010

SOUDAN

Les enfants perdus ont trouvé leur voie

Ils avaient fui leur pays en guerre dans les années 1980. Ils reviennent aujourd'hui dans le sud du pays avec des projets concrets de reconstruction et d'aide humanitaire. Exemple : la construction d'un dispensaire que relate le *Global Post*.

GLOBAL POST
Boston

DE DUK PAYUEL (SUD DU SOUDAN)

Alang Majok, 16 ans, a rejoint la Duk Lost Boys Clinic [dispensaire des "garçons perdus" de Duk] après deux heures de route dans la brousse africaine. Dans ce dispensaire, né d'un projet soutenu comme des dizaines d'autres par un groupe d'anciens "lost boys", rentrés dans le sud du Soudan pour construire des écoles, des puits et dispenser des soins médicaux dans les villages qu'ils avaient fuis en 1987, la jeune femme a accouché d'une petite fille. Pendant dix ans, ces "garçons perdus" ont fui la guerre pour rejoindre un camp de réfugiés au Kenya. Les Etats-Unis en ont accueilli près de 4 000. Aujourd'hui, certains de ces jeunes hommes sont retournés au Sud-Soudan, où ils veulent contribuer à reconstruire leur pays, avec l'aide d'Américains galvanisés par leur courage et leur sens de la survie. Afin de réunir des fonds, des écoliers américains ont vendu des tee-shirts. D'autres ont organisé des repas de bienfaisance. Des médecins et des enseignants ont donné de l'argent et de leur temps.

ILS ONT APPRIS À LIRE DANS DES CAMPS DE RÉFUGIÉS

Au Sud-Soudan, une femme a plus de chances de mourir en accouchant que de s'instruire. Dans cette région, seuls 10 % des accouchements ont lieu sous assistance médicale. C'est la raison pour laquelle John Bul Dau a décidé d'ouvrir la Duk Lost Boys Clinic, qui permet aux femmes d'accoucher dans de bonnes conditions. Situé dans une zone désertique reculée, sans téléphone ni électricité, le dispensaire fait pourtant appel à des technologies de pointe. Des panneaux solaires permettent de conserver des vaccins au réfrigérateur. Une antenne parabolique assure l'accès à l'Internet haut débit, si bien que, lorsqu'un cas difficile se présente, les infirmières et la sage-femme du dispensaire peuvent utiliser Skype pour consulter deux médecins aux Etats-Unis.

La guerre du Sud-Soudan a pris fin en 2005, mais peu de progrès ont été accomplis pour satisfaire les besoins les plus élémentaires des quelque 10 millions d'habitants de la région. Les conflits interethniques se poursuivent, d'où les difficultés qu'ont les 130 ONG présentes au Sud-Soudan pour atteindre les zones éloignées où ces jeunes hommes participent à l'effort de reconstruction. Le Sud-Soudan possède d'importants gisements pétroliers, mais cela ne l'empêche pas d'être l'un des pays les moins développés de la planète.

▲ *Dessin de Raúl Arias paru dans* El Mundo, *Madrid.*

Les anciens "garçons perdus" sont très motivés en raison des injustices dont ils ont été témoins. Ils ont appris à lire et à écrire dans les écoles de fortune des camps de réfugiés. Ils ont vu leurs amis mourir de maladies par manque de soins médicaux. *"Ils ont vécu en Ethiopie, au Kenya et aux Etats-Unis, et ils ont compris que quelque chose ne tournait pas rond au Sud-Soudan"*, explique Franco Majok, 47 ans, un réfugié soudanais qui a construit une école dans son village, Wunlang. *"Quand la paix a été signée, ils sont retournés dans leur pays et se sont rendu compte que les autorités tardaient à développer la région. Quand on voit qu'il n'y a pas d'eau potable et pas d'écoles, on se dit qu'on devrait peut-être agir par soi-même !"*

LE DISPENSAIRE GRATUIT A TRAITÉ PLUS DE 28 000 PATIENTS

Franco Majok, qui a aidé à réinstaller les "garçons perdus", a créé Village Help for South Sudan afin de développer Wunlang. Il construit également un dispensaire et un orphelinat. Il a aussi recruté Angelo Kiir, un ancien "garçon perdu" réinstallé à Syracuse (Etat de New York), afin qu'il travaille pour lui. En 2009, Angelo Kiir a démissionné de son emploi de brancardier au St Joseph's Hospital and Health Center de Syracuse. Il a décidé de rentrer au pays après avoir perdu deux frères par manque de soins. *"Ici, des gens meurent, des gens souffrent"*, déplore Angelo Kiir, 28 ans, directeur local de Village Help for South Sudan. *"C'est à cause de toutes ces souffrances que je suis ici."* Angelo Kiir confectionne des briques pour bâtir un dispensaire. Le projet a déjà permis de construire des salles de classe pour l'école du village. Il y a deux ans, six cents élèves ont pu cesser de suivre les cours improvisés sous les arbres pour s'installer dans huit salles de classe.

Ils ont pris place derrière des bureaux en acajou, provenant d'arbres d'une forêt située non loin de là. C'est dans celle-ci que les villageois s'étaient abrités des soldats arabes, pendant une guerre civile qui a duré vingt et un ans, qui a fait 2 millions de morts et déplacé 5 millions de personnes vers des camps de réfugiés. Depuis sa fondation, le dispensaire gratuit a traité plus de 28 000 patients, pratiqué plus de 250 accouchements, vacciné plus de 3 000 enfants et apporté des soins prénataux à plus de 450 femmes enceintes. Et, en janvier, la Duk Lost Boys Clinic a effectué sa première transfusion sanguine.

Alang Majok se félicite encore aujourd'hui d'avoir pu se rendre au dispensaire quand elle a accouché. *"J'ai cru que j'allais mourir tellement les contractions étaient douloureuses"*, raconte-t-elle, assise avec sa fille sur le sol en béton. *"Ce dispensaire est important parce que je suis en vie."*

Maureen Sieh

CÔTE D'IVOIRE

Même le médiateur est fatigué

Visiblement, la crise ivoirienne aura eu raison de tout le monde. Sauf de Laurent Gbagbo, qui gère bien son affaire, continuant ainsi à régner tranquillement sur une moitié de la Côte d'Ivoire, alors que son mandat constitutionnel est arrivé à terme depuis octobre 2005. Usant de subterfuges, souvent des plus saugrenus, le locataire du palais de Cocody a démontré à souhait qu'il n'avait jamais voulu de l'élection présidentielle démocratique et ouverte prônée par l'accord de Ouagadougou, un cadre que lui-même se targue pourtant d'avoir initié. L'Organisation des Nations unies, qui a longtemps cru en la bonne foi de Laurent Gbagbo, est sans doute désormais sur la même longueur d'onde que Nicolas Sarkozy qui, lui, a toujours douté de la volonté d'Abidjan d'aller aux urnes. Même si, en son temps, cette prophétie de Paris a mis Gbagbo et ses hommes dans tous leurs états. Pourtant, ce ne sont pas les occasions, encore moins les dates, qui ont fait défaut. En réalité, c'est bien la sincérité et la volonté des acteurs de la crise ivoirienne qui ont manqué.

Aujourd'hui, après les populations ivoiriennes et la communauté internationale, c'est Blaise Compaoré, président du Burkina Faso et médiateur dans la crise ivoirienne, qui semble lui aussi "fatigué" des virages et des montages de son homologue, qui ne font que freiner le processus de paix en Côte d'Ivoire. En marge du sommet Afrique-France, organisé à Nice du 31 juin au 1er mai, le président burkinabé a déclaré que *"[ses] limites peuvent s'arrêter au cours de cette année"*.

Certes, ce dernier a été pendant longtemps accusé, à tort ou à raison, d'avoir servi la rébellion du 19 septembre 2002. Mais on peut tout lui reprocher, sauf de s'être voué, corps et âme, sous son casque de pompier, à faire taire les armes en Côte d'Ivoire et à ramener les "guerriers" autour d'une véritable table de négociations. Ce que les tentatives à Marcoussis, Johannesburg, Accra I, II, III… n'ont pas réussi à faire, Ouagadougou l'a fait, avec ce que toute œuvre humaine comporte de perfectible.

Même s'il arrivait que Blaise Compaoré jette l'éponge dans ce combat qu'il a mené, s'employant tel Sisyphe à repartir de zéro chaque fois, il n'aura pas à rougir de sa médiation. Le bout du tunnel, seuls les Ivoiriens le verront peut-être. Et ce sera tant mieux si, comme un grand, Laurent Gbagbo réussit dans cette tâche. Le peuple ivoirien et tous les Africains lui en seront alors reconnaissants. Et la communauté internationale se mettra à applaudir à tout rompre…

Morin Yamongbé, *Fasozine*, Ouagadougou